الجامعة اللبنانية

كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية

الفرع الثاني

القطب الشمالي كمركز جذب للصراعات الدولية المستقبلية وتأثيره على الشرق الأوسط

رسالة أُعِدَّتْ لنيل دبلوم ماستر بحثي في العلوم السياسية والإدارية

إعداد الطالب

إيلـي تـابـت

لجنة المناقشة

الدكتورة ليلـى نقـولا	الأستاذ المشرف	رئيسـاً
الدكتور طوني عطالله	أستاذ	عضواً
الدكتور كميل حبيب	أستاذ	عضواً

2018

شكر وإهداء

قبل الشروع في عرض رسالتي هذه، ليس هناك أجمل من الإعتراف بفضل أساتذتنا علينا. والأجمل من ذلك توجيه كتاب شكر وتقدير يُعبِّرُ عن صدق مشاعرِنا وامتنانِنا تجاههم.

بدايةً، أخصُّ بالشكر الدكتورة ليلى نقولا التي أشرفَتْ على هذه الرسالة، وواكبتني في مختلف مراحلها، ووضعتني على المسار الصحيح، وحثَّتني على التغلُّب على المصاعب التي اعترضتني في إنجازها. فكانت المعطاءة بسخاء ومثال الإلتزام والتضحية.

كما أودُّ أن أتوجَّه بكامل الشكر والامتنان للدكتور طوني عطالله الذي أظهَرَ كلّ اهتمام وعناية بالرسالة مُبدِياً ملاحظاته البنَّاءة التي تمَّ الأخذ بها بكلّ رحابة صدر. فلَهُ منّي كلّ الشكر والعرفان بالجميل لجهوده الطيِّبة.

كذلك الأمر، أخصُّ بالشكر عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية في الجامعة اللبنانية الدكتور كميل حبيب الغنيّ عن التعريف لنجاحاته وتألقه في مختلف المناصب الرفيعة التي تولّاها بفضل جهوده المُضنِية. فله منّا أيضاً كلّ الثناء والتقدير، دون أن ننسى طاقم الجامعة اللبنانية التعليمي والإداري ورؤسائها وعمدائها ومدرائها الذين تعاقبوا على إدارتها.

في النهاية، أُهدِي عملي المتواضع إلى زوجتي الحبيبة التي أكنُّ لها كلّ حبٍّ وتقدير لتفانيها في التضحية والعطاء بهدف الوصول بي إلى المزيد من التقدُّم والإرتقاء.

المقدمـــــــة

منذ آلاف السنين والإكتشافات تتوالى في مختلف الميادين، ومن أهمها الإكتشافات الجغرافية في العالم الجديد التي تمَّت في العصور الوسطى والتي كانت ناتجة عن عوامل سياسية، عسكرية، دينية أو إقتصادية وغيرها... ويُعدُّ اليوناني Pythéas أول من اكتشف أقصى الشمال في القرن الثالث قبل الميلاد. ثم بدأ الأوروبيون يتعرّفون على المنطقة القطبية الشمالية ابتداءً من القرن الخامس عشر ويبحثون عن طرق جديدة للوصول الى الشرق الأقصى، علماً أن البشرية ما تزالُ تتسابق على اكتشاف هذه الآفاق الجديدة بهدف التطوُّر والتفوق على الآخرين. ويشكِّلُ القاسم المشترك بين كل هذه الاكتشافات أنه في كلّ مرّة أعقبها المزيد من الصراعات.

فالقطب الشمالي أو المنطقة القطبية الشمالية "L'Arctique" كانت منطقة شبه منسيّة، لا حياة فيها بسبب مناخِها العدائي القارس ولا يزورُها إلا الباحثون. ومن الواضح أيضاً، أن القطب الشمالي يتكوّن من المحيط المتجمد الشمالي الذي يكسو الثلج مساحة شاسعة منه على مدار السنة ومن الأقاليم الشمالية في الدائرة القطبية الشمالية. كما يقع قرب هذه المنطقة القطب المغناطيسي الشماليّ للكرة الأرضيّة حيث تتّجِهُ إبرة البوصلة إلى هذا الإتجاه. إضافة الى ذلك، يتَّصِلُ القطب الشمالي بالمحيط الهادئ عن طريق مضيق بيرينغ وبالمحيط الأطلسي عبر بحر غرينلاند .

حتى أوائل القرن العشرين، وطأت أقدام قليل من الناس المحيط المتجمد الشمالي لما له من أهمية تجارية وعسكرية كبرى، إذ أنه يقع على أقصر الطرق الجويّة بين أميركا الشمالية وروسيا وأوروبا الغربية. والمعروف أن الروس كانوا السبّاقين الى القطب بحكم تواجدهم الدائم في المنطقة القطبية.

مع التغيّر المناخي المتسارع والإحتباس الحراري المتنامي في العقود الأخيرة، بدأت ظاهرة ذوبان الثلوج في القطب الشمالي تحيِّرُ العلماء الذين لم يحسِموا أمرهم حول أسبابِها الحقيقية وكيفية أو ضرورة التصَدي لها. ومنذ أوائل القرن العشرين، سهَّلَ انكشاف مساحات متزايدة في قعر المحيط من اكتشاف واستخراج كميات هائلة من الثروات البترولية التقليدية والمعدنية وخلافهما. إضافة الى ذلك، بدأ الحديث منذ العام 2009 عن استحداث ممرّات بحريّة قطبية بديلة عن القنوات التقليدية مثل قناة السويس وقناة مالاكا ...

في ضوء هذه المستجدّات، بدأت تبرز أهمية المنطقة القطبية الشمالية كمصدر هام للطاقة خاصة بعد مسح الهيئة الجيولوجية الأميركية التي كشفت على أن القطب الشمالي يحتوي على كمّيات هائلة من النفط والغاز، أو كممرّ لطرق بحرية بديلة عن الممرّات والقنوات التقليدية. وهذا ما جعل القطب الشمالي مركز جذب وصراع بين الدول المتشاطئة خاصة روسيا والولايات المتحدة ومحطّ اهتمام لبعض الدول الأوروبية والصين.

من هنا تكمن الإشكالية :

في ظلّ التغيُّر المناخي العالمي وذوبان الثلوج في القطب الشمالي واكتشاف حقول نفطية بكميات هائلة، هذا مع الإشارة أن الميِّزات الإستراتيجية والخصائص الإقتصادية لمنطقة القطب الشمالي هي ميّزات وخصائص

واعدة، فهل سيكون القطب الشمالي مركز جذب للصراعات الدولية القادِمة ومنطقة تنافس القوى الكبرى على ممرّات المِلاحة العالمية واستغلال الطاقة النفطية والغازية ؟ وما هي نتائج هذا الصراع – أن حصل – على مستقبل منطقة الشرق الأوسط ؟ وتتفرَّعُ عن هذه الإشكالية إشكاليات فرعية عدة أهمها :

– في ظلّ اكتشاف كميات هائلة من النفط والغاز، هل سيكون القطب الشمالي بديلاً عن نفط وغاز الشرق الأوسط؟ وهل سيكون القطب الشمالي ممرّاً إلزامياً أو بديلاً لإمدادات أنابيب الغاز إلى أوروبا ممّا سيُقلِّلُ من أهمية غاز ونفط الشرق الأوسط، وبالتالي سيُقلِّلُ أو سيزيدُ من أهمية ممرّات الأنابيب والصراعات عليها؟

– في ظل التغيُّر المناخي العالمي وذوبان الثلوج في القطب الشمالي، هل سيكون هذا القطب ممرّاً للملاحة البحرية الدولية بحيث يربط القارات بعضها ببعض؟ وبالتالي يصبح بديلاً عن قناة السويس والممرّات المائية في الشرق الأوسط ؟

– ما هو مصير منطقة الشرق الأوسط في ظلّ ظهور القطب الشمالي كمركز جذب دولي؟ وهل يتناقص الصراع ويحِلُّ السلام في الشرق الأوسط بسبب انشغال الدول الكبرى بالصراع في القطب الشمالي؟ أم أن هذا الإنشغال سيجعلهم يتخلُّون عن الشرق الأوسط، فيغرقَ في الفوضى ؟

في هذه الرسالة، تمَّ اعتماد المنهج الوصفي الذي يقوم على دراسة الظواهر الطبيعية وجمع البيانات والمعلومات وتصنيفها كمّاً ونوعاً للوصول الى فهم علاقات هذه الظواهر مع غيرها. كذلك الأمر، تمَّ اعتماد المنهج التحليلي الذي يدرس طبيعة الظواهر المختلفة ووظائفها وصولاً الى تعليلها وربطها بأسبابها. وأخيراً، تمَّ اعتماد المنهج الإحصائي الذي يقوم على جمع المعلومات والبيانات لظاهرة معيّنة وتنظيمها وتبويبها وعرضها جدولياً أو بيانياً، ومن ثمّ استخلاص النتائج بشأنها والعمل على تفسيرها من خلال استخدام الجداول الإحصائية والخرائط ذات العلاقة.

لقد تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري والقانوني للصراعات الدولية في القطب الشمالي، وقد شَمَلَ القسم الأول نظريات الصراعات الدولية ذات العلاقة بموضوع الرسالة، بينما تمَّ تسليط الضوء في القسم الثاني على واقع القطب الشمالي وإطاره القانوني في ظلّ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، في حين تمَّ التركيز في الفصل الثاني على الإطار التطبيقي للصراعات الدولية في القطب الشمالي وقد عالجنا في القسم الأول المنازعات حول القطب الشمالي سواء الإقليمية منها والبحرية، بينما تمَّ التطرُّق في القسم الثاني على تبدُّل المشهد الجيوبوليتيكي المستقبلي بين القطب الشمالي والشرق الأوسط حيث تمَّ عرض أهم الإستراتيجيات في القطب الشمالي وتأثير الصراع فيه على منطقة الشرق الأوسط.

تبرز الصعوبة الأساسية في هذه الرسالة في قلَّة المصادر وعدم توفر مراجع كافية، والإضطرار للتركيز بشكلٍ أساسي على المقالات العلمية.

تتجلَّى الأهمية العِلمِيّة لهذه الرسالة بأنه بحث استشرافي يحاول التركيز على نمط جديد من الصراعات، وعلى التغيّر المناخي وتداعياته من خلال خلق تنافس وصراعات جديدة محتملة على مناطق مُكتشَفَة حديثاً في إمكانياتها وهي القطب الشمالي في ظلّ صعود كبير للدور الروسي في العالم. إضافةً الى أنه بحث يقوم على تفسير وتحليل سلوك الوحدات السياسية في المنطقة القطبية الشمالية، وتحديد عناصر القوة والضعف فيها ضمن الخريطة العالمية. كما يُسلِّطُ الضوء على احتمالات التبدُّل في استراتيجيات الدول العظمى تجاه الشرق الأوسط ممّا يعني تبلور نظرة جديدة إلى منطقة الشرق الأوسط من حيث الأهمية والقيمة الإستراتيجية والإقتصادية بعد اكتشاف منطقة جديدة تُنافِسُها أهمية وقيمة استراتيجية. وأخيراً تتجلَّى الأهمية العَمَلّية بأنها الدراسة الأولى في هذا المجال نظراً لحداثة الموضوع، مع الإشارة الى أنه يمكن اعتبار الحالة القطبية نموذجاً قابلاً للتطبيق في لبنان لجهة تعاون الدول المعنية في استغلال ثرواتها النفطية في مجالاتها البحرية.

الفصل الأول:الإطار النظري والقانوني للصراعات الدولية في القطب الشمالي:

القسم الأول : نظريات الصراعات الدولية :

عَرَفَ الإنسان منذ بداية وجوده على سطح الارض أشكالا عديدة من الصراع والتناقض، سواء كان هذا الصراع بينه وبين بيئته المحيطة، أو بينه وبين أبناء جنسه، وكان مُطالَباً دوما بمواجهة هذه التحديات والخروج منها بما يحقِّق مصلحته واستمراره. ثم أصبح مُطالَباً بما يحقِّقُ مصلحةَ أسرته ثم قبيلته ثم بلاده. وهذا كلُّه ما أصبح يُعرَفُ اليوم بالأزمة أو بالنزاعات المختلفة، ويزيد من تعقيد مادة النزاعات التداخل والخلط بين المصطلحات التي تُستخدَمُ عادة من قبل الكتّاب كمرادفات مثل: النزاع، الصراع، الحرب، الأزمة والتوتر، وذلك يرجع على الأقل لتداخل الأسباب وأبعاد هذه الظواهر المتشابهة. كذلك فإنّ النّزاعات الدّولية هي ظاهرة قديمة تعود إلى ظهور الدول القوميّة. ولقد تميّزت العلاقات الدوليّة بهذه الظاهرة عبر الفترات الزمنية المختلفة. كما تتميَّز النزاعات الدولية بأنها ظاهرة اجتماعية سياسية شديدة التعقيد والتشابك بسبب حركيَّتها وديناميكيتها وتَعدُّد أطرافها وتنوُّعِها بين الداخلي والخارجي، ممَّا يؤدي إلى تعدُّد أسبابها ومظاهرها وأبعادها، كما يصعب متابعة تفاعلاتها في حالة تصاعدها.

الفقرة الأولى : الإطار النظري للصراع الدولي :

البند الأول : بعض المفاهيم المتعلقة بالنزاع :

لقد ذكر جوزيف ناي Joseph Ney في كتابه "المنازعات الدولية مقدمة للنظرية والتاريخ" ما يلي: إن المنازعات الدولية لا بد أن تكون جزءاً أساسياً يَدرُس سبب تعقيد النزاعات الدولية ضمن تعقيدات السياسة الدولية حتى يمكن الوقوف وفهم الظاهرة التنازعية. لذلك يمكن أن نستدلَّ من كلام جوزيف ناي أن النزاعات الدولية معقَّدة، وتتطلَّب فهم وجهد كبيرين من أجل إدراك أبعاد الظاهرة التنازعية في ظل التعقيدات التي يعرفها العالم على جميع المستويات. و يمكن أن ندرك هذه الصعوبة بداية من مفهوم النزاع في حدّ ذاته [1].

أولاً – مفهوم التوتر : La Tension

يعود "التوتر" الى مجموعة من المواقف والميول نتيجة الشك وعدم الثقة. ويُعرِّفُ Marcelle Merle "التوتر" على أنه مواقف صراعية لا تؤدي مرحلياً على الأقل الى اللجوء الى القوات المسلّحة، إنما يعود الى ميل الأطراف لإستخدام أو إظهار سلوك الصراع. [2] فالتوتر إذن ليس كالنزاع، لأن هذا الأخير يُشيرُ إلى تعارض فعليّ وصريح وجهود متبادلة بين الأطراف للتأثير على بعضهم البعض، في حين لا يعدو التوتر أن

---

[1] جوزيف ناي ، **المنازعات الدولية مقدمة للنظرية والتاريخ**، ترجمة أحمد أمين الجمل ومجدي كامل، الجمعية المصرية، مصر، 1997، ص.15.

[2] مارسيل ميرل ، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**، ترجمة حسن نافعة، المستقبل العربي، القاهرة، 1986، ص. 499 .

يكون حالة عداء وتخوف وشكوك وتصوُّر بتباين المصالح، وعلى هذا يُعَدُّ التوتر مرحلة سابقة من النزاع، وكثيرا ما ترتبط أسبابه ارتباطاً وثيقاً بأسباب النزاع. [1]

ثانياً – مفهوم الأزمة :

ركَّزَ الباحثون في مفهوم الأزمة على عدد من الخصائص التي تُوصَفُ بها العلاقات النزاعية بين الدول: أولها المفاجأة كون الأزمة غير متوقّعة، ثانيها تشابك وتداخل عناصر الأزمة وتعقيدها، ثالثها نقص وعدم دقة المعلومات، ورابعها ضيق الوقت المتاح لمواجهة الأزمة . [2]

وأشار الأستاذ الجامعي الفخري في جامعة كمبريدج "Robert North" الى أن الأزمة الدولية هي عبارة عن تصعيد جدّي للفعل وردّ الفعل، أي عملية انشقاق تُحدِثُ تغييرات في مستوى الفاعلية بين الدول، وتؤدي الى إذكاء درجة التهديد والإكراه[3]. والأزمات غالباً ما تسبِقُ الحروب، ولكن لا تؤدي كلُّها الى الحروب إذ تُسوَّى سلمياً أو تُجمَّد أو تَهدأ.[4]

فالأزمة هي تحوُّل فجائي عن السلوك المعتاد، أي بمعنى تداعي سلسلة من التفاعلات يترتَّبُ عليها نشوب موقف مُفاجِئ ينطوي على تهديد مباشر للقيم أو المصالح الجوهرية للدولة، ممّا يستلزمُ ضرورة اتخاذ قرارات سريعة في وقت ضيق وفي ظروف عدم التأكد من المعلومات، وذلك حتى لا تنفجر الأزمة في شكل صدام عسكري أو مواجهة.[5] ويقترب مفهوم الأزمة من مفهوم النزاع، الذي يُجسِّد تصارع إرادتين وتضاد مصالحهما، إلا أن تأثير النزاع لا يبلغ مستوى تأثير الأزمة التي تصل إلى درجة التدمير. كما يُمكن تحديد أبعاد النزاع واتجاهاته وأطرافه وأهدافه حيث يستحيلُ تحديدها في الأزمة. وتتَّصف العلاقة النزاعية دائما بالإستمرارية، وهو ما يختلف عن الأزمة، التي تنتهي بعد تحقيق نتائجها السلبية أو التمكن من مواجهتها. [6]

---

[1] ل. باهولي، الإطار النظري للدراسة المبحث الأول : مفهوم النزاع، ص.11.

www.thesis.univ-biskra.dz>accès 15/09/2016

[2] المرجع نفسه، ص. 11

[3] المرجع نفسه، ص. 12

[4] كمال حماد، إدارة الأزمات: الإدارة الأميريكية والإسرائيلية للأزمات نموذجاً،2006.

http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=12087...acces 21/11/2016

[5] السيد عليوة، **إدارة الأزمات والكوارث حلول عملية . أساليب وقائية**، مركز القرار للاستشارات، القاهرة، 1997، ص. 39.

[6] العلوم القانونية والسياسية: مفهوم النزاع الدولي ومستويات التحليل،2015.

scjuripoli.blogspot.com/2015/12/blog-post_11.html.acces 28/11/20116

ثالثاً– مفهوم العنف :

العنف يعني إحداث ضرر أو إلحاق أذى جسدي أو نفسي للشخص بوسائل لفظية أو مادية تاركة صَدَمات أو آثار لا تُمحَى سريعاً.[1] في مجال البحث عن السلم، جرى جدلٌ عميق حول توسيع نطاق العنف حتى أصبح يشملُ ليس فقط العنف الجسدي، بل العلاقات الإجتماعية المتعلقة بالإستغلال والمعاناة ...وقبل تسليط الضوء على تعقيدات مفهوم النزاع، ميّز جوهان غالتنغ Johan Galtung في الثمانينات ثلاثة أنواع من العنف : العنف المباشر، العنف الثقافي، العنف البنيوي. وبحسب رأيه كل نوع من العنف يتطلّبُ رداً مختلفاً لكي يتحوّل الى علاقة بنّاءة .

1–العنف المباشر: ويتجلّى ذلك عندما نواجه آثار مرئية من العنف المباشر مثل القتلى، الجرحى، اللاجئين، وأضرار مادية.[2]

2–العنف الثقافي : ويتجلّى عندما يكون العنف مُشَرَّعاً بالثقافة والقِيَم والمعتقدات، أي عندما تكون الأعمال العنفية مبرَّرة بالثقافة.[3] ويمكن للتنوع الثقافي أن يتطوَّر على أثر اجتياح أو استعمار تحت مسمّى ما، ويؤدي الى تحوُّل أو إبعاد أو قتل. كما يأخذ العنف الثقافي شكل كل ثقافة تُشرّعُ العنف المباشر أو العنف البنيوي أي بعبارة أخرى ثقافة الحرب .

3–العنف البنيوي: ويتجلّى بنظام غير عادل، وعلى سبيل المثال نظام سياسي تقوم قوانينه على التمييز العنصري، أو نظام اجتماعي تقوم قوانينه على الإستبعاد. من الملاحظ أن كل عمل يستهدف تغيير السلوك العنفي، يعني أنه يجب التركيز على العنف الثقافي والعنف البنيوي. ويعتبر غالتنغ أن العنف الثقافي والعنف البنيوي يشكِّلان الأسباب الكامنة وراء العنف المباشر، وان الآثار غير المرئية يمكن أن تكون بدون شك أكثر إيلاماً وضرراً مع الوقت، مثلا التمييز العنصري، العنصرية، النفي بدون محاكمة .[4]

ان العنف البنيوي يُحدث ضرراً وأذى مثله مثل العنف المباشر، ولكن دون أن يكون هناك فاعلاً بالأساس. وهو يتجلَّى بـ3 أشكال: الشكل الأول:العنف البنيوي السياسي الذي يشتمل على حرمان الأفراد من الحرية مثل الأنظمة الإستبدادية. الشكل الثاني:العنف البنيوي الإقتصادي الذي يشتمل على حرمان الأفراد من الحاجات

---

[1] Johan Galtung,**Repenser le conflit : l'approche culturelle**,traduction Alfaz Del Pi, Conseil de l'Europe,strasbourg,2002.p.12

[2] Claske Dijkema, Nathalie Cooren, **Transformation par le conflit**, Modus Operandi,Ecole d'été, Université Pédagogique Nationale, Kinshasa, République Démocratique de Congo,2014, p.10

[3] Ibid. p.10

[4] Claske Dijkema, Nathalie Cooren, **Transformation par le conflit**,op.cit.,p.10.

الاساسية في النظام الإقتصادي الدولي مع نتائج مرتفعة من الوفيات يومياً بسبب الجوع ونقص العناية. الشكل الثالث: العنف البنيوي الثقافي الذي يشتمل على حرمان الأفراد من الثقافة وتدمير روحانيتهم .[1]

رابعاً– مفهوم الحرب :

الحرب هي استمرار للسياسة بوسائل أخرى واستعمال العنف لتحقيق أهداف معينة. فقد ارتبط مفهوم الحرب باستعمال العنف، ولهذا جاءت في أغلب التعاريف على أنها عنف مُنظَّم باستعمال القوات المسلحة. [2]

* كارل كلاوزفيتز (جنرال بروسي ومؤرخ حربي) عرَّف الحرب بأنها "عمل من أعمال العنف يهدِفُ إلى إرغام الخصم على تنفيذ إرادتنا... إن الحرب لا تخصُّ ميدان العلوم أو الفنون، ولكنها تخصُّ الوجود الاجتماعي. إنها نزاع بين المصالح الكبرى يسوّيه الدم، وبهذا فقط تختلف عن النزاعات الأخرى". [3]

*غاستون بوتول (عالم الاجتماع الفرنسي) يعتبر ان الحرب هو "صراع مسلَّح ودموي بين جماعات منظَّمة، وان الحرب هي صورة من صور العنف، وتتميَّز بكونها دامية". [4]

* روسو يعرِّف الحرب بأنها عبارة عن "صراع مسلَّح يقع بين الدول بهدف فرض التوجهات السياسية باستخدام وسائل تمَّ تنظيمها بموجب القوانين الدولية ". [5]

*ريمون آرون يرى ان الحرب هي الأساليب العنفية للتنافس بين الوحدات السياسية، أما ديفيد سنجر فإنه يعتبر أن الحرب تختلف عن النزاع (الذي سنشرحه لاحقا)، كونه لا يتم إلاّ بصورة واحدة وبأسلوب واحد، وهو الصدام المسلّح بين الأطراف المتنازعة، في حين ان النزاع يمكن ان تتنوَّع مظاهره واشكاله. فقد يكون سياسياً، إقتصادياً أو إيديولوجياً [6]. وهناك من يُعرِّفُ الحرب على أنها صراع مسلَّح بين دولتين أو أكثر في إطار القوانين والأعراف الدولية، ويكون الهدف من هذا الصراع هو الدفاع عن المصالح الوطنية للدول الأطراف في هذا النزاع .[7]

أما الأستاذ في العلاقات الدولية هادلي بول ، فانه يرى أن الحرب هو "عنفٌ منظَّمٌ تقوم به وحدات سياسية ضد بعضها البعض." كما يرى أن العنف ليس هو الحرب ما لم يُنفَّذ بإسم وحدة سياسية، لأن أهم ما يميّز القتل في الحرب هو الطابع الرسمي، ويضيف بأن العنف المنفَّذ بإسم وحدة سياسية ليس حربا ما لم يكن

---

[1] Johan Galtung,**Repenser le conflit : l'approche culturelle**, op.cit,p.12

[2] العلوم القانونية والسياسية، مفهوم النزاع الدولي ومستويات التحليل، المرجع السابق.

[3] ج.ف.س فوللر ، **إدارة الحرب من عام 1789 حتى أيامنا هذه**، ترجمة أكرم الديري، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، لبنان، 1971، ص.ص.92-93

[4] ل. باهولي، الإطار النظري للدراسة، المبحث الأول : مفهوم النزاع، المرجع السابق، ص.13

[5] حسين قادري ، **النزاعات الدولية دراسة وتحليل**، منشورة خير جليس، باتنة،2007، ص.20

[6] ل. باهولي، الإطار النظري للدراسة، المبحث الأول : مفهوم النزاع، المرجع السابق، ص.ص. 13-14

[7] حسين بو قارة، **تحليل النزاعات الدولية**، دار هومة، الجزائر، 2008، ص.6

موجّهاً ضد وحدة سياسية أخرى، فالعنف الذي تلجأ إليه الدولة كإعدام المجرمين أو قمع القراصنة ليس حربا أيضا لأنه موجَّه ضد الأفراد. [1]

فالحرب هو نزاع مسلّح تتعارض فيها مجموعتان اجتماعيتان منظَّمتان فيما بينها. ويُترجَمُ ذلك بصراعات مدمّرة، ويتمُّ توريط الآخرين به بشكل مباشر أو غير مباشر. فالحرب إذن تصف جميع النزاعات بأنها تتّسِمُ بخصائص أساسية وهي القوَّة، الأسلحة، التكتيك، الإستراتيجية ومقتل بعض المشاركين (جنود، مقاومون،...) أو آخرين (مدنيون، موظفون، أعضاء في منظمات المساعدة الإنسانية...).[2]

عموماً، يمثّلُ التوتر، الأزمة والحرب مراحل متقدمة أو متأخرة من النزاع، وتتفاوت من حيث درجة خطورتها وتهديدها للسلم والأمن الدوليين. فالنزاع يبدأ أولاً بالتوتر ثم ينتقل الى مرحلة الأزمة قصيرة أو طويلة المدى والتي تقود الى حرب محدودة، ثم شاملة. [3]

خامساً– مفهوم النزاع :

يمكن أن يُنسب الى عبارة "النزاع" الكثير من المعاني. فالنزاع يمكن أن يكون مع جاره، كما يمكن للنزاع أن يجتاح المجتمع. فالحرب الباردة كانت عبارة عن صراع بين قوتين عظمتين. فالنزاع يمكن أن يكون في كافة المستويات أي على الصعيد الفردي وحتى على الصعيد الدولي .

فالنزاع يتَّسم بالسعي نحو أهداف متضاربة عبر أفراد أو جماعات مختلفة، ويتألف من 3 عناصر أساسية : التناقض (Une contradiction)، مواقف سلبية (Des attitudes negatives)، سلوك أو تصرف قمعي كالعدائية، أو التهديد... (un comportement coercitif). [4] ويُعبَّر عنه على أنه تعارض موجود بين الأطراف في الأهداف والمصالح. كما يتمّ تعريفه على أنه حالة تكون فيه مجموعة معينة من الأفراد على أساس عرقي أو ديني أو لغوي أو غيره منخرطة في تعارض واعٍ مع مجموعة أخرى معينة، لأن جميع هذه المجموعات تسعى لتحقيق أهداف متناقضة أو تبدو كأنها كذلك. [5] وهو أيضا حالة مجتمعية حيث الفاعلين في ترابط، ويقومون بملاحقة أهداف مختلفة، أو يدافعون عن قيم متناقضة أو لديهم مصالح متعارضة، أو يلاحقون أو يتنافسون معاً نفس الهدف.[6] وهو أيضاً تعبير عن جملة مواقف ومصالح وأهداف ضمن المجتمع، والتي يمكن أن تكون متناقضة أو متعارضة فيما بينها. فالنزاع يُولَدُ من هذا التناقض، وهذه

---

[1] Hedley Bull, **The anarchical society**, The macmillan press LTD, London, 1977, p.184.

[2] Tristan Routier, Mieux comprendre les conflits pour mieux les prevenir,Irénées,2008. www.irenees.net/bdf-fiche-analyse-838-fr.html accès 13/11/2016.

[3] ل. باهولي، الإطار النظري للدراسة، المبحث الأول : مفهوم النزاع، المرجع السابق، ص.14.

[4] Claske Dijkema, Nathalie Cooren,**Transformation par le conflit**, op.cit., p.8

[5] ل. باهولي، الإطار النظري للدراسة، المبحث الأول : مفهوم النزاع، المرجع السابق، ص.9.

[6] Tristan Routier, Mieux comprendre les conflits pour mieux les prevenir,Irénées,op.cit.

الظاهرة الإجتماعية النزاعية تجعل من الضروري القيام بعمل ما. فالنزاع لا يكون منهجياً ذات طابع عنفي، ولكنه يدلُّ على عدم استقرار، عدم عدالة، عدم مساواة وعدم تماثلية. وتُظهِر علاقات قوَّة مرئية كون النزاع غالباً ما يكون كامناً وغير مرئي، علماً ان مسار النزاع ليس خطياً (non lineaire)، ولكنه يصادفُ تأرجحاً (أي فترات انحسار وفترات حدَّة)، مثل الحالات الإعتراضية للنظام القائم حيث تكون قوَّة الممانعة للتغيير كبيرة ومُهيمِنة. وهذا ما يفسِّرُ أن النزاع هو مسار مؤلم حيث الشكّ في المستقبل يسودُ والمواقف تهتزُّ.[1]

* ريمون آرون يعرّف النزاع على انه نتيجة تنازع بين شخصين أو جماعتين او وحدتين سياسيتين للسيطرة على نفس الهدف أو للسعي لتحقيق أهداف غير متجانسة.[2]

*بيتر فلانستاين أحد كبار المختصين السويديين في مجال السلم والصراع، اعتبر ان النزاع هو حالة يحاول فيها أطراف النزاع الحصول على نفس الموارد المادية او غير المادية، والتي تكون في الوقت نفسه غير كافية لإرضاء الأطراف بشكل متزامن.[3]

*Coser (عالم الإجتماع) يعتبر النزاع على انه صراع على منفعة معينة أو على سلطة أو على موارد نادرة، بحيث ان أهداف الأطراف المتنازعة لا تقتصر على الحصول على المنفعة الموجودة فقط، بل تتعدّاها الى تحييد الأضرار أو التخلص من المنافس الآخر.[4]

*Dennis J.D Sandol (أستاذ في العلاقات الدوليّة وحلّ النزاعات)، اعتبر ان عملية الصراع هي ظاهرة ديناميكية، وهي أيضاً وضْعٌ يحاول فيه طرفان على الأقل أو ممثلوهما تحقيق أهداف غير متّفق عليها ضمن إطار مفاهيمهم ومعتقداتهم، من خلال إضعاف بشكل مباشر أو غير مباشر قدرات الآخر على تحقيق أهدافه. وغالباً ما يكون هذا التعارض ناتج عن سعي الدول للحصول على موارد معينة او تحقيق مصالح تتناقض ومصالح الآخرين.[5]

أما النزاع المسلّح هو فئة من النزاع حيث أطراف النزاع قد لجأوا الى استخدام القوَّة، ومع ذلك فإن النزاع المسلّح يصعب تعريفه كونه يمثل تشكيلة واسعة من الحالات، بدءاً من تحليق الطيران العسكري ومهاجمة مدني من قبل محارب غير مسلّح الى الحرب الشاملة التي تتسبّب بعدد لا يحصى من الجرحى. لذلك فان النزاع العنفي هو صراع مسلّح ليشمل أيضاً جرائم الإبادة الجماعية بحق المدنيين العُزَّل.[6]

---

[1] Karine Gatelier,Transformation de conflit, Irénées, 2014.
www.irenees.net/bdf-fiche -notions-239-fr.html- (accès 12/11/2016).

[2] ل. باهولي، الإطار النظري للدراسة، المبحث الأول : مفهوم النزاع، المرجع السابق، ص.9.

[3] المرجع نفسه، ص.ص.9-10

[4] كمال حماد، **النزاعات الدولية دراسة قانونية دولية في علم النزاعات**، الطبعة الأولى، الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 1998، ص.11.

[5] ل. باهولي، الإطار النظري للدراسة، المبحث الأول : مفهوم النزاع، المرجع السابق، ص.9.

[6] Claske Dijkema, Nathalie Cooren, **Transformation par le conflit**. op.cit. p.8

فالنزاع إذن هو عملية ضرورية ومتّصلة بالحياة في المجتمع، ويتّصف بأنه عملية باطنية النمو في التطور الإنساني وضرورية لتحقيق التقدم الإجتماعي. ويظهر النزاع عندما يقوم الأطراف بالسعي نحو أهداف متضاربة.[1]

سادساً– مفهوم النزاع الدولي :

يُقصد بالنزاع الدولي "خلاف بين دولتين على مسألة قانونية أو حادث معين أو بسبب تعارض وجهات نظرهما القانونية أو مصالحهما". [2] فمن خلال هذا التعريف نجد أن الباحث يركّز على أن النزاع الدولي ينشأ نتيجة تصادم دولتين من جانب قانوني بالدرجة الأولى أو لتداخل مصالح كل دولة مع أخرى، بحيث نستشعر أنه يركّزُ بالدرجة الأولى على الجانب القانوني أكثر منه الجوانب الأخرى.

ويُعرِّف ريمون آرون النزاع الدولي على أنه "ليس وليد الوقت الحالي، بل هو موجود منذ العصور القديمة، وهو نتيجة لتضاد المصالح" [3]، ويذهب الباحث في هذا التعريف إلى إظهار الدوافع الحقيقية للنزاع باعتباره تضاد في المصالح بين دولتين في المقام الأول، كما يعتبره قديم منذ ظهور الإنسان على الأرض.

وفي تعريف آخر يُعتبر النزاع الدولي على أنه :" تنازع او تصادم إرادات ومصالح الدول الوطنية، وهذا التنازع والتصادم يكون ناتجا عن الإختلاف في دوافع الدول وفي تصوُّراتِها وأهدافها ومواردها وإمكانياتها، مما يؤدي إلى تصرفات وسياسات تختلف أكثر ممَّا تتفق. وعلى الرغم من هذا تبقى أغلب النزاعات بعيدة عن نقطة الحرب" .[4]

ولهذا نجد ظاهرة النزاع في العلاقات الدولية فريدة من نوعها، من حيث أنّها تختلف عن بقية ظواهر العلاقات الدولية. وهذا يرجع بالدرجة الأولى إلى تنوّع وكثرة أبعادها وتعقيد وتقاطع الأسباب المؤدية لها، والتي تنتج عنها بطبيعة الحال نتائج مختلفة.

لهذا يرى بعض المفكرين بأن مسألة النزاع هي ظاهرة طبيعية مغروسة في النظام الدولي، بالإضافة إلى طبيعة الإنسان الأنانية والطبيعة التنافسية للنظام الدولي[5]، وهذا ما يجعل من إمكانية التنبؤ بحدوث النزاع صعبة ومعقدة إن لم تكن مستحيلة.

أما نيكلاس سوانستروم Niklas Swanstrom، فانه يربط النزاعات بتعارض مصادر الإهتمام وانحراف وتشعب الأهداف. كما يربطها أيضاً بخيبة الأمل والإحباط لأحد أطراف النزاع، ولا يربطها بالدوائر العسكرية

---

[1] Claske Dijkema, Nathalie Cooren, **Transformation par le conflit**. op.cit., p.9

[2] ف. دجيدو ، الفصل الاول الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة، 2010، ص.3.

[PDF] theisis.univ-biskra.dz> (accès 22/10/2016).

[3] Darios Battistella, **theories des relations internationales**, 2eme edition, les presses sciences po, Paris, 2006, p. 496.

[4] حسين بو قارة، **تحليل النزاعات الدولية**، المرجع السابق، ص.7.

[5] المرجع نفسه، ص.9.

بل بالتصرفات والأبعاد السلوكية بشكل أساسي[1]، ويدرج فيها التوجهات الإقتصادية والأمن الإنساني والبيئة والخلفيات التاريخية.[2]

ومن خلال ما سبق نجد أن النزاع الدولي ارتكز على نقطة جوهرية هي مسألة الخلاف بين وجهات النظر للأطراف أو الفاعلين الدوليين، ويأخذ أبعاداً قانونية أو سياسية حسب طبيعة هذا الخلاف. فالنزاع الدولي في المفهوم الكلاسيكي: هو ذلك الخلاف الذي يكون أطرافه دولا فقط، إلا أن هذا المفهوم أصبح ناقصا وعاجزا عن تفسير بعض المظاهر الجديدة التي أصبح يحتويها المجتمع الدولي. أما في المفهوم الحديث، يتمُّ تعريف النزاع الدولي على أنه ذلك الخلاف الذي يقوم بين أشخاص القانون الدولي العام حول موضوع قانوني أو سياسي أو اقتصادي أو غيره ومرتبط بالمصالح المادية والمعنوية للمجالات المدنية والعسكرية أو غيرها.[3] معنى ذلك أن هناك ارتباط بين الشخصية القانونية والنزاع الدولي، فقد يكون الخلاف قانوني كما قد يكون سياسي وقد يكون اقتصادي، ونقول أن غالبية النزاعات تكون ذات طبيعة مختلطة. وعليه فالمقصود بالنزاع الدولي هو ذلك الخلاف حول نقطة قانونية أو واقعية أو تناقض وتعارض الآراء القانونية أو المنافع بين دولتين. ولهذا وضع بعض الباحثين جملة من الخصائص المُميّزة للنزاع الدولي على الشكل الآتي :[4]

أولها ينشأ النزاع من أهمية موقع وندرة الموارد، ثانيها يتورط في النزاع طرفان على الأقل لأن الموضوع متعلِّق بالنزاع الدولي، ثالثها تشابك الأطراف في تفاعلات تتألف من أعمال مقاومة وأعمال مضادة، اي التصادم المباشر بين الأطراف واستخدام القوَّة. رابعها للنزاع الدولي نتائج مهمة، وهنا المقصود ما يترتَّب عن هذا النزاع من آثار، بمعنى هل حقَّق النزاع الأهداف التي كانت ترمي لها كل دولة أم لا.

اما أركان النزاع الدولي فهي على الشكل التالي :[5]

–الأطراف: يشترط في النزاع الدولي وجود طرفين على الأقل، لأن النزاع الدولي لا يقوم بين عناصر طرف واحد لأنه يكون في هذه الحالة صراعا داخليا.

–الدولية : يجب أن يكون أطراف النزاع من أشخاص القانون الدولي. أما النزاع بين أعضاء الإتحاد الفيدرالي، فإنه يعتبر نزاعا داخليا و ليس دوليا.

–المنازعة : تعني المعارضة أو إبداء الرأي المناقض لوجهة نظر الدولة الأولى في مسألة النزاع أو ابتكارها أو تفسيرها تفسيرا يعاكس أو يناقض تفسير الدولة الأولى.

---

[1] Niklas Swanstrom, Mikeal Weissemenn,**Conflict**,**Conflict prevention**, Central Asian Caucasian Institutes, Sweden, 2005, p.7.

[2] Ibid. p.7

[3] العلوم القانونية والسياسية: مفهوم النزاع الدولي ومستويات التحليل، المرجع السابق.

[4] ف. دجيدو، الفصل الاول الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة، المرجع السابق، ص.5

[5] المرجع نفسه، ص.5

بينما يعرِّفُ كمال حماد النزاع الدولي على انه "خلاف حادّ وتاريخي حول منافع محدَّدة مثل الحدود، المياه بين دولتين، أو يكون موضوعها إحدى المصالح الحيوية. ويتشعَّبُ النزاع أو يتقلَّصُ نظراً للتدخّل الخارجي فيه، بينما يتناول الصراع الوجود الآخر سواء كان شعبا أو دولة، ويمكن للصراع أن يكون على الحدود أو الثروات، ولكنه يتناول بعداً إيديولوجيا أو دينيا أو عقائديا ".[1]

فالصراع هو تعبير عن عدم التوافق في المصالح والقيم والمعتقدات التي تتَّخذ أشكالا جديدة تُسبِّبُ فيها عملية التغيُّر في مواجهة الضغوط الموروثة. كما يُعدّ الصراع صدام بين طرفين أو أكثر: من القوي أو الأشخاص الحقيقيين أو الإعتباريين يحاول فيه كل طرف تحقيق أهدافه، ومنع الطرف الآخر من تحقيق ذلك بمختلف الوسائل، وقد يكون مباشرا أو غير مباشر، سلمياً أو مسلحاً، واضحاً أو كامنا .[2]

ويُعرَّف الصراع أيضا على أنه تنازع الإرادات الوطنية، وهو التنازع الناتج عن الإختلاف في واقع الدول وفي قراراتها وأهدافها وتطلعاتها وفي مواردها وإمكاناتها، مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات أو انتهاج سياسات خاصة تختلفُ أكثر مما تتَّفِقُ، ولكن برغم ذلك يظلّ الصراع قابل للحلّ قبل الوصول لنقطة الحرب المسلحة.[3] كما أن الصراع أعمق من النزاع، ولذلك عادة ما يكون الحديث عن إدارة الصراع وليس حلّه، خلافا للنزاع الذي يمكن حلُّه باستخدام مختلف الوسائل، كما أن الصراع أوسع، مثل الصراع الحضاري بين الإسلام والغرب (صراع الحضارات)، والصراع الإيديولوجي. إذاً غالباً ما يمتدُّ الصراع لعقود طويلة أو أحيانا إلى قرون.[4] ويكمن جوهر الخلاف في أن النزاع قابل للتسوية بينما قابلية التسوية في الصراع أصعب منه في النزاع.

على ضوء ما سبق، يمكن تقديم تعريفا إجرائيا للنزاع الدولي وهو : " وصول دولتين أو أكثر إلى نقطة تماس بينهما تتداخل فيها الحدود الفاصلة لمصالحهما، مما يدفع بالأطراف المتنازعة إلى تبنِّي موقف ضد الطرف الآخر من أجل حماية مصالحه".[5]

سابعاً– جذور النزاع :

النزاع هو ظاهرة إنسانية معقدة حيث لا يجب الخلط بينه وبين العنف، وإذا كان النزاع يؤدي الى العنف، فهذان المفهومان مختلفان كلياً. ففي صلب وجذور النزاع هناك دائماً عدم توافق وتناقض في الأهداف. أنا اريد "X" وانت تريد "X"، في حين أنه لا يمكن للإثنين الحصول عليه معاً. وحين نتكلم عن "الوقاية من النزاعات"، نعني بذلك الوقاية من العنف. الهدف هو حالة تُجسِّدُ قيمة معينة، وهذه القيمة إما أن تكون هدف

---

[1] ف. دجيدو، الفصل الاول الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة، المرجع السابق، ص.6

[2] حسين قادري، **النزاعات الدولية دراسة وتحليل**، المرجع السابق، ص.19

[3] علاء أبو عامر، **العلاقات الدولية**، دار الشروق للنشر، عمان، 2004. ص.140

[4] حسين قادري، **النزاعات الدولية دراسة وتحليل**، المرجع السابق، ص.20

[5] ف. دجيدو، الفصل الاول الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة ، المرجع السابق، ص.7

يتمُّ السعي إليه (أي هدف إيجابي)، أو هدف يتمُّ الإلتفاف عليه (أي هدف سلبي). وفي كلتا الحالتين فإن النزاع هي عملية مثيرة للإنفعال، بينما ترتكز القيم على العاطفة والإنفعال. مثال على ذلك : النزاع في كشمير أو النزاع الإسرائيلي– الفلسطيني. ولكن يبقى السؤال معرفة كيفية إدارة النزاعات .[1]

ثامناً– أنواع النزاعات :

1– النزاعات الداخلية :

إن النزاعات الداخلية تعني النزاعات داخل البلد الواحد بين مجموعة من السكان ضد مجموعة اخرى. وتسمّى أحياناً الحروب الأهلية. فكلّ شخص يرى الشريك كعدو وخائن بحيث يستحيل التعايش معه، اضافة الى عدم إمكانية إيجاد تسوية معه، والمخرج الوحيد الذي يمكن تصوره غالباً ما يكون إبادة الآخر مع حلفائه الفعليين والمحتملين مع استخدام الرعب مما يجعل هذه الحروب مدمِّرة وبدون شفقة. [2]

إن مواجهة منطق القوى المحلية المتباعدة يُمكن أن يؤدي الى اشتباكات بين الجماعات الطائفية والوطنية من أجل السيادة على الأقاليم والمؤسسات المحلية (مثل النزاعات الطائفية في لبنان...). فأسباب النزاع ليست بالطبع ثقافية ودينية فقط، فهناك عوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية باطنية. ونلاحظ أيضاً الإرادة في تحقيق السيادة على الأقاليم والمؤسسات المحلية.

ان الوضع القانوني للحرب الأهلية لا يسمح للقوى الخارجية والمؤسسات الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة من التدخل، بينما يمكن للحرب الخارجية أن تكون مقنّعة بحرب أهلية لإخفاء العدوان الخارجي. وهناك أيضاً بعض النزاعات التي تعود جذورها الى عدم المساواة الإجتماعية، مثل ما حصل في تجربة الفتنة في فرنسا وأزمة ضواحي فرنسا نهاية العام 2005 مما يدلّ على أن دمج واحترام كافة فئات المجتمع هو أمر حاسم من أجل تأمين السلم الإجتماعي .

ففي حالة أزمة ضواحي فرنسا فإن مشاكل الإندماج والتفاوت في القيم بين السكان في نفس البلد (الشبان من أصل غير فرنسي من جهة والسكان الفرنسيين من جهة أخرى) أدّت الى تهميش جزء من السكان مولّدة حرمان وكبت وإحباط .[3]

2– النزاعات الحدودية : Les conflits frontaliers ou transfrontaliers تُسمَّى "نزاعات حدودية" عندما تتواجه دولتان أو مجموعتان ثقافيتان أو أكثر، ويكون لديها حدود مشتركة. ويمكن اعتبار الحدود

[1] Johan Galtung, Repenser le conflit : l'approche culturelle, .op.cit. p.6

[2] Tristan Routier, Mieux comprendre les conflits pour mieux les prevenir, op.cit.

[3] Ibid.

كخطوط أو مناطق تماس أو جبهات اتصال بين الدول وحتى بين المجموعات المجتمعية، علماً ان جذور هذه النزاعات يمكن ان تكون حدود الأقاليم أو مسائل الجنسية أو الوصول الى الثروات .[1]

اما مفهوم "الحدود" فانه يحمل جذوراً عسكرية، وهو مصدر للتوترات والنزاعات علماً أن هذه الحالات تؤدي الى سياسة عسكرة المنطقة النزاعية (تحصينات، ثكنات،...). وبين هذه النزاعات أو التوترات نلاحظ نوعين:

النوع الأول : النزاعات المتعلقة بمحاولة التوسع الإقليمي.

النوع الثاني : النزاعات المتعلقة برسم هذه الحدود.

فيما خص سياسات التوسع في الأراضي، نشاهد حالة النزاع العربي–الإسرائيلي، فالسياسة التوسعية المعتمدة من الدولة الإسرائيلية في الماضي تستجيب للتحديات الإقليمية. مثلاً تمَّ ضمّ الأراضي المحتلَّة بهدف توطين اليهود فيها، فالدوافع هي أيضاً اقتصادية، سياسية وثقافية .[2]

أما فيما خص النزاعات المتعلقة برسم الحدود، فيمكن أن يتمّ تفسير جزء منها بالتناقضات التي ولّدها الإستعمار في رسم وتخطيط الحدود. ففي غضون قرنين من الزمن كانت أعداد كبيرة من الحضارات والثقافات خاضعة لإرادة خارجية المنشأ التي فرضت رؤيتها على الترابط الإقليمي الجغرافي. فالمعايير المتعلِّقة بالحدود تتفاوت بين ثقافة وأخرى وبين بلد وآخر.. فإن بعض الدول الغربية فرضت حدوداً دون ان تأخذ فعلياً في عين الإعتبار الوقائع والحقائق الإجتماعية–السياسية والإقتصادية والثقافية. فالحروب التي ضربت بعنف السودان وتشاد تُبيّن هذه الحقيقة، وكذلك الأمر بين أثيوبيا وأرتريا.

والملاحظ أننا نواجه أكثر فأكثر نزاعات داخلية مقابل تراجع أو انحسار في النزاعات الحدودية، وهذا يفسّر بجزء منه من خلال دور المؤسسات الدولية (منظمة الأمم المتحدة، حلف الشمال الأطلسي) في إدارة النزاعات بين الدول...كما ان ظهور فاعلين جدد (منظمات غير دولية ، منظمات عسكرية خاصة) والثورة العملانية والإستراتيجية التي شهدتها الحرب أحدثت ثورة في الشؤون العسكرية. واذا كان التقدم التكنولوجي سَمَحَ بتدخلات تمَّ وصفها بالوضاءة، فإن استراتيجيات حفظ السلم التقليدية بقيت قائمة. واذا افترضنا ان المواجهات السياسية قد ولّت، وان مصالح القوى الكبرى قد تلاقت، تصبح الحرب أكثر فأكثر غير مرجَّحَة. [3]

البند الثاني : العوامل المؤثرة في النزاعات الدولية :

تتميّز ظاهرة النزاع عن غيرها من الظواهر في العلاقات الدولية بأنها ظاهرة ديناميكية متناهية التعقيد، وذلك بسبب تعدُّد أبعادِها وتداخل مسبَّباتِها ومصادرِها وتشابك تفاعلاتها وتأثيرها وتفاوت مستوياتها من حيث المدى او الكثافة او العنف. وتؤثر في النزاع عدّة عوامل على المستويين الداخلي والخارجي.

---

[1] Tristan Routier, Mieux comprendre les conflits pour mieux les prevenir, op.cit.

[2] Ibid.

[3] Ibid.

أولاً: العوامل الداخلية : هناك العديد من العوامل الداخلية التي تؤثر في احتمال الحرب او السلم، ومن بينها العامل الجغرافي والاقتصادي والجيوبوليتيكي والديمغرافي والعوامل الفردية والسياسية ...

1- العامل الجغرافي : الجغرافيا، بمعناها الواسع، تشمَلُ مجموع العوامل الطبيعية كطبيعة الأرض، دور المناخ، الموقع الجغرافي إضافة الى الموارد المعدنية وموارد الطاقة.[1]

أ- الأرض : إن المدى أو المساحة الجغرافية تلعب دوراً في العلاقات الدولية، لأنها تؤثر على قوَّة الدولة التي لا تتوانى عن الدخول في التسابق من أجل السيطرة استراتيجياً واقتصادياً على المدى الواقع خارج أراضيها .[2] ويرى مارسيل ميرل أن "الحيّز" L'espace يشكِّلُ موضوعاً للتنافس بين الدول.(مثال التنازع الحدودي بين تشيلي والأرجنتين حول قناة Beagle أو النزاع بين تركيا واليونان حول تقسيم بحر أيجه)، بينما اعتبر Yves Lacoste ان الجغرافيا تستعمل في المقام الاول لخوض الحرب.[3]

ب- العوامل الطبيعية : يؤدّي العامل المناخي دورًا رئيسياً في انعدام التوازن البشري. فالتصحّر، والفيضانات والنقص في المساحات المزروعة أو المسكونة تساهم في زيادة الاختلال بالتوازن، وتولّد المزيد من اللاجئين، أو ما يُسمّى باللجوء المناخي. لذا، يشكِّلُ التغيّر المناخي مصدرًا للتنافس القوي والخطير بين الدول من أجل الحصول على حاجات الإنسان الأساسية. ومن المتوقّع أيضًا أن تؤدّي هذه المتغيرات البيئية إلى مواجهات أو صدامات داخلية بين مختلف مكوّنات المجتمع الواحد، وخصوصاً بين الجماعات الإثنية أو القومية أو الدينية. كما يمكن أن تؤدي إلى نزاعات بين الدول. [4]

2- العامل الإقتصادي : يعتقدُ الكثير من المفكرين أن الجانب الاقتصادي مهمّ لفهم وتحليل النزاعات الدولية. فللأوضاع الاقتصادية المقام الأول تجاه السياسة الخارجية للدول. ويؤكد الباحثون على أن هناك ارتباط بين الحرب كظاهرة بين الدول وبين الظاهرة الاقتصادية، فالحرب هي آثار حتمية للظاهرة الاقتصادية من حيث التالي:

_ حروب القحط: ففي الجماعات البدائية، تبدو حالة القحط ناجمة عن ندرة الموارد الطبيعية، وبالتالي عدم تمكين الجماعة من الاستمرار في الحياة. وهكذا تبدو هذه الحالة وكأنها الوضع المحتَّم للحرب من أجل الاستيلاء على موارد الآخرين.

---

[1] ل. باهولي، الإطار النظري للدراسة المبحث الأول : مفهوم النزاع ، المرجع السابق، ص.17

[2] المرجع نفسه، ص.18

[3] المرجع نفسه، ص.18

[4] الياس أبو جودة ، تداعيات التحديات البيئية على الأمن العالمي، الموقع الرسمي للجيش اللبناني،2013.
https://www.lebarmy.gov.lb>content.(acces28/02/2017).

_ حروب الوفرة: ما يزال الدافع للصراعات والنزاعات السعي في الحصول على المزيد من الموارد الأولية من أجل المزيد من الإنتاج. مثال على ذلك، الثروة النفطية في الشرق الأوسط وبحر قزوين والقطب الشمالي هي مصادر للنزاع.

_ حروب الأسواق والتسويق: هي تلك الحروب التي تلجأ إليها الدول من أجل الحصول على الحق في أن تُتاجِرَ بحُرِيّة في منطقة معينة. [1]

من اكثر القضايا العِلمية انتشارا في الدراسات التي تُعنى بظاهرةِ الحروب، هي قضية العلاقة بين السياسات العدوانية للدول وبين الحالة التي عليها اقتصادياتها.[2] فالعامل الاقتصادي يلعب دوراً حاسماً في الحياة الدولية، والتاريخ يقدِّم لنا أمثلة عديدة على النزاعات الناجمة عن منافسات اقتصادية حيث صرَّحَ وزير الدفاع الأميريكي السابق "روبرت مكنمارا" أنه خلال الأعوام 1958–1966 شهدت الدول الأكثر فقراً أعمال عنف حادّة. [3] وفي هذا السياق، أشار تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة «يونيب» في آذار/مارس 2009 بعنوان «من النزاع إلى بناء السلام: دور الموارد الطبيعية والبيئية»، إلى أن 18 نزاعاً عنفياً على الأقل منذ العام 1990 أذكاها استغلال موارد طبيعية. وفي السنوات الستين الأخيرة، 40 % على الأقل من جميع النزاعات داخل الدول كان لها ارتباط بموارد طبيعية. [4]

3–العامل الجيوبوليتيكي :

يُعرِّفُ الباحث في علم الاجتماع لويس كوزِر "Lewis Coser" النزاع الدولي على انه " تنافس على القيم وعلى القوَّة والموارد، ويكون الهدف منه بين المتنافسين هو تحييد أو تصفية أو إيذاء خصومهم." أما أهم أسبابه:

_ النزاع على الموارد: المواد الأولية، المنجمية، الزراعية أو الصناعية، حيث تمّ اعتبار النزاعات الدولية في القرن العشرين؛ حسب الطرح الجيوبوليتكي؛ نزاعات على النفط واليورانيوم والألماس التي تأخذ أبعاداً اقتصادية. في النزاع تندفع الدول القوية للبحث عن كسب المزيد من النفوذ والتوسع في هذه المناطق لتحقيق أهدافها الإستراتيجية.

_ الإستيلاء على المواقع الجيوـاستراتيجية: إن الإستيلاء على المواقع الجيواستراتيجية يمكن أن يكون مصدراً للنزاعات الدولية حسب الطرح الجيوبوليتكي، بمعنى ان كل دولة قوية تبحث عن مراقبة مجالات جغرافية حيوية (برية، بحرية وفضائية) للحفاظ على حمايتها الأمنية، أو لتعظيم قوتها الدفاعية أو لتحييد دولة خصم،

---

[1] العلوم القانونية والسياسية: مفهوم النزاع الدولي ومستويات التحليل، المرجع السابق.

[2] محمد طه بدوي، **مدخل الى العلاقات الدولية**، الدار المصرية للطباعة والنشر، بيروت،1971، ص.156 .

[3] ل. باهولي، الإطار النظري للدراسة المبحث الأول : مفهوم النزاع، المرجع السابق، ص.19

[4] الياس أبو جودة ، تداعيات التحديات البيئية على الأمن العالمي، المرجع السابق.

أو المنافسة للوصول إلى تلك الموارد، ويكون ذلك بمراقبة الحدود الجغرافية أو المناطق التي تعتبر كحواجز طبيعية مثل الجبال، الأنهار والمضائق... وهذا السبب يَكمُن في الدافع الجغرافي الذي يتحكَّمُ في سلوك الدول.

_ الهوية الجماعية Identité Collective : يتمُّ استخدام الهوية الجماعية؛ وفي كثير من الأحيان؛ كغطاء للمَصْدَرين السابقين (النزاع على الموارد والاستيلاء على المواقع الجيو-استراتيجية). وتكون هذه الهوية ذات طابع إثني، قومي أو ديني أو مجموع هذه المعايير معاً. وهذا النوع من النزاعات تخصّ المجتمعات التي لم تصل بعد لبناء دولة مؤسسات قوية ومستقرَّة (حالة أفغانستان والصومال أو ما يعرف بحالة الدولة الفاشلة...)، كما أن المواجهات القومية الإثنية يُمكن أن تكون داخل دول أكثر استقرارا، أو في مرحلة إعادة الترتيب الجغرافي، كما حدث مع دول البلقان أو القوقاز بعد تفكُّك الاتحاد السوفياتي، وكذلك مثل حالتي أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا مع جورجيا، والشيشان مع روسيا.

ويصرُّ أتباع الطرح الجيوبوليتكي على التوافق مع تعريف لويس كوزِر بأن مصادر النزاع الدولي لا تخرج عن هذه المصادر الأساسية الثلاثة، وحتى وإن ارْتدَتْ النزاعات الدولية غطاء الأيديولوجيا أو الدين، فإنها ستبقى حسب هذا الطرح حبيسة مفاهيم القوَّة، والموارد والقيم وهي من المحاور الأساسية التي تقرّبُنا لفهم مصطلح النزاع الدولي. [1]

4- العامل الأمني : نجد أن العديد من النزاعات يكون بسبب اعتقاد دولاً ما أن أمنها أصبح مهدّداً من طرف دول أخرى. ومثال على ذلك، من احد أسباب الاجتياح السوفياتي لأفغانستان هو تأمين حدوده الجنوبية من التهديد الغربي لأنه كان يراه الوسيلة الفضلى للحفاظ على أمن الدولة، وهو ما اعتُبِرَ مبرِّراً للنزاعات الدولية أثناء الحرب الباردة.[2]

5- العامل البيولوجي:

أ- النظرية الديمغرافية: ان العامل الديمغرافي يشكِّلُ احد الاسباب الرئيسية للأزمات والحروب الداخلية والإقليمية في الدول الفقيرة، إضافة الى أن النمو السكاني المتسارع في المجتمعات المتعدِّدة يُثير النزاعات العرقية من حيث أنه يزيد من درجة التنافس على الموارد، ويحدّ من قدرة الدولة وخياراتها في الاستجابة والتجاوب مع رغبات الجماعات المُكوّنة لها.[3] ويَعتبِرُ عالِم الاجتماع الفرنسي Paul Ribot ان الحروب

[1] العلوم القانونية والسياسية: مفهوم النزاع الدولي ومستويات التحليل، المرجع السابق.

[2] حسين بو قارة، **تحليل النزاعات الدولية**، المرجع السابق، ص.39.

[3] محمد احمد عبد الغفار، **فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية دراسة نقدية وتحليلية**، دار هومة، الجزائر،2003، ص.162.

الحديثة هي عملية ذات طبيعة بيولوجية في الأساس، وإن حدَّة هذه الحروب تتناسب طردياً (propotionnellement) مع حجم الفائض البشري الذي يمثّل القوَّة الرئيسية الضاغطة في اتجاه وقوع الحرب. [1] وانطلاقاً من مسلمَّة الباحث السكاني والاقتصادي "توماس مالتوس" حول عدم التناسق بين الإمكانيات الطبيعية والزيادات السكانية الهائلة، مما يدفع بالدول لغزو دول أخرى مجاورةِ (نزاع). فالدول قليلة السكان عبر التاريخ تكون مهدَّدة من طرف دول أخرى ذات كثافة سكانية كبيرة. كما يشكِّلُ العامل الديمغرافي مصدر استقرار أو تهديد أمن دولة معينة، مثل حالة النزاع الإيراني–الإماراتي.

وقد أعاد "بول كينيدي" طرح فكرة مالتوس في كتابه "الاستعداد للقرن الـ20"، حيث قال بأن الهجرة تكون من الدول المتخلِّفة إلى الدول المتقدمة، فيؤدي ذلك إلى خلق حالة نزاع.

ب– نظرية الاحتياجات الإنسانية:

من أهم الباحثين في هذه النظرية هما (John Burton) و(Johan Galtung). وتقوم هذه النظرية على افتراض أن جميع البشر لديهم احتياجات أساسية يسعون لإشباعها، وأن النزاعات تَحدثُ وتتفاقمُ عندما يجدُ الإنسان أن احتياجاته الأساسية لا يمكن إشباعها، أو أن هناك آخرين يعوقون إشباعها. ويُفرِّقُ مؤيدو هذه النظرية بين الاحتياجات والمتطلبات، ويرون أن عدم إشباع الأولى هو مصدر للنزاعات وليس الثانية. على سبيل المثال، إن الحاجة للطعام هي احتياج أساسي، ولكن تفضيل نوع معين من الطعام هو متطلِّب وليس احتياجاً. [2]

6– عامل القوَّة : إن الدول عادة ما تنظر إلى التصرفات والأوضاع الدولية بناء على عامل هام وأساسي لبقاء الدولة وتطوُّرِها وهو عامل القوَّة لأن نتائج النزاعات الدولية غالبا ما تؤدي إلى التقليل من أهمية الدولة ومن قوتها والزيادة في قوَّة دولة أخرى. وهذا ما نجده خاصة أثناء الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي حيث كانت مسألة كسب أكبر قدر من القوَّة من خلال التسابق على السلاح النووي والتأثير في الطرف الآخر.[3]

7– العوامل الفردية : تشير العوامل الفردية الى تلك المتغيرات التي تَصِفُ خصائص الأفراد. انها تُمثِّل السلوكيات والقيم والدوافع التي هي جزء من الرؤية العامة للأفراد تجاه العالم، والتي تحدِّدُ ردود أفعالهم تجاه الأحداث الاجتماعية المهمة . [4] ولقد ذهب المؤرخ العسكري البريطاني "ليدل هارت" الى ان الحروب هي نتيجة للانفعالات الانسانية المُتمثِّلة أساساً في الاحقاد والأطماع والنزوات. وإن تجنُّب الحرب لن يحدث إلا إذا تخلَّصَ الساسة من أحقادهم وأطماعهم ونزواتهم. ويضيف ان أسباب الحرب تكمن بالأساس في أنفسنا

---

[1] كمال حماد، **النزاعات الدولية دراسة قانونية دولية في علم النزاعات**، المرجع السابق، ص.32

[2] العلوم القانونية والسياسية: مفهوم النزاع الدولي ومستويات التحليل، المرجع السابق.

[3] محمد احمد عبد الغفار، **فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية دراسة نقدية وتحليلية**، المرجع السابق، ص.187

[4] ل. باهولي، الإطار النظري للدراسة المبحث الأول: مفهوم النزاع، المرجع السابق، ص.21

وليس في الاقتصاد او السياسية او الدين.[1] والفرد أيضاً سبب للنزاع، وذلك عندما ينطلق أصحاب هذا الاتجاه من فكرة مفادها أن الإنسان هو السبب الرئيسي لكل أشكال الحروب والنزاعات التي عرفها البشر، وهذا بالرجوع إلى طبيعته وسلوكه. وأشار هنا العضو الديمقراطي الأميركي "ويرنر ليفي" في هذا المجال بتساؤله متى تجد الدوافع النفسية متنفسا لها في الحرب أو في السلم، حيث يوضِحُ كيف تُتَرجمُ العوامل الإنسانية إلى صراع عنيف .[2]

8- العوامل السياسية والإيديولوجية : تؤثِّرُ العوامل السياسية على احتمال الحرب او السلم، واهم هذه العوامل هي طبيعة النظام السياسي، استقرار الحكومة ووجود صراعات سياسية داخلية.[3] كما اكَّدَ معظم الباحثين ان النظم السلطوية هي سبب للنزاعات، ذلك انها تفتقد للشرعية السياسية التي تعتبر من اهم اسباب الاستقرار وتفادي الصراعات والانشقاقات الداخلية في المجتمعات البشرية.[4] بينما يُفسَّر العامل الإيديولوجي على أنه عامل مُحرّكِ للنزاعات وعامل مُعبِّئ، وغالباً ما يكمن وراءه رغبة الدولة في الدفاع عن إيديولوجيتها أو محاولة نشرها.[5] فالإيديولوجية هي منظومة معرفية صارمة في الميدان السياسي، الاخلاقي، الديني والاقتصادي، حيث تَبنِي رؤية وتصوُّر دولة ما لذاتها ولبيئتها الخارجية. مثلا: كان الاتحاد السوفياتي في فترة الحرب الباردة يتحرَّك وفق منظومة معرفية ممَّا تعطيه رؤية للداخل وتصوُّر للخارج، أي بناء مجتمع اشتراكي في الداخل، أما على المستوى الخارجي، فهو يُؤمِن أنه في صراع بين الاشتراكية والامبريالية .

ثانياً –العوامل الخارجية : تشمل العوامل الخارجية كل عناصر البيئة الدولية التي تقع خارج حدود الدولة، وتتضمَّن طبيعة النسق الدولي التي تتفاعل فيه الوحدات السياسية، وسلوك الوحدات الدولية الأخرى سواء كانت دولاً أو منظمات دولية او شركات اقتصادية او تجارية. وتنقسم العوامل الخارجية الى عوامل اقليمية وعوامل دولية :

– فعلى المستوى الإقليمي: يمكن ان يكون التجاور بين الاطراف عاملا مهما في الصراعات، فقد يكون التجاور سبباً في نزاع ما، كما في نزاعات المصادر أو الحدود.[6]

---

[1] إبراهيم أبو خزام ، **الحروب وتوازن القوى: دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقتها الجدلية بالحرب والسلام**، الطبعة الأولى، منشورات الاهلية، لبنان، 1999، ص.ص.253 –254 .

[2] ف. دجيدو، الفصل الاول الاطار المفاهيمي والنظري للدراسة ، المرجع السابق، ص.18

[3] ل. باهولي، الإطار النظري للدراسة المبحث الأول : مفهوم النزاع، المرجع السابق، ص.21

[4] المرجع نفسه، ص.22

[5] ف. دجيدو،الفصل الاول الاطار المفاهيمي والنظري للدراسة، المرجع السابق، ص.18

[6] نهلة ياسين حمدان ، **الوساطة في الخلافات العربية المعاصرة**، ترجمة سمير كرم، الطبعة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003، ص.ص.152-153

فوفقاً للكاتبين الصحافيين David Singer وDaniel Geller ، فإن هناك عدة عوامل تزيد من احتمال وقوع حرب بين دولتين، وهي: التجاور (اي وجود حدود مشتركة بينهما. مثلاً النزاع الهندي–الباكستاني حول إقليم كشمير)، او التقارب بين دولتين (اي وجود مسطح مائي بينهما. مثلاً بحر بوفور بين أميركا وكندا)، او تباين في مستوى التنمية الاقتصادية بين دولتين (اي ان احدى الدولتين عل الاقل غير متقدمة اقتصادياً)، او التوازن في قدرة الدولتين مع صعود قوَّة إحداهما وتراجع قوَّة أخرى (اي انهما في دورة القوَّة وقد يتبادلان موقعيهما فيها). [1]

كذلك الأمر، حينما تضمُّ دولتان أفرادا من نفس الجماعة الاثنية، فانهم يشكِّلُون تحالفًا إثنيا عابراً للحدود بين الدولتين، ويزيد مستوى الصراع بين الدولتين اذا كان افراد تلك الجماعة الاثنية في احدى الدولتين يشكِّلُون أقلية ذات مكانة متميّزة، بينما أفراد الجماعة ذاتها في الدولة الاخرى يشكِّلُون أقلية لا تتمتَّع بمكانة متميّزة.[2]

كذلك، فإن للحروب الداخلية آثار وتداعيات خارجية على الإقليم بأكمله، وغالبا ما تكون هذه الآثار ناتجة عن انتشار الأسلحة، والتفكك الاقتصادي وتدفق اللاجئين، وتُلقي بظلالها على السياسات الاقليمية عندما تنجرّ الدول المجاورة الى المواجهة بسبب وجود قبائل مشتركة بين أكثر من دولة.[3]

– أما على المستوى الدولي: فإن السمات المختلفة للنظام الدولي، وكذلك بنية النظام وطريقة توزيع القوى فيه في مرحلة معينة، تؤثِّرُ كلُّها في سلوكيات وحدات أعضاء النظام. [4]

فالنظام الدولي هو سبب للنزاع، وذلك عندما نجد في هذا الإطار انه يتمُّ التركيز على طبيعة النظام الدولي والفاعلين فيه، إضافة الى دوافع السلوك التنازعي للدول في سعيهم لتعظيم المكاسب المتاحة، خاصة الحفاظ على الأمن والحفاظ على وجود هذه الدول كوحدات مستقلة في نظام دولي يتَّسم بالفوضى. [5]

فلقد لخَّص "John Vasquez" المتخصص في العلاقات الدولية خصائص النظام الدولي المُساعِدة على انتشار الصراعات الدولية، معتبراً أن الدول الأقوى في النظام هي الأميل لخوض الحروب. فحين يتغيَّرُ ميزان القدرات العسكرية سريعاً بين الدول الكبرى المتعادية حتى تقترب من درجة التعادل، يزداد احتمال انجرارها الى حرب. أما إذا اتفقت الدول الكبرى على قواعد اللعبة السياسية والأعراف الدولية، بما يحدُّ من قدراتها من التصرف منفردة، يقلُّ نزوعها لخوض حروب ضد بعضها البعض.[6]

---

[1] ل. باهولي ، الإطار النظري للدراسة المبحث الأول : مفهوم النزاع، المرجع السابق، ص.25

[2] المرجع نفسه، ص.25

[3] محمد احمد عبدالغفار، **فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية دراسة نقدية وتحليلية**، المرجع السابق، ص.ص.184-185.

[4] ناصيف يوسف حتي ، **النظرية في العلاقات الدولية**، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت، 1985، ص.321

[5] ف. دجيدو، الفصل الاول الاطار المفاهيمي والنظري للدراسة ، المرجع السابق، ص.18

[6] ل. باهوني، الإطار النظري للدراسة المبحث الأول : مفهوم النزاع ، المرجع السابق، ص.26

ولقد اختلف الباحثون حول النظام الأكثر تسبباً في النزاع. فقد اعتبر Karl Deutch و David Singer أنه كلّما ابتعد النظام عن القطبية الثنائية في اتجاه التعددية، فإنه من المتوقع أن يتلاشى تكرار اللجوء الى الحرب.[1] وعلى خلاف ذلك اعتبر K.Waltz أن النظام الثنائي القطبية هو الأكثر استقراراً والأقل نزاعات. ويشير كمثال على ذلك الى نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية الذي اتَّسم بغياب النزاعات العسكرية المباشرة بين القوتين العظميين والقوى الكبرى.[2] ولقد اعتبر Geller و Singer أن نظام القطب الواحد، مع ضعفه وتراجع قوته ومكانته، وتذبذب ترتيب القوى في النظام الدولي، وزيادة طول الحدود الدولية يزيد من احتمال وقوع حرب دولية. [3]

وكخلاصة، فإنه بالرغم من تعددية العوامل الجغرافية، الإقتصادية ، الديمغرافية ، السياسية، والإيدولوجية... فإن كل عامل منها يمارس تأثيراً واضحاً على سير المجتمع الدولي، مع الإختلاف طبعاً في درجة كثافتها وتأثيرها ونفوذها الذي يرتبط بالسياق التاريخي وبنية الوسط الدولي. هذه العوامل تكون متلازمة أحياناً، ومعزولة عن بعضها أحياناً أخرى. [4] ويرى "مارسيل ميرل" صعوبة في عزل العوامل بعضها عن البعض الآخر، لأن هذه العوامل تؤثر في بعضها البعض، وتتأثّرُ ببعضها البعض في عملية تفاعل مستمرّ. وهو ما يوافق عليه "ريمون آرون" الذي يعتبر أن التفرقة بين المتغيرات الداخلية والمتغيرات الخارجية هي عملية مستحيلة في العلاقات الدولية، وبأن كل موقف صراعي بين الفاعلين ينسحب الى العدد أو المساحة أو الموارد أو الأنظمة (العسكرية، السياسية، الإجتماعية والإقتصادية)، وبأن هذه العناصر تشكِّلُ بدورها موضوعاً للأزمات بين الدول.[5]

<u>الفقرة الثانية : النظريات الجيو- استراتيجية للصراع الدولي :</u>

تُعتبَرُ الجغرافيا السياسية أحد فروع الجغرافيا البشرية التي تهتمُّ بدراسة العلاقة بين الانسان والبيئة التي تحيط به، وتهتمُّ الجغرافيا السياسية أيضاً بدراسة الوحدات السياسية، اي دراسة الدول باعتبارها شخصية اعتبارية دولية تتأثّرُ بظروفها الداخلية من موارد وسكان ومظاهر سطح ، كما تتأثّرُ وتؤثّرُ بما يحيط بها من جيران في منظومة متكاملة تهدف الى سدّ حاجات السكان، أو المساهمة في نشر الرفاهية لسكانها وسكان الأقاليم

---

[1] ل. باهوني، الإطار النظري للدراسة المبحث الأول : مفهوم النزاع ، المرجع السابق، ص.26

[2] ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**، المرجع السابق، ص.322

[3] ل. باهوني، الإطار النظري للدراسة المبحث الأول : مفهوم النزاع، المرجع السابق، ص.26

[4] المرجع نفسه ، ص.27

[5] مارسيل ميرل، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**، المرجع السابق، ص.ص. 146-147

المجاورة.[1] وعرّف هاوسهوفر وأتباعه الجغرافيا السياسية على أنها "علم العلاقات الأرضية وأثرها في التطورات السياسية".

يُعدّ Rudolf Kjellen (استاذ في جامعة غوتمبرغ) أول من استخدم لفظ الجيوبوليتيك. وقَصَدَ به دراسة البيئة الطبيعية والمسرح الذي تقوم عليه الدولة.[2] فالجيوبوليتيك في العالم الانغلو–اميركي هو ثمرة تطوّر تاريخي طويل أدّى الى نظريات تهدف لتفسير العالم وتوجيه العمل السياسي. أما وفق Klaus Dodds، فالجيوبوليتيك هو مجال للدراسات التي تهتمُّ بجغرافية الحدود، الموارد، الأقاليم، الهويات، التدفُّقات، وكيفية تأثير هذه المسائل على السياسة العالمية. بينما يعرِّفُ O' Loughlin "الجيوبوليتيك" على أنها علاقات بين البلدان، وكيفية إدارة هذه الدول أقاليمها وخاصة مستعمراتها. واقترح John Agnew تفسير أوسع "للجيوبوليتيك" باعتباره : "تحليل التصوّرات، الطوائف والمعارف الجغرافية " التي تدخُلُ في الاعتبار ضمن السياسة الدولية. وهذا يعني ان بعض المفاهيم مرتبطة حكما بالجيوبوليتيك مثل المقياس (الدولة – القومية)، الفاعلين (المصالح الخاصة،ONG،الصحافيون...)، الموضوعية ووجهة النظر. أما "الجيوبوليتيك العملي" هو وضع النظريات موضع التنفيذ من قبل الدول او الفاعلين. بينما يهتمُّ "الجيوبوليتيك الكلاسيكي" كأولوية بالدولة وبالعلاقات بين الدول، وهدفه الاول تحديد كيفية قيام الدولة بممارسة سلطتها، بتوسيع نفوذها او الحفاظ عليه وكيفية تموضعها في النظام العالمي. كما سمح ظهور "الجوبوليتيك النقدي" بتقدُّم ملموس، طارحاً مسألة الحتمية الجغرافية وأولوية المواد الجغرافية، ومنها مسألة البيئة، أي مسالة إدارة الموارد البيئية التي تشكِّلُ لوقتٍ طويل جزءاً من الاستراتيجية الجغرافية لدولة ما، أو جزءاً من السياسات مثل النزعة التجارية او الاستعمار الجديد اللذين سعيا الى احتكار الموارد الطبيعية في بعض الاقاليم بهدف زيادة قوتها الاقتصادية والعسكرية.[3] وهنا يمكن التفريق بين الجيوبوليتيك والجغرافيا السياسية، حيث أن الجغرافيا السياسية تدرس الدولة من وجهة نظر المساحة، أما الجيوبوليتيك فتدرس الدولة من وجهة نظر الدولة والسياسة الدولية. وتهتمُّ الجيوبوليتيكا بالمتطلبات المساحية للدولة بالنسبة للسياسة الدولية، في حين أن الجغرافيا السياسية تهتمُّ بدراسة الظروف المساحية للدولة. وازدهرت الجيوبوليتيك معتمدة على بعض الأسس مثل نظرية راتزل عن الدولة كائن حي، والتعديلات التي أضافها كيلين، والأفكار المُتعلِّقة بالمجال الحيوي. واعتقد هاوسهوفر أنه ينبغي تعليم رجل الشارع أن يفكِّر جغرافياً وتعليم قادة ألمانيا أن يفكروا جيوبوليتيكا. [4]

---

[1] خليل حسين، **الجغرافيا السياسية**، الطبعة الاولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009 ، ص. 15

[2] المرجع نفسه، ص.32

[3] Frédéric Douzet, David Kaplan, **Geopolitics , la geopolitique dans le monde anglo–americain**,La Decouverte,Paris,2012,237–252.

[4] خليل حسين، **الجغرافيا السياسية**، المرجع السابق، ص.ص. 33–35

البند الأول: نظرية "الدولة" مع فريدريك راتزل Freidrich Ratzel (1844-1904) :

آمن راتزيل بأفكار داورين في التطور البيولوجي التي كانت سائدة في نهاية القرن التاسع عشر، ثمّ وضع صياغته لتحليل قوة الدولة لديه حيث يؤكد أن الدولة لا تُثبِّتُ حدودها السياسية. وكانت الدولة لديه أشبه بإنسان ينمو فتضيق عليه ملابسه عامًا بعد عام، فيضطرٌ إلى توسيعها. وكذلك ستضطر الدولة إلى زحزحة حدودها السياسية كلما زاد عدد سكانها وتعاظمت مطامحها. لذلك فعلى الدولة أن لا تعتدّ بالهدوء، بل لا بدّ أن يُنظر إليها على أنها حدود زئبقية تتجاوزها وتخترقها كلّما اقتضت مصلحتها التوسع، وإن هذه الحدود ظلّت وستظلٌ مصدرا للنزاعات والحروب.

وبانطلاقه من فكرة الدولة ككائن حيّ، أرسى راتزل الأساس النظري لما عُرِفَ بالجيوبوليتيكا العضوية، وهي التي تبرز الصراع والتوسع في إطار مقولة: "البقاء للأقوى". فالسياسية الدولية من وجهة نظره ما هي إلا صراع بين وحدات وكيانات لا يصلح للبقاء منها إلا للأقوى. فالدولة كائن حي عند راتزل، وطالما أن الكائن الحي ينمو ويكبر، فإن الدولة هي الأخرى تنمو وتتوسَّع. وبعبارة أخرى، طالما أن النمو هو ظاهرة طبيعية بالنسبة للكائن الحيّ، فلا يجوز اعتراض عملية نمو الدولة. فالدولة لا تتقيَّدُ بالقيود الجغرافية، وهذه العملية لا تكتمل إلا بتأمين قدر مقبول من القوة، فالقوة عامل محفِّز للنمو. وفي هذا يكتب راتزل قائلا: " يُنظَرُ إلى الدول خلال كل مراحل تطورها على أنها كائنات عضوية تحافظ بفعل الضرورة على علاقتها بتربة أرضها، ولهذا يجب أن تُدرَسُ من وجهة نظر "الجغرافية"... وله فإن الدول تبدو "ظواهر مكانية" يوجِّهُها هذا المكان، ويجب أن تقوم "الجغرافيا" بوصفها ومقارنتها وقياسها. والجغرافيا السياسية والدولة عنده، تتحرَّكُ في ديناميكية مستمرة حتى تحقِّقَ لنفسها متطلبات وجودها، وتضيف إلى قاعدتها الأرضية ما تراه لازما لنموها حتى تختفي من الخريطة السياسية الوحدات غير القادرة على الصراع أو الاستمرار ولا يبقى سوى الأقوى والأكثر قدرة على البقاء والالتهام.[1]

ويرى راتزل أن عملية التوسع هي استجابة ضرورية لدوافع النمو الاقتصادي للدولة وحاجة سكانها إلى مساحات تنقل عناصر ثقافتهم المتقدمة. وتتداخل مع هذه المقتضيات القوة العسكرية لتلبية ما تتطلَّبه الحركة من تغيُّر مستمر في حدود الدولة، فكلما نمت قوة الدولة كان ذلك مدعاة لنموّها الأرضي.

وقرَّرَ راتزل أن أي توقف في الحركة، أو وهن في مرحلة من مراحلها، يعني أن الدولة لم تعد قادرة على المنافسة، وأنها قد تحوّلت من الهجوم إلى الدفاع، ومن التوسع إلى الانكماش، وهي بذلك تكون هدفا لدولة أخرى أكثر قدرة على النمو للاقتراب منها، وبالتالي اختراقها والتهامها بعد ذلك. ولذلك، فإن الوحدات الصغيرة

---

[1] النظرية الجيوبوليتيكية، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية،2015.

https://www.politics-dz.com/threads/alnzri-algiubulitiki.187/(acces 1/3/2018).

لا تملك خيارات في العيش إلا أن تواجه حتمية الابتلاع. وبناءً على ذلك فإن توسع الدولة وتقلُّصها المكاني عمليتان طبيعيتان مرتبطتان بدورتها الحياتية الداخلية، حيث يُحدِّدُ راتزل سبعة قوانين للتوسع أهمها:

1- امتداد الدول يتّسع وفقا لتطور ثقافتها، فكلّما انتشر السكان ومعهم ثقافتهم الخاصة زادت رقعة الأرض الجديدة التي ينتشرون فيها في مساحة الدولة.

2- إن نموّ الدولة يظلُّ مستمرا حتى تصل إلى مرحلة الضمّ أو الإدماج، وذلك بإضافة أقاليم صغرى بمن فيها من سكان إلى رقعتها الأصلية.

3- أن حدود أية دولة هي العضو المغلق لها أو المحيط بها، وهذه الحدود لا تحدِّدُ مدى ضمانة ولا سلامة الدولة وسيادتها فحسب بل إنها تحدِّدُ مدى نموها أيضاً.

4- إن الدولة في نموها تسعى إلى امتصاص الأقاليم ذات القيمة السياسية، وهذه قد تكون سهولا أو أنهارا أو مناطق غنية بثرواتها المعدنية أو ذات أهمية في إنتاج الغذاء.

5- إن نموّ الدولة عملية لاحقة لنمو سكانها وانتشارهم،أي أن هذا النمو والانتشار يجب أن يتمّ قبل أن تشرَعَ الدولة في التوسع.

6- إن التوسع الأرضي يأتي للدولة البدائية من الخارج، فالدول ذات المستوى التقدمي الرفيع تحسُّ برغبتها في التوسع لزيادة سكانها ذوي الحالة الطيبة. لذلك فهي تغزو المناطق البدائية وتنقل إليها أفكارها.

7- إن الاتجاه العام للتوسع ينتقل من دولة لأخرى، ثم يتزايد ويشتدُّ.

وبناء على هذه القوانين السبع، لاحظ راتزل أن الدول الكبرى تعيش خلال تطورها إحساسا بالميل إلى التوسع الجغرافي في حدودها القصوى. بالإضافة إلى ما سبق، فقد أشار راتزل إلى ضرورة أن تقوم كل دولة بتطوير قواتها البحرية. فللبحر أهمية كبيرة في نظره، وهذا بالذات ما عبَّرَ عنه في كتابه " البحر مصدر قوة الشعوب"، الذي صاغه سنة 1900، حيث يرى أن تطوير الأسطول هو الشرط اللازم للاقتراب من وضع "الدولة العظمى العالمية". [1]

البند الثاني: نظرية "الدولة" مع رودولف كيلين Rudolf Kjellen (1864-1922) :

يرى كيلين أن هناك تماثلا بين البناء العضوي للدولة والبناء العضوي للكائن الحيّ. فالأرض أو الرقعة بالنسبة للدولة هي الجسد، وعاصمتها بمثابة قلب الكائن الحيّ ورئتاه، أما الأنهار والطرق وسكك الحديد فهي جميعاً بمثابة الأوردة والشرايين، أما المناطق التي تمدُّها بالمعادن والموارد الأولية اللازمة لنموها هي أطراف لهذا الجسد. والأفراد داخل الدولة هم بمثابة الخلايا عند الكائن الحيّ والعامل المُحرِّك للدولة.

---

[1] النظرية الجيوبوليتيكية ، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية، المرجع السابق.

كما اتفق كيلين مع راتزل في أن الهدف النهائي من نمو الدولة هو السعي لتحقيق القوة، والدولة في سعيها لتحقيق القوة عليها أن تستعين بالتقدم الحضاري والتقني وأساليبه لتحقيق هذا الهدف. وقرَّرَ أن الدولة تتكوَّن من خمسة أعضاء هي: الحكومة، السكان، الأحوال الاجتماعية، المركب الاقتصادي والمركب الطبيعي، وأن أهم عنصر فيها هو القوة، بل ذهب إلى القول بأن القوة أفضل من القانون والأخلاق.

فالقوة تعبير عن قوانين الطبيعة، أما القانون فهو من صنع البشر. وقوانين الطبيعة –كما يراها كيلين– تتميَّزُ بحتمية ظاهرة " النمو البيولوجي للدولة " ، لذا ينبغي مراعاتها وعدم الخروج عن إرادتها. فهي تتمتّع بسلطة وسطان لا يستطيع البشر إلا التسليم بها، ذلك أن صياغتها تخرج عن إرادته. هذا النمو بطبيعة الحال سوف يؤدي إلى احتكاك الدولة مع غيرها ممّا يُولِّدُ النزاع، الذي لا ينتهي إلا بانتهاء الدولة الأضعف وتلاشي حدودها لصالح الدولة الأقوى. [1] وهنا أكمل كيلين نهج راتزل في رؤية الدولة باعتبارها ليس كائناً حياً فحسب، بل كائناً عاقلاً له قدرة أخلاقية وذهنيّة، وأن المرحلة النهائية لتطوّر الدولة هو تحقيق السلطة (القوَّة). وتبقى هذه القوى المتنافسة في صراعٍ دائمٍ بهدف الحصول على السيادة وعلى حدود طبيعية جيدة خارجياً ووحدة متجانسة داخلياً. [2]

البند الثالث: نظرية المجال الحيوي مع كارل هاوسهوفر : 1869–1946

لقد جاءت أهم أفكار ونظريات الضابط الألماني هاوسهرفر الجيوبوليتيكية غير بعيدة عن أفكار ونظريات راتزل وكيلين خاصة فيما يتَّصِلُ بتكوين الدولة العظمى على أساس التوسع في مجالها الحيوي اللازم، ويختلف عنها عندما يقيم اعتراضاته بالتأكيد على نوعية الرابط الوثيق في العلاقات القائمة بين عدة مفاهيم مثل: الدولة، السكان، الاكتفاء الذاتي والمجال الحيوي.

وتحتلُّ فكرة المجال الحيوي حيّزا واسعا في دراساته النظرية إلى الحدّ الذي اعتبر فيه المجال الحيوي بمثابة "العامل الذي يتحكَّمُ في تاريخ البشرية". وانطلاقا من فكرة المجال الحيوي تنبثقُ أفكار هاوسهوفر المُفسِّرة للسلوك النزاعي للدول والصدام الحاصل بينها في مناطق محدَّدة، حيث يرى هاوسهوفر أن عملية التوسع تكون نحو مناطق جديدة غنيّة بمواردها الطبيعية وثرواتها المعدنية، والتي يمكن تسخيرها لبناء وزيادة قوة الدولة. وفي تفسيره لسلوك الدولة النزاعي–التوسعي، يربط هاوسهوفر بين فكرة التوسع وزيادة عدد السكان، والمجال الحيوي بفكرة الاكتفاء الذاتي. فتوسُّع الدولة باتجاه المناطق الحيوية الغنية بمواردها الزراعية وثرواتها المعدنية تؤمِّنُ كفاية ذاتية للزيادة الحاصلة في عدد السكان، ذلك أن تنامي عدد السكان يكون بحاجة إلى

---

[1] النظرية الجيوبوليتيكية ، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية، المرجع السابق.

[2] خليل حسين، **الجغرافيا السياسية**، المرجع السابق، ص.ص.30–31

مواردِ إضافية تؤمِّنُ لهم الكفاية الذاتية، ومثل هذا المطلب لا يتمُّ إلا عن طريق التوسع نحو مجالات حيوية، وهذا ما يؤدي إلى الاحتكاك والسعي للقيام بمصالح وأمن الدول الأخرى، فيحدُثُ النزاع. [1]

بعبارة أخرى يرى هاوسهوفر أن تحقيق الاكتفاء الذاتي يتطلَّبُ كفاية من الموارد الاقتصادية تتناسبُ مع الكثافة السكانية، وعندما لا تتوفر الموارد التي تتناسب مع هذه الكثافة السكانية، فإن ذلك سيخلق اختلالا وعجزا واضحا في تحقيق متطلبات الاكتفاء الذاتي. ومعالجة هذا الخلل لا يتمُّ إلا عن طريق المجال الحيوي، أي التوسع باتجاه المناطق الغنيّة بمواردها الاقتصادية، فيحدثُ النزاع.

فكل الدول –لاسيما القوية منها– تُفكِّرُ بهذا المنطق الذي يقود، وفق ما يرى هاوسهوفر، إلى انتهاء نفوذ الدول المتصارعة على السلطة إلى مناطق حساسة هي مناطق الإحتكاك الحقيقي بين نفوذ دولتين. وفي مثل هذه المناطق غالبا ما تبدأ المعارك السياسية أو العسكرية، وتُسمَّى هذه المناطق عندها " بمناطق الصدام".

كما صاغ هاوسهوفر مجموعة من الطروحات الأخرى، التي ترى أن الدول البحرية هي الأكثر توجُّهاً إلى التوسُّع والإبداع، حيث يرى أن هناك فرق بين الحدود القارية والحدود البحرية للدولة. فالأولى تحدُّ من نموِّها، أما الثانية فتفتحُ الطريق أمامها إلى مختلف البحار والسواحل. [2]

البند الرابع: نظرية "المجال الكبير" مع كارل شميدت : 1888–1985

توصَّلَ شميدت إلى صياغة النظرية الجيوبوليتيكية الأعظم " نظرية المجال الكبير" "Grossraum" حيث يَنظُرُ هذا التصوُّر إلى عملية تطوُّر الدولة على أنها الطموح إلى اختيار الحجم المكاني ذات المدى الأوسع. وعلى هذا، فإن مبدأ التكامل الإمبراطوري هو التعبير المنطقي والطبيعي عن الطموح الإنساني للوصول اليه، كما تتطابق مراحل التوسُّع المكاني للدولة مع مراحل تَحرُّك الروح الإنسانية نحو الشمولية.

هذا القانون الجيوبوليتيكي ينسحِبُ أيضا على المجالات التقنية والاقتصادية، حيث يُبيّنُ شميدت أنه بدءا من لحظة معينة يأخذ التطوُّر التقني والإقتصادي للدولة بمطالبتها بتضخيم سياستِها كمّاً ونوعاً. والحديث هنا لا يدور بالضرورة حول الاستعمار والظلم والاختراق العسكري، فإقرار الـ "Grossraum" يُمكن أن يجري وفق قوانين أخرى أيضاً على أساس اتخاذ عدة دول أو شعوب صيغة دينية أو ثقافية موحدة.

ويرى شميدت أن تطور الأرض يجب أن يؤدي إلى ظهور الدولة–القارة، ومراحل التحرك نحو الدولة البرية–القارة ذات المجال الكبير البري ضرورة تاريخية وجيوبوليتيكية. [3]

---

[1] النظرية الجيوبوليتيكية ، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية، المرجع السابق.

[2] المرجع نفسه.

[3] المرجع نفسه.

البند الخامس: نظرية الإستراتيجية البحرية مع ماهان (1840 – 1914):

1– فيما خصّ الإستراتيجية البحرية الأميريكية:

تأثر ماهان بأمرين : الأمر الأول بالتاريخ النقدي والعسكري لحروب الثورة، والثاني بملخص فن الحرب. ثمّ قرَّر ان يقوم بدراسة تحليلية نقدية للحملات والمعارك البحرية، وهذا الأمر يعود بالفضل الى انطوان جوميني Antoine Henri Jomini. لقد استعان ماهان بعدة كتّاب مثل هاملي والأمير شارلز، إنما طغى جوميني على فكر ماهان النقدي للعمليات الحربية، كما قاربَ ماهان استراتيجيته من خلال التاريخ. وقد ساهم في تطوير وتوسُّع البحرية الأميركية. وبدراسته التاريخ الأوروبي خلال القرن 17 و 18، أراد ماهان تقديم البرهان بأن "القوَّة البحرية" هي عامل حيوي لنمو وازدهار وأمن الأمم الكبرى.[1] ويبدو ان تأثير جوميني على ماهان كان واضحاً، خاصة فيما يتعلق بوسائل تأمين القوَّة البحرية وكيفية استخدامها. بمعنى آخر، ان الإستراتيجية البحرية تتشابه مع الإستراتيجية البرية من حيث أهمية التركيز، أهمية الوصول للإستيلاء على موقع استراتيجي أساسي (مبدأ الهجوم)، ضرورة السيطرة على خطوط فرعية بالنسبة للموقع الأساسي (أي السيطرة على مواقع استراتيجية فرعية)، وأخيراً تأثير قيادة العمليات بهدف الإنتصار وسلامة الإتصالات.

ويوضِحُ ماهان أن الحرب ببساطة هي تحرك سياسي عنفي، إذ لا يجوز الفصل بين رجل السياسة والقائد العسكري . فهذه المبادىء هي الأساس وهي المؤشر للتحقق من صحّة الخطوات وصحّة دروس التاريخ. إتفق ماهان مع كلاوزفيتز بوجود علاقة بين السياسي والعسكري ولكن لم يتَّفق معه حول عملية الدفاع التي يعتبرها الثاني بأنها الشكل الأقوى للحرب.

في المحصّلة، إن الإستراتيجية البحرية وفق جوميني ومن بعده ماهان تهدف إلى تأسيس الأمة ودعمها وتطوير قوّتها البحرية في حالتي السلم والحرب.[2]. كما جسَّد جوميني "الفترة الكلاسيكية" التي انتهت مع دخول العصر النووي، فاستراتيجيته تتلخّص "بالإستراتيجية العسكرية". ومنذ ذلك التاريخ فصاعداً، توسَّع المفهوم وتمَّ زيادة أبعاداً جديدة له دون إفراغه من محتواه الجوميني .[3] وبالتالي فإن ماهان يرى بأن وجود دولة بحرية قوية بإمكانها بسط السيطرة على البحار، أي أن حظوظها في السيطرة العالمية قوية جدا. لذلك وبناء على ما سبق فإن الدول البحرية –ذات الحدود البحرية خاصة إذا كانت هذه الحدود واسعة– هي الأكثر نزوعا للتوسع الذي يستجلب بطبيعة الحال التصادم مع القوى الأخرى لاسيما البرية منها. [4]

---

[1] Bruno Colson, Jomini, Mahan: les origines de la strategie militaire americaine,2015.
https:// www. Theatrum–belli.com >jo.....(acces 30/5/2017).

[2] Ibid.

[3] Bruno Colson, Lire Jomini–L 'art de la guerre.
gustavemar. free. fr >lire_ jomini (acces 30/5/2017).

[4] النظرية الجيوبوليتيكية ، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية، المرجع السابق.

2-فيما خصّ الموقع البحري :

يُعتبَرُ ألفريد ماهان Alfred Mahan أول من كتبَ وأسهبَ في استراتيجية الموقع البحري من وجهة نظر الجغرافية السياسية قبل الحرب العالمية الاولى، إذ شارك في إرشاد وتوجيه السياسة البحرية الأميريكية. وأثّرت كتاباته في منهج الفكر البحري في كل من فرنسا وروسيا واليابان وغيرها من الدول البحرية. واعتبر أن ثمة أربعة مفاهيم أساسية حول دور القوَّة البحرية في العالم وهي :

- أن البحار والمحيطات تمثّلُ نظاماً للربط والاتصال بين أرجاء العالم.
- تمثّلُ الإمبراطورية الروسية صورة للدول الحبيسة القارية.
- يحيط الإمبراطورية الروسية عدد من الدول البحرية الأوروبية والآسيوية.
- ثمة ثلاث دول جُزُرِيّة قوية تقع خارج الكتلة الأورو-آسيوية، وهي بريطانيا واليابان والولايات المتحدة. [1]

ورأى ماهان أن البحر هو المعبر العظيم بين الدول، فهو واسع ومشترك بحيث يسمح للإنسان بالتنقل في جميع الاتجاهات، وله ممرات معروفة توضح الأسباب التحكميّة التي يُمكن أن يختارها الإنسان طريقاً ما دون الآخر. وفي عالم تسود فيه التجارة العالمية، فإن الموقع البحري المناسب أعطى ميزة سياسية-اقتصادية بعيدة المدى، ومن ثم فإن الموقع المغلق يشكِّلُ عيباً نسبياً للدول الطامحة للعب أدوار عالمية بارزة.

واعتبر ماهان أن الامبراطورية الروسية تشكّلُ مثالاً واضحاً لنقاط الضعف والقوَّة في القوَّة الأرضية. فالعوائق الجغرافية أعاقت بشكل كبير تحركات الإمبراطورية الروسية، فمساحتها الكبيرة وموقعها الحبيس وعدم كفاية وسائل التنقل والاتصال في التماسك الداخلي للدولة جعلها إمبراطورية مغلقة. وبسبب ظروفها الجغرافية الصعبة اعْتُبِرَت إمبراطورية صعبة المنال إلا أنها سهلة الإحتواء.

وبعكس روسيا، فإن الموقع الجغرافي لبريطانيا بالرغم من صغر مساحتها، استطاعت تأسيس امبراطورية شاسعة مستفيدة من ميزة التفوق البحري. وبغض النظر عن مساحة روسيا العملاقة الممتدّة في أوراسيا، فبإمكان الأسطول البحري البريطاني احتوائها بسهولة بما له من قواعد بحرية متعدِّدة ومنتشِرة في مختلف بقاع العالم. فإن الأسطول البحري الإنكليزي تمكّن من إعاقة التجارة الأوروبية في البحار المفتوحة، وبفضل تحكُّمها في النقاط الاستراتيجية البحرية مثل: مضيق جبل طارق، وقناة السويس، ورأس الرجاء الصالح، وسنغافورة، وهونغ كونغ، وغيرها أعطاها مركزاً قيادياً وريادياً في أوروبا وآسيا والمحيط الهادي. ورأى ماهان أن الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي يُمكن أن تُنافِسَ بموقعها الجغرافي موقع بريطانيا. فليس لها أعداء أقوياء على حدودها، إضافة إلى أنه تتوفر فيها جميع ميّزات الأمن والدفاع. وبالرغم من أنه ليس لديها

[1] خليل حسين، **الجغرافيا السياسية**، المرجع السابق، ص58.

مستعمرات بالمفهوم التقليدي، ولكن لديها موارد اقتصادية عديدة وضخمة، بالإضافة الى موقعها المتوسط ما بين المحيط الأطلسي والهادي الذي منحها أيضاً ميّزات أكثر للقوَّة البحرية.[1]

البند السادس: نظرية الإحتمالية مع Paul Vidal de la Blache 1845–1918

يَسلِكُ "دي لا بلاش" اتجاهاً مغايراً لاتجاه المدرسة الألمانية في التفسير الجيوبوليتيكي للأسباب الكامنة وراء اندفاع الدول إلى التوسع وبالتالي النزاع، إذ كان يرى أن راتزل وأتباعه يُبالغون بشكل واضح في تقديم العامل الطبيعي إذ يُعِدُّونه عاملا محدِّدا وحاسماً، ذلك أن الإنسان في رأي دي لا بلاش يُشكِّلُ عاملاً جغرافياً مهماً يتميَّزُ بالمبادرة، فهو ليس جزءا من الديكور، بل هو المُمثِّلُ الأهم في المسرحية.

وهذا ما دفع دي لابلاش إلى طرح نظرية جيوبليتيكية خاصة هي "Possibilisme" وتعني "الإمكانية" أو "الإحتمالية" حيث يرى أن للتاريخ السياسي أفقان: مكاني "جغرافي" ، وزماني "تاريخي". وينعكس العامل الجغرافي في الوسط أو المحيط، أما التاريخي فينعكس في الإنسان نفسه "صاحب المبادرة". فالألمان، في رأيه، أخطأوا في اعتبار السطح الأرضي عاملا حاسِماً ومحدِّداً في سلوك الدولة التوسعي، أما هو فيقترح النظر إلى العامل المكاني الجغرافي على أنه "احتمال" أو "إمكانية" قادر أن يلعب دوره ليُغذِّي عاملا سياسياً حقيقياً كما يُمكن أن لا يلعب دوره، وهذا ما يرتبط إلى حدّ بعيد بالعامل الذاتي أي بالإنسان ساكن ذلك المكان.[2] والإحتمالية "Possibilisme" عند دي لا بلاش هي تصحيح للحتمية الجغرافية الصارمة لدى الجيوبوليتيك الألمان، إذ لا يرى دي لا بلاش أن العامل الجغرافي يكفي بمفرده لتفسير سلوك الدولة الخارجي، إنما يجب أن يُضاف إليه دور الإنسان صانع القرار الذي يجعل من العامل الجغرافي فعالاً أو غير ذلك، إنها "الإحتمالية" أو"Possibilisme".

البند السابع: نظرية الواقعية الكلاسيكية والواقعية الجديدة:

بدايةً يجب التنويه إلى الافتراضات الأساسية التي تقوم عليها النظرية الواقعية الكلاسيكية في تحليل النزاعات الدولية وتتمثَّلُ فيما يلي :

1- الدولة هي الفاعل الوحيد والأساسي في العلاقات الدولية.

2- فوضوية النظام الدولي، أي عدم وجود سلطة عليا تفوق سلطة الدول في النظام الدولي.

3- سعي كل دولة لضمان أمنها في ظل البيئة الفوضوية للنظام الدولي، أي عندما تزداد المخاطر التي تُهدِّدُ الدول ويصبح أمنها عرضةً بشكلٍ كبيرٍ للفقدان، عندها تسعى الدول لاستخدام كل وسائلها المُتاحة وعلى رأسها القوة العسكرية من أجل ضمان أمنها المُتمثِّل في البقاء.

---

[1] خليل حسين، **الجغرافيا السياسية**، المرجع السابق، ص.ص. 59–60

[2] النظرية الجيوبوليتيكية ، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية، المرجع السابق.

4- تحقيق المصلحة الوطنية، إذ تختلف مصالح كل دولة عن دولة أخرى، لكن المصلحة الأولى التي تشترك فيها جميع الدول هي مصلحة البقاء، حيث تسعى الدول لتحقيق مصلحتها الوطنية.

5- زيادة الدول من قوتها الاقتصادية عامة والعسكرية خاصة.

ويرجع هانس مورغانتو Hans Morgenthau أسباب السلوك النزاعي لدى الدول إلى الطبيعة البشرية المُظلِمة التي تحكمُها غريزة القوة وحبّ السيطرة والهيمنة، حيث تزداد هذه الطبيعة العدوانية عندما تنتقل من مستوى الفرد إلى مستوى الدولة، نتيجة لقدرة هذه الأخيرة على تعبئة واستعمال إمكانياتها المادية لإيذاء الدول الأخرى. [1]

ويمكن القول أن هناك اتجاهين ضمن المدرسة الواقعية حول أسباب سلوكيات الدول النزاعية:

فالاتجاه الأول يعتبر أن الطبيعة تحكمُها غريزة القوة، وهي غريزة حيوانية تتمثَّلُ في السيطرة والهيمنة، وتستمدُّ نظرتها من المدرسة الهوبزية وهي نظرة تشاؤمية، وتزداد هذه العدوانية عندما تنتقل من مستوى الفرد إلى مستوى الدولة نتيجة ازدياد الإمكانيات الموجودة، وتأخذ أبعاد أخرى تؤدي إلى صراعات عنيفة.

أما الاتجاه الثاني فيقول أن البحث عن القوة ليس نتيجة غريزة حيوانية متأصِّلة في الطبيعة البشرية، إنما نتيجة انعدام الأمن في النظام الدولي الذي يَتَّسِمُ بالفوضى ممّا يؤدّي الى خلق ضغوط على الدولة للحصول على أكبر قدر من القوة. والمفارقة الكبرى هي أن اضطرار الدول إلى زيادة قوتها من أجل دعم أمنها يؤدي إلى حِدّة النزاعات.

بالمقابل لنظرية الواقعية الجديدة منطلقات أساسية تعتمد عليها في تحليل النزاعات الدولية تتمثلُ في ما يلي:

1- اعتبار الدولة الوحدة الأساسية للتحليل، رغم وجود عدد من الفاعلين الآخرين كالمنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات، لكنها تبقى ذات أهمية ضئيلة باعتبار أن الدولة تبقى الفاعل الوحدوي والعقلاني. وترى الواقعية الجديدة أن الأمن الوطني (الأمن العسكري) يكون دوما في أعلى سلم الأولويات.

2- الواقعية الجديدة تنطلق من افتراض أن الحرب والنزاع ظاهرتان غير قابلتان للتجنُّب بسبب فوضوية النظام الدولي وعدم وجود سلطة عليا فوق الدول. ففي ظلّ هذه الفوضى تهتمُّ الدول بالبحث عن الأمن اعتماداً على القدرة الذاتية وزيادة قدرتها العسكرية والاقتصادية، من خلال التحالف مع الدول الأخرى. [2]

بخلاف الواقعية الكلاسيكية لهانس مورغانتو Hans Morgenthau الذي يعتمد على مقولة أن الدول مثلها مثل البشر تملك رغبة فطرية للسيطرة على الآخرين وهو ما يقودُها الى التصادم والحروب، فإن واقعية كنيث والتز kenneth waltz جاءت بضرورة دراسة المجتمع الدولي إضافةً إلى الفرد. وعليه كانت مستويات التحليل عند كينث والتز قائمة على الثلاثية التالية في فهم الظواهر السياسية ومنها النزاعات الدولية:

---

[1] صباح بالة ، النظرية الواقعية في تحليل النزاعات الدولية ، Political Encyclopedia،2017.
political-encyclopedia.org/.../النظرية-الواقعية-في-تحليل-النزاعات...(acces 1/3/2018).

[2] المرجع نفسه.

1- بنية النظام الدولي: من خلال توزع القوى وتركيزها، عدد الوحدات الفاعلة، دور الفاعلين غير الدولة.
2- الدولة: من خلال طبيعة النظام السياسي، الوضع الاقتصادي، دور المؤسسات والبيروقراطيات في صنع القرار، والرأي العام.
3- الفرد: من خلال شخصية صانع القرار، إيديولوجية صانع القرار وتصوُّر صانع القرار للقضايا الدولية. [1]
نخلصُ ممّا سبق إلى أنه انحصر اهتمام الواقعية الكلاسيكية في المستوى الأول بالتركيز على الطبيعة البشرية العدوانية كعامل مُحرِّك للصراعات الدولية، في الوقت الذي طرحت فيه الواقعية الجديدة وجوب دراسة النظام الدولي بالاضافة إلى الفرد. بعبارة أخرى دراسة "الإنسان ومحيطه أو الدولة ومحيطها" مع التأكيد على المستوى الثالث من خلال التركيز على البنية الفوضوية للنظام الدولي كمُسبِّب رئيسي للصراعات.

البند الثامن: نظرية الإحتواء مع جورج كينان 1953 – 1945

تُعَدُّ هذه النظرية من النظريات الأولى للإستراتيجية الأمريكية في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، وقد أسَّسَها وبلورَها الدبلوماسي الأمريكي جورج كينان المتخصِّص في الشؤون السوفيتية، ونفَّذَتها حكومة الرئيس هاري ترومان. وتعني في نظر صاحبها التعهد الشامل لمقاومة الشيوعية أين ما وجدت. بالمقابل يراها العالم الاشتراكي مخططاً لسيطرة عالمية أعدَّتها الإمبريالية الأمريكية وتفويضا من النظام الذي انبثق عن الحرب العالمية الثانية الذي يقوم على التوازن في العالمين الرأسمالي والاشتراكي ونبذِهما للحرب وتأكيدِهما على مبادئ التعايش السلمي. جاء تعبير الاحتواء لأول مرة في مقالة كتبها جورج كينان في مقالة نُشِرَت في مجلة الشؤون الخارجية foreign affairs لسنة 1947 في وقت حلَّ التوتر بين العلاقات الأمريكية-السوفيتية محل التحالف، فكانت الحاجة لإعادة تقويم السياسة التي يجب على الولايات المتحدة الأمريكية إتباعها إزاء الاتحاد السوفيتي سابقا. كما ارتبطت سياسة الاحتواء بالتطورات الجذرية التي حدثت في موازين القوى الدولية نتيجة الهزيمة التي لَحِقَت بالنازيّين، وهو ما سَمَحَ للتنظيمات النوعية بالتواجد بين مختلف دول المجتمع الدولي وفرض روسيا سيطرتها المباشرة على دول شرق أوروبا بواسطة القوة المُسلَّحة. كما دفعت هذه المخاوف الكثيرة من دول أوروبا إلى الاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية التي تمتَّعت باحتكار الأسلحة النووية آنذاك ومحاربة المخططات التوسعية الجديدة للاتحاد السوفيتي في القارة الأوروبية. ويُمثِّلُ الإطار النظري لسياسة الاحتواء في إجراء تحليل شامل للأهداف الاستراتيجية السوفيتية وتحليل الطرق التي من خلالها يَنظُرُ الإتحاد السوفيتي للغرب على أنه العائق الرئيسي في وجه الشيوعية. لذلك يقول كينان التالي: "ان الاستراتيجية السوفيتية كانت في حالة جسّ نبض دائم لمختلف الاتجاهات للحلقات الضعيفة للغرب أو تلك التي كانت تُشكِّلُ نزاعات يمكن النفاذ منها واستخدامها كنقطة وثوب نحو إحداث تغيُّرات تتواءم

[1] صباح بالة، النظرية الواقعية في تحليل النزاعات الدولية، Political Encyclopedia، المرجع السابق.

والأهداف البعيدة المدى لهذه الاستراتيجية". [1] ويضيف أن هذه الاستراتيجة كانت مرنة ولم تكن مُقيَّدَة بوقت محدّد لبلوغ أهدافها، ولم يكن لها تقييد في الوسائل التي يجب استعمالها لتحقيق الأهداف. وقد عزا كينان أسباب عداء الإتحاد السوفيتي للغرب عامة وللولايات المتحدة الأمريكية خاصة إلى ما كان يُراود زعماء الكرملين من حسد دفين ومتأصِّل بافتقار الأمن على وطنهم من العالم الخارجي الذي نشأ من افتقاد الحواجز الجغرافية المنيعة التي تصون سلامة الروس الإقليمية، فضلا عن الغزوات المتكرّرِة التي مرَّت بها بلادهم ممّا جعل هدفهم الحقيقي توسيع النفوذ السوفيتي وراء الحدود. لذلك استنتج أن نزعة السوفيات أسهل معالجة ممّا كانت عليه مطامع نابليون أو هتلر لأن هذه النزعة لا ترتبط بتوقيت معين أو برامج مُنظَّمَة، لذلك أكَّدَ على احتواء هذه النزعة بسياسة طويلة الأمد. واعتبر أن احتواء الإتحاد السوفييتي يمكن أن يتضمَّن أمرين:

– مقاومة التوسع السوفيتي و الحيلولة دون امتداده ليستقطب دول جديدة.

– تحت الضغط الغربي سيضطرُّ الشيوعيون التخلِّي عن استراتيجياتهم التوسعية. ويضيف الرئيس ترومان عنصرا آخر إلى سياسة الاحتواء هو التبرير الإيديولوجي، فيما ركَّزَ كينان على فعالية القوة بالقوة. واعتبر ترومان أن هذه السياسة ضرورة أساسية للدفاع عن الحرية والديمقراطية ضد محاولات التسلُّل الشيوعي الذي لا يهدِّد أمن الولايات المتحدة الأمريكية فقط، وإنما يتعدّاها إلى كل القيم الأساسية التي تَدينُ بها. وقد اعتمدت سياسة الاحتواء في تحقيق أهدافها التدميرية للإتحاد السوفيتي أربع فرضيات واستراتيجيات: أ– الحرب الشاملة في حال الهجوم على الولايات المتحدة أو أوروبا الغربية. ب– التفوُّق الجوّي ومقدرته التدميرية تفوق تنفيذ أي استراتيجية هجومية للاتحاد السوفيتي. ج – افتراض عدم المخاطرة باستعمال القوة. د – الاقتصار في الاعتماد على فرع واحد من فروع القوات المسلحة. وبقيت فكرة استخدام القوة مرتبطة في أذهان الولايات المتحدة الأمريكية بالحرب الشاملة سواء للدفاع عن أوروبا من الهجوم الشيوعي أو للدفاع عن الولايات المتحدة الأمريكية من الهجوم المباشر. وقد اتخذ التطبيق الفعلي لسياسة الاحتواء ترجمة للكثير من الأحلاف والقواعد العسكرية في كل مكان وخلق الحلف الأطلسي الذي يُعتبر القوة الضاربة والرادعة ضدّ الاتحاد السوفيتي. أما في آسيا بدأ تطبيق سياسة الاحتواء بعد سلسلة من مواثيق التحالف وترتيبات الأمن الإقليمي. وقد ظَهَرَ ذلك جلياً بعد الحصار الذي فَرَضَه الاتحاد السوفيتي على برلين والانقلاب الشيوعي في تشيكوسلوفاكيا والغزو الشيوعي لكوريا الشمالية، علما أن الولايات المتحدة الأمريكية سبق لها وأن أقامت حلف جنوب شرق آسيا 1959 وحلف بغداد في الشرق الأوسط، حيث تعتبر هذه الأحلاف بمثابة تطويق واحتواء للمدّ الشيوعي. [2]

---

[1] بحث في الاستراتيجية, المفهوم والنظرية ، منتدى التكنولوجيا قسم الدراسات الاستراتيجية،2013.

army–tech.net › forum› ... قسم الدراسات الاستراتيجية (acces1/3/2018).

[2] المرجع نفسه.

البند التاسع: نظرية المباريات Game Theory:

تُعتبَرُ نظرية المباريات من الناحية التحليلية شكلاً من أشكال نظرية اتخاذ القرار لأنها تقوم بدراسة وتحليل تصرفات صناع القرار في حالات الصراع المختلفة، أو بعبارة أخرى تَصِفُ الكيفية التي يتصرَّفُ بها الناس العقلانيون "rational people" لانتهاج الخيارات الرشيدة في المواقف الصراعية حيث تُحقِّقُ لهم أكبر قدر ممكن من القيم أو المكاسب وتُجنِّبُهم الخسائر بقدر الإمكان أو على الأقل تقليصِها إلى أقلّ حدّ ممكن، وبمعنى آخر، فهي تُركِّزُ على التعامل مع صراعات المصالح كما لو كانت مباريات في الاستراتيجية. [1]

عُرِفَتْ هذه النظرية في العام 1944 من طرف "أوسكار مورغنسترن" و"جون نيومان" في كتابيهما "نظرية المباريات والسلوك الاقتصادي"، إلا أنها أثبتَتْ صلاحيتها في المجال السياسي خاصة فيما يتعلَّقُ بالاستراتيجية والتخطيط الدفاعي واتخاذ القرارات السياسية الخارجية. وتتمثَّلُ نظرية المباريات في أبسط معانيها دراسة الاستراتيجيات التي يتبنَّاها الأطراف في مواقف النزاع، وقد عرَّفها "مارتن شوبيك" على أنها طريقة لدراسة صناعة القرار في حالة الصراع، وتقوم فكرتها العامة على أن الصراعات تنقسم الى فئتين: صراعات تنافسية compétitive وصراعات غير تنافسية non competitive.

*بالنسبة للحالة الأولى: فإن الصراعات التنافسية التي تكون مصالح أطرافها متعارضة أو غير قابلة للتوفيق، يُمثِّلُ الكسب لأحديهما خسارة للطرف الآخر بالمقياس نفسه وفي نفس الوقت. كما ان النصر المحقَّق الذي يعقبه خسارة تكون محصلته صفر. ويُطلق على هذا الموقف الصراعي zero–sum game أي المعادلة الصفرية التي تُقدِّمُ تفسيرا وأسلوبا يُمكِن لصانع القرار انتهاجه في الحالات التي تكون مصالحه الحيويّة أو وجوده يتوقَّفُ على انتصار الطرف الأول كلّياً يقابله خسارة الطرف الثاني كلّياً.

*بالنسبة للحالة الثانية: ففي الصراعات غير التنافسية: لا تكون مصالح أطرافها متعارضة بنفس الصورة السابقة، وإنما تتداخل الى حدّ يسمح بالمساومة وتقديم تنازلات متبادلة للوصول في النهاية الى نقطة اتفاق وسطية ممّا يُساعد على التحوّل من وضع الصراع إلى وضع التعاون. كما ان محصِّلة هذه المساومات لا تكون صفرا ويُطلق عليها Non Zéro Sum Game. وهذا ما يُعرفُ بنظرية المساومة.

وطبقاً لمنطق نظرية المباريات يكون كل طرف في الصراع حراً في اختيار السلوك الذي يتصوَّرُ أنه قادر على أن يصل به الى الانتصار. [2]

البند العاشر: نظرية الردع (توازن الرعب النووي):

الردع بمفهومه العام هو توافر القدرة التي تُتيحُ إرغام الخصم على عدم القيام بأعمال عدوانية، ويعني أيضاً إحباط الأهداف التي يتوخَّاها الخصم تحت التهديد بإلحاق أضرار جسيمة به تفوق المزايا المتوقعة من وراء

---

[1] بحث في الاستراتيجية، المفهوم والنظرية، منتدى التكنولوجيا قسم الدراسات الاستراتيجية، المرجع السابق.

[2] المرجع نفسه.

الإقدام على مثل هذه التصرفات. ويُعتبَرُ الردع في نظر الكثير من الباحثين بمثابة المُحصَّلة النهائية للتفاعل في العديد من العوامل والمتغيرات العسكرية والسياسية والدعائية التي تَضَعُ الخصم في حالة نفسية يُحجِمُ معها عن تقبل المخاطرة. ومن ثمّ فإن الردع الفعّال هو المُتعدِّد العناصر والأشكال. [1] وهناك ثلاثة عناصر رئيسية تُشكِّلُ في مجموعها ما يمكن أن يُعطي للردع فعالية وقابلية للتصديق وهي:

1- توفر القدرة على الثأر : يأتي توفر القدرة على الثأر من خلال الدعاية لهذه القدرة لتأكيد فعاليتها للطرف الآخر، كما يستطيع الكشف عن تفاصيل هذه القوة أو كشف النقاب عن أمور معينة تُفيدُ الطرف الآخر بشكل مباشر أو غير مباشر في بناء تصوُّر عنه باعتبار أن الردع لا يجوز أن يبقى سِرّاً، فهو يحتاج لنقل بعض المعلومات للطرف الآخر شرط ألاّ تَخدُمَ هذه المعلومات الخصم.

2- التصميم على استعمال هذه القدرة الثأرية: يأتي التصميم على استعمال هذه القدرة الثأرية في ظروف معينة بعيداً عن أي استعداد للمساومة أو التخاذل أو التراجع، ذلك أنه إذا أحسَّ الطرف الثاني باستعداد الطرف الرادع للتراجع أو المساومة، فإنه سيعمَدُ إلى ممارسة بعض الضغوطات والتصرفات التي لن تكون في مصلحة الرادع، ومن هنا يكون تأثير الردع ضعيف. وهناك من الدول من تمتلِكُ القدرة الثأرية، لكنها تفتقرُ إلى التصميم في استخدامها نتيجة إيمانها بأن الإذعان والتراجع للخصم أقل خسارة من المخاطرة في حرب انتحارية، إضافةً إلى ضغط الحركات والتجمعات الوطنية المُنادِية بعدم حلّ الصراعات عبر استخدام الأسلحة النووية أو عن طريق الحرب المسلحة (المواجهة المباشرة). وهذا العنصر يُمكن تطبيقَه على علاقات الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية، خاصة من جانب USSR الذي لجأ إلى المساومة للحصول على اتفاقيات الحدّ من التسلح .

3- قوة القدرة الثأرية: إن قوة القدرة الثأرية بالغة الأهمية بحيث يكون باستطاعتها إلحاق الضرر بالخصم بدرجة تفوقُ ما قد يتوقعُه من مزايا نتيجة لمبادلته بالضربة الأولى. كما سيكون رد الفعل هذا ساحقا بدرجة غير محتملة، وهذا ما يُسمَّى بالقدرة على التدمير بالضربة الثانية. والملاحظ أن الردع لم يصل إلى مستوى استخدام القوة، وإنما يركِّزُ على أساس حشد عناصر القوة والتلويح أو التهديد بها، لذلك هناك من يرى ان الردع هو تهديد جدير بالتصديق في تنفيذه . وقد أخذ الردع أهميته في إطار وجود السلاح النووي، وهو ما يُعرَفُ بالردع النووي أو توازن الرعب النووي Balance of nuclear terror في ظلّ التطور الملحوظ كمّاً وكيفياً مثل القنبلة النووية ، القاذفات الاستراتيجية، الصواريخ العابرة للقارات والغواصات النووية. كما ارتبطَ ظهور هذه الاستراتيجية وتطبيقها بتطوير الأسلحة النووية. ووفقاً لوجهة نظر الإستراتيجيين السياسيين الغربيين، كان الموقف في نهاية الحرب العالمية الثانية جديد. فالمفهوم الذي تبنّاه الشيوعيون (المعسكر الشرقي) شَكَّلَ تحدِّياً هاماً، وفي ذلك الوقت كانت التقنية أو التكنولوجيا العسكرية قد دَخَلَتْ مرحلتَها النووية دون أن تكون واضحة ممّا استوجبَ إيجاد استراتيجية للغرب، ثمّ ما لبث أن ظهرت استراتيجية الردع.

---

[1] بحث في الاستراتيجية، المفهوم والنظرية، منتدى التكنولوجيا قسم الدراسات الاستراتيجية، المرجع السابق.

لقد احتلَّت هذه الاستراتيجية مكانتها البارزة، ثمّ تعرَّضت منذ ظهورها في نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى هذا التاريخ إلى تغيُّرات جذريّة نظراً للتحولات السياسية والعسكرية التي طرأت على علاقات الدول خاصة تلك المُتعلِّقة بالولايات المتحدة الأمريكية وبالاتحاد السوفيتي. [1]

خلاصة:

إذا ما أسقطنا هذه النظريات على الواقع التطبيقي للقطب الشمالي نجد التالي :

على ضوء ما تقدّم، يأتي التحليل الجيوبوليتيكي لبعض النظريات ليُفسِّر سلوك الدولة في حالة النزاعات.

عُرِفَتْ نظريات راتزل وكيلين وهاوسهوفر بالمدرسة الألمانية حيث اتّخذَت من "الأرض" أو "المساحة الجغرافية" كأساس لتحليل الدولة وتطوِّرها. ويحظى هذا التحليل بخاصية فريدة جعلته موضع جذب واهتمام سواء من القادة العسكريين أو السياسيين أو صنّاع القرار معتمدين على عنصر هامّ وهو القوة العسكرية. كما يُساعِدُ التحليل الجيوبوليتيكي على تقدير المناطق أو المجالات الحيويّة التي يُحتمَلُ أن يَحدُثَ فيها تصادم المصالح بين الدول ،وسُمِّيت بمناطق التصادم .

وتَختصُّ النظرية الجيوبوليتيكية بدراسة الدولة من وجهة نظر سياسية في إطار واقعها الجغرافي، لا على أساس جامد بل باعتبارها كائناً حياً ينمو ويتحرَّكُ ضمن تَوَجُّه ذات أهداف ومقاصد سياسية معروفة ومُحدَّدَة. وتأتي في مقدمة هذه الأهداف ما يعرف بالمجال الحيوي الذي يُعرَّفُ على أنه الإطار المكاني أو الحيّزِ الجغرافي التي تعتقد الدولة أن التحرك باتجاهه يُعَدُّ ضرورياً لتحقيق أهداف سياستها التوسعية أو بسط الهيمنة والنفوذ. من هنا تأتي النظريات الجيوبوليتيكية لتُسلِّطَ الضوء على الأسباب التي تدفَعُ بالدول إلى التوسُّع والدخول في نزاعات مع غيرها. وإذا ما أسقطنا هذه النظريات على واقع الدول المتشاطئة في القطب الشمالي، نرى أن كل منها تسعى إلى التوسع في مجالها البحري مما يؤدي بها إلى دخولها في نزاعات مع جيرانها .

والملاحظ أن المفكرين الألمان هم الذين أرسوا الركائز الأساسية في علم الجيوبوليتيك من خلال توظيف الحتمية الجغرافية وتوسُّعها كأساس لبقاء الدولة واستمرارها .

ثمّ تكلَّمت نظرية "لا بلاش" عن الإنسان أو الفرد كلاعب أساسي في صناعة القرار من خلال شخصيته وإيديولوجيته وأطماعه مُصَحِّحاً مفهوم الحتمية الجغرافية كعامل حاسم ووحيد في المدرسة الألمانية. وهذا ما ينطبق أيضاً على كافة الدول في تفسير سلوك الدولة التوسعي .

إضافةً الى ذلك، وتطبيقاً للمدرسة الواقعية والواقعية الجديدة نجد أن الدول القطبية ذات السيادة تسعى لتحقيق مصالحها القومية من خلال استغلال الثروات في مجالاتها المائية باعتبارها اللاعب الأساسي ضمن موازين قوى فيما بينها وضمن نظام دولي غير مُنظَّم (أي عدم وجود سلطة تفوق سلطة الدول)، مع الإرتكاز على

[1] بحث في الاستراتيجية، المفهوم والنظرية، منتدى التكنولوجيا قسم الدراسات الاستراتيجية، المرجع السابق.

أدوات القوة المرتبطة بعوامل طبيعية (كالموقع الإستراتيجي والموارد الطبيعية)، أو بعوامل سياسية (مثل اعتماد الدبلوماسية)، أو بعوامل عسكرية (مثل مستوى التسلّح). بعد ذلك دخلت المنظمّات الدولية والشركات المتعدِّدة الجنسيات كلاعبين أساسيين الى جانب الدول.

وترجمةً لنظرية الإحتواء، سنجد لاحقاً أن الطريقة المعتمدة لتمركز القواعد العسكرية العائدة للولايات المتحدة وباقي الدول القطبية المنضوية ضمن حلف NATO في مواجهة القواعد العسكرية الروسية تُظهِرُ بوضوح كيفية احتواء القوة العسكرية الروسية. وهي بطبيعة الحال نظرية موروثة منذ عهد الإتحاد السوفياتي للحدّ من المدّ الشيوعي حينها. كما تُشكِّلُ نظرية المباريات الترجمة الفعلية على أرض القطب الشمالي من خلال انتهاج هذه الدول القطبية الخيارات الرشيدة التي تعود بالفائدة المشتركة لكل منها من خلال إدارة عقلانية لمناطق النزاعات في استغلال الثروات التابعة لمجالاتها المائية. والجدير ذكره، أن القطب الشمالي يُشكِّلُ المجال الأقرب لمسار الصواريخ الباليستية في حالة الردع النووي بين الولايات المتحدة الأميركية وروسيا .

عند النظر بعمق الى هذه النظريات، نرى أنها تُفسِّرُ ظواهر أو سلوكيات دول ما وتغفلُ تفسير ظواهر أو سلوكيات أخرى. لذا نقول أن الإدارة الفعالة تكون عبر دمج هذه النظريات وخلق تكامل بين الأساليب المختلفة، حيث يُمكننا بنظرة شاملة الإحاطة بتفسير سلوكيات الدول موضوع الرسالة .

القسم الثاني: واقع القطب الشمالي وإطاره القانوني :

الفقرة الأولى : حالة القطب الشمالي:

ان المياه تُغطِّي حوالي 71 % من الكرة الأرضية وتشكّلُ المحيطات 361 مليون كم^2، والمعلوم أيضاً أن 80 % من التجارة هي تجارة بحرية.[1] منذ القرن السادس عشر اتخذت السيطرة على الطرق البحرية أهمية متزايدة. ففي القرن السابع والثامن عشر نشأت منافسة شديدة بين الإنكليز والفرنسيين والأسبان والبرتغاليين من أجل السيطرة على البحار وما ورائها وخاصة ضد القراصنة .

مع بروز العولمة وتدفّق التبادل التجاري وتطور وسائل النقل الحديثة، أصبح من الضروري والحيوي السيطرة على الواجهات والممرّات البحرية، وذلك من أجل تأمين مصادر الطاقة والمواد الغذائية والأولية. كما أصبح من المنطقي أن تبذلَ الدول المعنية أقصى جهدها للسيطرة على الممرّات والمضائق الحسّاسة مثل مضيق هرمز، مضيق بيرينغ Beering ، قناة السويس وقناة بناما وغيرها من الممرّات البحرية .

البند الأول: ما هية القطب الشمالي:

تعود كلمة "Arctique" الى اليونان القديم، وتعني "ours" أي الدب، والمحيط المتجمّد الشمالي يعني بالفرنسية "L'ocean arctique"، وتأتي التسمية من اسم الدب اي "Arctos" باليونانية.[2]

تتألف المنطقة القطبية من المحيط المتجمد الشمالي ومن الأراضي القارية والجزر الواقعة داخل الدائرة القطبية.[3] فالمحيط المتجمّد الشمالي هو عبارة عن محيط متجمّد، تملأه الجزر ومحاط بالبحار والقارات، ويُعتبر أصغر المحيطات الخمسة بمساحة 13 مليون كم^2 تقريباً وبعمق يصل الى 4 آلاف متر.[4] يقع في أقصى الشمال الجغرافي، ويشغل معظم مساحة الدائرة القطبية الشمالية، التي تقع على تماس مع بلدان عدة في عدد من القارات: روسيا ضمن آسيا؛ النروج والدانمارك (من خلال جزيرة غرينلاند التي تتمتّع بالحكم الذاتي) ضمن أوروبا ؛ الولايات المتحدة الأميركية وكندا ضمن القارة الأميركية، ويُعتبر المحيط المتجمّد

---

[1] Les espaces maritimes: approche géostratégique... [PDF]- leonardworkshop. https://leonardworkshop.files.wordpress.com/.../gc3a9ostratc3a9gie-des-espaces-mariti... (accès 21/08/2016).

[2] Ibid.

[3] Encyclopedie Larousse en ligne , Arctique ou regions arctiques. www.larousse.fr/encyclopedie..... (acces 17/10/2017).

[4] L'essentiel sur l'arctique, safari nordique....www.safari-nordique.net/index.php/le-grand-nord/...arctique/42-L-essentiel-sur-l-arctique/ (accès 01/09/2016).

الشمالي رقعة جليدية غير منتظمة الشكل بسبب العوامل المناخية.[1] ويتَّصلُ بشمال المحيط الأطلنتيكي من خلال بحر بارينت "Mer de Barents" ومضيق فرام "Detroit de Fram"، وبالميحط الباسيفيكي من خلال مضيق بيرينغ "Detroit de Béring"، كما يتّصِلُ به دول متشاطئة مثل روسيا، كندا، الولايات المتحدة الأميركية (عبر ألاسكا)، الدانمارك (عبر غرينلاند)،والنروج (عبر أرخبيل Svalbard)، وتتخلّلُه سلسلة جبال تحت المياه أهمها سلاسل جبال Lomonosov و Mendeleiv و Gakkell ، وقسم من هذا المحيط مغطّى بالطوف الجليدي الذي تصل سماكته ما بين متر وأربعة أمتار، ويطول أو يقصر امتداده وفقاً للفصول .[2] كما تنتشر على المنطقة القطبية الشمالية عدة أراضي قارية تشمل سيبيريا وكل من شمال أميركا وأوروبا وعدة جزر وأرخبيلات أهمها الأرخبيل الكندي، أرخبيل Svalbard النروجي، جزيرة غرينلاند، أرخبيل Francois Joseph (هي مجموعة جزر تقع في أقصى شمال روسيا)، أرخبيل Nouvelle-Zemble (هو عبارة عن أرخبيل في القطب الشمالي الروسي)، أراضي الشمال الروسي "Terre du Nord"(وهو أرخبيل في المنطقة القطبية الروسية)، وجزر سيبيريا الجديدة.[3] (أنظرالخريطة رقم 1)

البند الثاني: ملخص تاريخ القطب الشمالي:

يعود استكشاف القطب الشمالي لملايين السنين عندما قامت قبائل آسيوية باجتياز مضيق بيرينغ الحالي الذي يربط آسيا بشمال أميركا،هذه القبائل هي قدماء شعب الإسكيمو التي استعمَرت لاحقاً القطب الشمالي.[4]

- عام 330 قبل الميلاد انطلق الملاّح الإغريقي بيثياس من Marseille بأول رحلة نحو القطب الشمالي، ووصل الى جزر شيتلاند أي إيسلندا .[5]

- حوالي عام 982 م اتَّجه Erick Thorvaldsson المعروف ب Erick Le Rouge من الدول الإسكندنافية نحو إيسلندا، لكن تمَّ طرده من هذه الجزيرة، ثم توجَّه الى غرينلاند ليؤسِّس مستعمرة فيها .

- في نهاية القرن 13 وعلى أثر الرحلات التي قام بها ماركو بولو Marco Polo، حاول الأوروبيون اكتشاف الطرق السريعة للوصول الى الهند والصين بهدف التجارة .[6]

---

[1] عفيف رزق ،القطب الشمالي: جاء دور الدنمارك؟! المستقبل،2015.
www.almustaqbal.com Article (accès 21/08/2016).

[2] L’essentiel sur l’arctique, safari nordique….op.cit.

[3] Ibid.

[4] L’exploration de l’arctique.
[PDF] www.ac-amiens.fr>fiche -10-090225- (accès 01/09/2016).

[5] L’essentiel sur l’arctique, safari nordique…. op.cit.

[6] Histoire de l’exploration de l’arctique
[PDF] www.cndp.fr>ressources-isf>lmds>… (accès 31/08/2016).

- في نهاية القرن 16 أرسلت القوميات الأوروبية الكبرى بحّاريها الأوائل لإستكشاف القطب الشمالي، وأهمهم William Barents و William Baffin و Vitus Beering شدّهم الى ذلك الطمع بالربح .[1]

- بين عامي 1594-1597 اكتشف البحار الهولندي William Barents جزيرة Spitzberg النروجية، ولكن سفينته تعطّلت من جراء الجبال الجليدية، وأُرْغِمَ على قضاء الشتاء في شمال أرخبيل Nouvelle Zemble.

-حوالي عام 1616 توجّه البريطانيان William Baffin و Robert Bylot لإستكشاف الممرّ الشمالي-الغربي على طول الساحل الغربي لغرينلاند .

- بين عامي 1725 -1741 قام الدانماركي Vitus Beering باكتشاف مضيق Beering الذي يحمل اسمه، وساحل جنوب ألاسكا ، وجزر Aléontiennes التي تقع في جنوب غرب ألاسكا .

- عام 1818 قام البريطانيان John Ross و Edward Parry بالدخول الى خليج ملفيل Baie de Melville في شمال الساحل الغربي لغرينلاند، وأصبحا من الأوروبيين الأوائل الذين التقوا بشعب الاسكيمو.

- بين 1878 - 1879 أبحر السويدي Adolf Erick Nordenskjold على طول الساحل السيبيري وافتتح الممرّ الشمالي-الشرقي، وأمضى الشتاء لمدة 284 يوماً واجتاز مضيق Beering في 20 تموز 1879 .

- بين 1893 و 1896 انجرف النروجي Fridtjof Nansen بسفينته في المحيط المتجمّد الشمالي، وأقام الدليل بوجود تيّار مائي عبر القطب المُسبِّب في جرف الطوف الجليدي.[2] كما تمكّن لاول مرة من استخدام تقاذف مياه بحر المحيط محاولاً الوصول الى القطب الشمالي بواسطة سفينته "Le fram" التي بناها خصيصا لمقاومة شدّة الطوف الجليدي، علما أنه حوصر لمدة 3 سنوات قبل تحرُّرِه في شمال جزيرة spitzberg النروجية.[3]

- بين عام 1903 و1906، تمكّن النروجي رولد أمندسن Roald Amundsen أحد كبار المستكشفين من اجتياز الممرّ الشمالي-الغربي عام 1906، ومن الوصول الى القطب الجنوبي عام 1911 بعد رحلة دامت 3 سنوات، ومن ثم تمكّن من اجتياز الممرّ الشمالي-الشرقي بين عامي 1918 و1921 ، والوصول الى القطب الشمالي عام 1926، مما جعل منه الرجل الأول الذي تمكّن من الوصول الى القطبين .[4]

---

[1] Histoire de l'exploration de l'arctique.op.cit.

[2] L'essentiel sur l'arctique, safari nordique….op.cit.

[3] Les decouvreurs du Grand Nord, Jean-Louis Etienne-explorateur. www.jeanlouisetienne.com>encyclop… (accès12/09/2016).

[4] Histoire de l'exploration de l'arctique.op.cit.

– بين 1937 و1938 انطلق السوفياتي Ivan Papanine مع رفاقه برحلة جوية من أرخبيل –Francois Joseph حتى بحر غرينلاند .

– في آب من العام 2007 قامت غواصة أعماق روسية بزرع علم من التيتانيوم عامودياً في أعماق المحيط المتجمّد الشمالي. كما تمَّ إكتشاف جزيرة غرينلاند من قبل قبائل الفايكينغ الايسلنديين الذي استقروا فيها وما زالوا فيها حتى الآن. وفي عام 1721 بقيت هذه الجزيرة مستعمَرة من قبل السلطات الدانماركية حتى عام 1953، ثم نالت نوعاً من الحكم الذاتي المعزَّز عام 1979 عاصمتها Nuwk على الساحل الغربي، علماً أن الجليد يغمر 80 % من أراضيها ومحاطة جزئياً بالطوف الجليدي [1].

البند الثالث: خصائص القطب الشمالي:

أولاً: العصر الجليدي والفترة الجليدية: Périodes glaciaires et interglacières

تخضع الأرض منذ 1,8 مليون سنة الى تناوب بين العصر الجليدي والفترة الجليدية بفعل ظواهر فلكية تتمثَّلُ بداية في الفرق في انحراف الأرض عن مركز مدارِها، ثم انحراف محور القطبين، وأخيراً التغيير البطيء لإتجاه محور دوران الأرض .

ان فترة العصر الجليدي تدوم حوالي 80 الف سنة، بينما الفترة الجليدية تستمر عدة آلاف من السنين حتى 20 الف سنة ومدتها أقصر . في الوقت الذي كانت فيه الأرض ضمن فترة العصر الجليدي منذ 20 الف سنة، كان قسماً من الأرض الأوروبية متجمِّدة والحرارة انخفضت الى ما دون -30^{o} C ومستوى البحار كان أدنى بـ120 متر. اما الآن، نحن في مرحلة الفترة الجليدية، التي من المفترض ان يتبَعها العصر الجليدي الذي يُمكن ان يتأخر بسبب كثافة وسرعة ثاني اوكسيد الكربون CO_2 في الجو[2].

هناك عاملان أساسيان يؤثران على مناخ الكرة الأرضية :

–الأول فلكـي: وهو موقع الأرض الفلكي بالنسبة للشمس (حيث يتم تعديل كمية الطاقة التي يتلقّاها).

–الثاني أرضـي: وهو كثافة او تركُّز الغازات المُسبِّبة للإحتباس الحراري [3]

ثانياً–الغلاف الجليدي: La Cryosphère ويشمل الآتي :

1–الأرض المتجمّدة: Le sol gelé ou Le pergelisol

وهي عبارةٍ عن أرض تبقى بإستمرار متجمِّدة (حرارة تساوي أو أقل من صفر درجة مئوية) طيلة فترة سنين على الأقل.

---

[1] L'essentiel sur l'arctique, safari nordique….op.cit.

[2] Ibid.

[3] Ibid.

2–الجليد القاري: Les glaces continentales ويشمل:

أ– الأنهر الجليدية وأراضي جليدية من الأرخبيل الكندي وألاسكا وسفالبارد Svalbard والجزر الروسية .

ب– الغطاء الجليدي أو قلنسوة الجليد : Calotte glaciere هي كتلة من الجليد تغطي الأرض بمساحة لا تتعدَّى 50 ألف كم^2، وتُسمَّى الصفيحة الجليدية الكتل الجليدية التي تغطّي اكثر من 50 الف كم^2 . وتُعتبر غرينلاند ثاني أكبر غطاء جليدي على الأرض بعد القطب الجنوبي، وتبلغُ مساحتها حوالي 2175000 كم^2، ويقطنها حوالي 57000 نسمة .

– الجبال الجليدية Les Icebergs : وتجدر الإشارة الى ان الجبال الجليدية هي عبارة عن جبال من المياه العذبة المكوَّنة من الأنهر الجليدية حاملة معها الصخور والغبار وتتجرفُ الى البحر [1].

3– الطوف الجليدي La Banquise

ان الطوف الجليدي هو عبارة عن امتداد من البحر المتجمّد. ونلاحظ نوعين من الطوف الجليدي : الطوف الجليدي الدائم بسماكة تتراوح بين 3 و4 أمتار، ويحافظُ على وضعِه بعد ذوبان الثلوج في الصيف، والطوف الجليدي الفصلي الذي يختفي كل صيف من كل سنة [2].

ثالثاً– شعب القطب الشمالي :

إن شعوب المنطقة القطبية الشمالية هم على الشكل التالي:

1– شعب الأسكيمو: هم من السكان الأصليين لسيبيريا، وتوطنوا في المناطق القطبية منذ حوالي 8000 سنة، ثم انتقلوا الى شمال كندا وأخيراً الى جزيرة غرينلاند. ويقدَّر عددهم بحوالي 150 الف نسمة. [3] وكانت حياتهم تعتمدُ على صيد الأسماك والفقمات والحيتان.[4]

2– الشعب السامي أو اللابي: Les sames ou les lapons

هم من شمال الدول الأسكندنافية (الدنمارك–النروج–السويد–فنلندا) وغرب روسيا، ويقدَّر عددهم ما بين 60 و100 ألف نسمة. [5]

3– شعب الفايكينغ: يعتبر شعب الفايكينغ من القبائل الاسكندنافية المعروفة كبحارة وتجار متمرّسين بالقتال والقرصنة عند الحاجة، امتدَّت سيطرتهم على الجزر البريطانية والروسية وصولاً الى أوروبا، وهم من كوّنوا نواة روسيا الحالية.[6] في القرن الحادي عشر تواصلَ شعبُ الفايكينغ الأوروبيين الأوائل مع شعب الأسكيمو،

---

[1] L'essentiel sur l'arctique, safari nordique….op.cit.

[2] Ibid.

[3] Histoire de l'exploration de l'arctique .op.cit.

[4] Encyclopedie Larousse en ligne, Arctqiue ou regions arctiques. op.cit.

[5] L'essentiel sur l'arctique, safari nordique….op.cit.

[6] Histoire de l'exploration de l'arctique .op.cit.

وبالرغم من التبادل التجاري بين الشعبين سادَ التوتُّر الشديد في العلاقات فيما بينهم. واستمرَّ الوضع على حاله حتى القرن السادس عشر حين أدرك الغرب وجود شعب الأسكيمو الذين أدركوا بدورهم غنى منطقتهم القطبية والتداعيات الخطرة عليهم وعلى البيئة. كما اكتشف شعب الفايكينغ إيسلندا في القرن 9، وغرينلاند في القرن 10، وأرخبيل Svalbard عام 1194، ولكنهم أضاعوا هذا الارخبيل الاخير حتى مجيء William Barents عام 1596 ليعود ويكتشفها مجدداً، ويُعتبر شعب الفايكينغ المكتشفون الحقيقيون للقطب الشمالي، وقد أقاموا في أميركا حتى قبل وصول كريستوف كولومبوس اليها عام 1492 .

والجدير ذكره ان وصول الغرب الى القطب الشمالي أحدثَ تحولات في طريقة عيش شعب الإسكيمو لجهة تغيير نمط الحياة وتحسين شروطها، ولجهة تغيير المعتقدات (تحوُّل الى المسيحية)، وأصبحوا تابعين ومتعلّقين بإقتصاد خارجي غربي، بينما كانوا سابقاً مستقلِّين من خلال تأقلمِهم مع بيئتهم. ثم قاموا حالياً بتنظيم أنفسهم سياسياً للدفاع عن حقوقهم [1].

4- الياكوت: Les Yakoutes

الياكوت شعوب متواجدة في سيبيريا وتتكلّمُ اللغة التركية. وقد تأقلمت مع الشروط الحياتية والمناخية الصعبة، ويبقى عددها قليلاً مقارنة مع انتشارها في بقعة شاسعة من القطب الشمالي. وبالرغم من أصولهم المختلفة، سواء كانت من سيبيريا أو شمال أوروبا أو شمال أميركا (ألاسكا)، فإن لديهم أشياء مشتركة مع شعوب القطب الشمالي كالثياب والمعدات والتقنيات والتنظيم الإجتماعي والثقافة. ولكن هناك تمايزات فيما بينها وأهمها الإنتقال من حالة الرُحَّل الى حالة الإستقرار، نمط الوضع السياسي، الصيد، تربية الماشية، والأنواع المستغلَّة.

5-الأقليات في شمال روسيا وتضم عدة أتينات:Ivenks – Aléontes – Ninetses – tchouktches.[2]

رابعاً-الحياة النباتية والحيوانية في القطب الشمالي:

تنمو النباتات ببطء في أرض جليدية على طول السنة في المحيط المتجمّد الشمالي. وتشمل شجيرات الصفصاف وشجريات برّية قطبية وذلك بفعل فقر التربة، ولكنها منطقة للحياة الحيوانية وتكاثرها، مثل الثديات البرية كالدب القطبي ، والرنة وثور المسك boeuf musquée والأرنب القطبي ... اضافةً الى الثديات البحرية مثل الفقمة وأسد البحر otarie وغيرها من الطيور القطبية. [3]

[1] Histoire de l'exploration de l'arctique .op.cit.

[2] L'essentiel sur l'arctique – safari nordique….op.cit.

[3] Ibid.

خامساً–الثروات الطبيعية في القطب الشمالي:

بدأ الاهتمام الدولي بهذه المنطقة منذ سنوات فقط، وذلك مع تسارع الاحتباس الحراري الذي من تداعياته ذوبان الكتل الجليدية الكبيرة في هذا المحيط، إلى جانب الآثار البيئية المُصاحِبَة لهذا المُنعطَف المناخي المهمّ. ويرى المراقبون أن أهم ما نَتَجَ عن هذه التطورات أمران: الأمر الأول ظهور أقصر طرق ملاحية جديدة في المنطقة، وبالتحديد عبر مضيق بيرينغ الذي يربط المحيط الأطلسي (أوروبا) بالمحيط الهادئ (آسيا)، علماً انه لم يكن ممكناً استخدام هذا المعبر ملاحياً من قبل بسبب تجمُّدِه الدائم. والأمر الثاني يتمثَّلُ بانكشاف مساحات متزايدة من قعر هذا المحيط، مما سهَّلَ إمكانية اكتشاف واستخراج الثروات البترولية والمعدنية وخلافهما. كما أكّدت هيئة المَسح الجيولوجية الأمريكية أن الجزءِ العالمي من المحيط المتجمّد الشمالي قد يحوي على 90 مليار برميل من النفط، و1.669 تريليون متر مكعب من الغاز، و44 مليار برميل من نِتاج الغاز المكثّف. وهذا يعني 13 % من احتياطي النفط العالمي غير المكتشف، و30 % بالنسبة للغاز. وبحسب ما تدّعي الجمعية الجغرافية الروسية، فإن معظم هذه المصادر تنتمي إلى روسيا بقولها: "إن المناطق التي تسيطر عليها روسيا والتي تدَّعي أنها من حقِّها، تحوي أكثر من 250 مليون برميل من النفط الخام والغاز، أي ما يوازي 60.1 % من احتياطي القطب الشمالي". أما قيمة هذه الموارد فمن الصعب تقديرها حتى يتمّ إثبات هذه الاحتياطات وتوثيقها.[1] (أنظر الخريطة رقم 2).

سادساً–تحدّي المناخ في القطب الشمالي ونتائجه:

من أعظم المشاكل المناخية في العالم ظاهرة الإحتباس الحراري، تآكل طبقة الأوزون، الإستهلاك المفرط لمصادر الطاقة غير المتجدِّدة (نفط، فحم حجري، غاز طبيعي...)، إضافة الى ظواهر بيئية أخرى.

بالنسبة إلى ظاهرة الاحتباس الحراري: يحتلّ موضوع تلوّث الهواء مكانة مركزية، والمعلوم أن تراكم عوادم الصناعة ودخان الآلات والمركبات والحافلات وغيرها، أدّى إلى نشوء طبقة في منتصف الغلاف الجوي للأرض تشبه بطانية كبرى من الهواء الملوَّث، خصوصاً من إنبعاثات ثاني أوكسيد الكربون وأول أوكسيد النيتروجين التي تلفُّ الأرض، وهي تمنع الحرارة المنبعثة من الأرض من التبدُّد في الهواء، فتتراكم الحرارة تحتها. ويطلق على تلك الظاهرة "أثر البيت الزجاجي" او"أثر الدفيئة" او"أثر الإحتباس الحراري" او"أثر البيت الأخضر" وغيرها [2]..في إشارة إلى ارتفاع متواصل في درجة حرارة الأرض.

---

[1] ماريا كارنوخ ، موارد القطب الشمالي النفطيّة: بين الأرقام والتوقعات والعوائق والصعوبات،2013.
arab.rbth.com>economies,2013/11 (accès 13/08/2016).

[2] الياس ابو جودة ، **الأمن البيئي في إطار الأمن العالمي**، دائرة منشورات الجامعة اللبنانية، الإدارة المركزية، بيروت، 2015، ص. 19 .

اما فيما يتعلَّق بتآكل طبقة الأوزون: يحذِّرُ العلماء منذ عشرات السنين من مخاطر غازات الكلورو– فلويورو–كاربون CFC (غازات مستعملة في التبريد والتنظيف وبعض المبيدات وكذلك رصاص البنزين...) التي تؤدي إلى تآكل طبقة الأوزون وثقبها، علما ان هذه الطبقة هي الشاشة العملاقة التي تحيط بالغلاف الجوي وتحجب أشعة الشمس ما فوق البنفسجية من الإختراق. [1]

كما يقول الدكتور الياس أبو جودة بأنه قد ازداد متوسط الحرارة بمقدار 0,6 درجة مئوية، فيما يتناقص جليد القطب الشمالي، وتتكمش خزانات الثلوج في الجبال. ويضيف أن المنطقة القطبية الشمالية؛ التي توصَف بأنها "مكيِّف هواء الأرض" وتساعد في تبريد الكوكب بواسطة جليدها البحري الأبيض العاكس لأشعة الشمس وتؤثِّرُ بشكلٍ ملحوظ في الأحوال الجوية خصوصاً في القسم الشمالي للكرة الأرضية؛ تتّجِهُ الآن الى تراجع في عملية التبريد والى تزايد الإحترار والى حدوث خلل بأنماط الطقس. وبنتيجة ذلك ازدادت العواصف والأعاصير، وتمَّ التشويش على النظم الإيكولوجية البحرية خاصة الحياة الفطرية بما في ذلك الدبب والفقم.[2]

1– الإحترار المناخي: Rechauffement climatique

وفق دراسات قام بها متخصصون في جامعة اوكسفورد والمعهد الملكي الهولندي للبحث العلمي البحري Royal Netherlands Institue for Sea Research (والمعروف ب NIOZ)، كانت حرارة القطب الشمالي منذ 70 مليون عام تقارب 15 C°، ومنذ 20 مليون عام قاربت 20 C° ، ويعود ذلك بالنسبة للعلماء الى الإحتباس الحراري بسبب كثافة ثاني اوكسيد الكربون CO2 في الجو، وهذا ما أكده علماء جامعة ميتشيغن. [3]

عام 1880 ارتفعت حرارة المحيط المتجمّد الشمالي حوالي درجتين مئوتين، ترافقت مع فترات من البرودة قابَلَها ارتفاع في درجة حرارة الكرة الأرضية بفارق 0,8 درجة مئوية. ومنذ أعوام 1960 تمَّ تسجيل زيادة في الحرارة بمعدَّل درجتين مئوتين وهي بإرتفاع مستمر. بالتوازي مع ذلك تضاعفت ظاهرة الإحترار المناخي تحديداً في المحيط المتجمّد الشمالي وذلك لسببين :الأول ازدياد كثافة الرطوبة والضباب فوق المحيط، والثاني التغيير المتزايد في نسبة النور المنعكس عن سطح المحيط مع امتصاص متصاعد للإشعاع الشمسي مما يؤدي الى تزايد ظاهرة ذوبان الثلوج، وفي النهاية الإحتباس الحراري.

كما شهد القطب الشمالي شتاء غير قارس في العام 2016 مع درجات حرارة أعلى من المعتاد، وحتى أعلى من درجة التجمد طيلة عدة أشهر. ويقول العلماء الأميركيون انه تمَّ اعتبار التيار الهوائي الإستوائي الساخن

---

[1] الياس ابو جودة ، **الأمن البيئي في إطار الأمن العالمي**، المرجع السابق، ص.19 .

[2] المرجع نفسه، ص.30 .

[3] Les espaces maritimes: approche géostratégique… [PDF] – leonardworkshop. op.cit.

"النينو" ظاهرة عرضية، ولم يكن له سوى تأثير بسيط على المناخ المعتدل في القطب الشمالي، ويعود ذلك الى التغيرات المناخية التي شكَّلَت ظاهرة طويلة الأمد. [1]

ولقد تمَّ تسجيل رقمين قياسيين في أيلول من العام 2012 :

-الأمر الأول : إن الطوف الجليدي La banquise للمحيط المتجمّد الشمالي سجّل أصغر مساحة تمَّ قياسَها منذ العام 1979 (أقل من 6,3 مليون كم^2).

-الأمر الثاني : لأول مرة ذاب الغطاء الجليدي الذي يغمر أرض غرينلاند كلياً على كامل المساحة السطحية.

والملاحظ أن ذوبان الثلوج المتزايد يزيد من حدّة الإحتباس الحراري. والمحيط المتجمّد الشمالي بدوره يخلّ بتوازناته إذ تزداد حرارة سطحه وعمقه، كما ترتفع كمية المياه العذبة فيه، وهذا الخلل يجعل من التوازن الكوني اكثر هشاشة خاصة لجهة التيارات المائية، بينما يمكن للأرض المتجمّدة Le sol gelé ou pergélisol ان تنتج غاز Méthane المُسبّب للإحتباس الحراري بفعل ارتفاع معدل الحرارة [2].

2- حصول تقلبات مناخية:

"Albedo" او "الوضاءة" هي كمية أشعة الشمس المنعكسة من سطح ما أو مساحة ما، وهي أيضاً "عامل الانعكاس" "Facteur de reflexion". غالباً ما يُعبَّر عنه بالنسبة المئوية، بمعنى انه كلما كان امتصاص هذه المساحة للأشعة كبيراً واقل انعكاساً، كلما ارتفعت حرارتها. فالأشياء السوداء تمتصُّ قسماً كبيراً من أشعة الشمس وترتفع حرارتها سريعاً ولديها قيمة "Albedo" منخفضة، بعكس الأشياء البيضاء التي لها قيمة "Albedo" مرتفعة، وتعكس بالتالي اشعة الشمس بنسبة عالية. لذلك فإن حرارتها لا ترتفع سريعاً .

والسؤال الذي يُسأل : هل للطوف الجليدي تأثير على المناخ ؟

اذا ما اسقطنا هذا التعريف على الطوف الجليدي في القطب الشمالي، نجد أن "Albedo" أو "الوضاءة" هي كمية أشعة الشمس المنعكسة من على سطح الطوف الجليدي بالنسبة الى الكمية التي يتلقّاها، وبقدر ما تكون سماكة الطوف الجليدي مرتفعة بقدر ما تكون "الوضاءة" أو "Albedo" مرتفعة، اذ ان سماكة الطوف الجليدي يعكس نسبة عالية من أشعة الشمس، وبالتالي يحدُّ من احترازه مشكلّاً طبقة حافظة وحامية من تبادل

---

[1] La glace dans l'arctique n'aurait jamais été aussi mince/Climat, LA PRESSE,2016 http://www.lapresse.ca/environnement/climat/20/603/15/07-4960988-la-glace-dans-l'arctique-naurait-jamais-ete-aussi-mince.php- (accès 09/09/2016).

[2] L'essentiel sur l'arctique, safari nordique…. op.cit.

الحرارة بين الجو والمحيط المتجمّد الشمالي. ولكن بذوبانه، فإن تبادل الحرارة يرتفع وقيمة "Albedo" تنخفض مما يؤدي الى ارتفاع الحرارة محلياً. [1]

ويمكننا القول اذن أن تراجع سماكة الطوف الجليدي له ارتدادات إيجابية على الإحترار المناخي (اي ارتفاع ظاهرة الاحترار المناخي). ولهذا السبب ترتفع درجة حرارة القطب الشمالي مرتين ونصف اكثر من باقي العالم، والسيناريو المتوقع في العام 2100 من قبل فريق الخبراء الحكومي الدولي حول التغير المناخي وصول الفارق في ارتفاع درجة الحرارة الى $2,8^{o}C$ على الصعيد الدولي و$7^{o}C$ في القطب الشمالي. ولكن ما هي تداعيات ذلك على أوروبا؟

هناك علاقة مناخية مفترضة بين تراجع الطوف الجليدي في القطب الشمالي وقساوة الشتاء في أوروبا. فان ذوبان الجليد في القطب الشمالي يُحدِثُ اضطرابات في التيارات الهوائية ويؤدي الى شتاء اكثر قساوة وبرودة في اوروبا [2]. قامت جريدة Le Figaro بإجراء مقابلة مع Dim Coumou من معهد بوتسدام (المانيا)، الذي شرح ان الاحترار المناخي يؤدي الى إبطاء التيارات الهوائية في المرتفعات حول القطب الشمالي. وهذا ما يسمّى "Vortex polaire" أو "الزوبعة القطبية" حيث اذا ما تباطأت الزوبعة القطبية، يُمكن حينها للهواء القطبي البارد من الانفلات والهبوط الى خطوط العرض المنخفضة (اوروبا). من هنا ان حالة الطقس في غرب اوروبا مرتبط بشكل حصري بتأثيرات القطب الشمالي،علماً أن نظام الأرصاد الجوية معقَّد وتداعيات الاحترار المناخي في القطب الشمالي على حالة الطقس في خطوط العرض المنخفضة ما زالت غير واضحة وموضع جدال ونقاش.[3]

3-<u>ذوبان الجليد</u> :

قبل 30 عاماً وفي أواخر كل صيف من كل عام كان الطوف الجليدي في القطب الشمالي يمتدّ حتى مساحة 8 ملايين كم^2، ثم تقلَّص تدريجيا حتى وصل بين عامي 2007 و2008 الى حوالي 4 ملايين كم^2 فقط.

أما بالنسبة للسماكة، لقد تبيَّن أن معدل سماكة الجليد قد انخفضَ ايضاً حيث كانت تتجاوز 3 امتار في السبعينات، أما الآن فهي بمعدل 1,5م تقريباً. وبالتالي فإننا نلاحظ تقلُّص مساحة وسماكة الطوف الجليدي الى النصف تقريباً. كذلك الأمر يَخسَرُ الطوف الجليدي نسبة 75 % من حجمه ووزنه في نهاية كل صيف.

---

[1] Matthieu Combe, L'arctique fond, fond, fond et bouleverse le climat, Naturascience,2013. www.natura-sciences.com/environnement/fonte-banquise-arctique527.htm.(acces03/09/2016)

[2] Ibid.

[3] Ibid.

بالمحصلة ان الجليد الدائم في مياه القطب تراجع بشكل ملحوظ وتحوَّلَ الى جليد غير مستقر وسريع الذوبان.[1]

لم يبدِ باحثون في الوكالة الأميركية للمحيطات والغلاف الجوي أي رأي أو موقف رسمي حول السماكة القصوى للطوف الجليدي في القطب الشمالي من العام 2016 ، لكن تبيَّن لهم وجود سماكة رفيعة من الجليد مسجّلين بذلك رقماً قياسياً.[2] لم يكن من المفترض أبداً ان يذوب جليد القطب الشمالي سريعاً، علماً ان علماء المناخ هم على علم بأن الاحترار المناخي سيؤدي الى تقلص نسبة الجليد فيه .

عام 2007 توقّعَ فريق الخبراء الحكومي الدولي حول التغير المناخي بأن القطب الشمالي سيصبح خالٍ من الجليد في حدود عام 2070، ولكن أعمال المراقبة التي قامت بها الأقمار الاصطناعية الحديثة رجَّحت حصول ذلك في العام 2035. بالمقابل هناك محاكاة ومعطيات معقدة تحدِّدُ حصول ذلك في العام 2020 .

خلال العقود الثلاثة الأخيرة، فَقَدَ الطوف الجليدي نصف مساحته و3/4 حجمه، كما شهدت جزيرة غرينلاند أكبر موجة حرّ عام 2012 خلال 170 سنة الماضية، حيث سجَّل الغطاء الجليدي ربع مساحته من جراء ذوبان الجليد فيه.[3]

خلال نهاية فصل الصيف من العام 2015، لوحظَ تقلُّص مساحة البحر المتجمّد في القطب الشمالي الى الربع، وهو أقلّ امتداد له تمَّ قياسَه بالأقمار الاصطناعية منذ العام 1979، علماً أن أواخر السنوات التسعة سجَّلت المساحات التسعة الأقل مساحة .

بعد مضي عشر سنوات، تمَّ التأكيد على أن المستقبل قاتم، والمرجَّح أنه لن يكون هناك منطقة في العالم متأثِّرة بتداعيات التغيُّرات المناخية مثل منطقة القطب الشمالي. فالأرض المتجمّدة (sol gelé) ذاب الجليد عنها، وأصبح يظهر في التربة شجيرات ونباتات تغطي السهول الجرداء القطبية المعروفة بـ"التندرا" أو "Toundra". بالمقابل تمَّ تسجيل انخفاض ملموس للدبب القطبية وأحصنة البحر وحيوانات الرنة.[4]

4-<u>ارتفاع منسوب المحيط</u> :

في أعقاب ذوبان الثلوج الذي امتدَّ الى نصف الكرة الشمالي استقرَّ متوسط مستوى سطح البحر منذ ملايين السنين الماضية، ولم يتغيَّرْ أكثر من 0,1 الى 0,2 ملم سنوياً بفعل استقرار المناخ .

---

[1] Peter Bates, Keith Alverson,Pourquoi surveiller l'océan arctique, 2010. www.unesdoc.org/images/0018/001898/189843F.pdf (accès 09/09/2016).

[2] La glace dans l'arctique n'aurait jamais été aussi mince. op.cit.

[3] Scott Borgerson, The coming arctic Boom/ Foreign Affairs,2013 https://www.foreignaffairs.com>arcti…(accès 11/09/2016).

[4] Extreme research Shows How arctic Ice Is Dwidling, National Geographic,2015. www.ngm.nationalgeographic.com>2016/-(accès 12/09/2016).

اما خلال القرن 20 تمَّ ضبط ارتفاع مستوى المياه بشكل واضح، اذ ان مراقبة الأقمار الصناعية لمنسوب المياه أشارت الى ارتفاع مستوى المياه 3 سم من العام 1993 ولغاية العام 2003، ويعود ذلك الى الإحترار الذي أصاب الكرة الأرضية، والذي يتمثَّل بظاهرتين أولهما تمدُّد مياه البحار، وثانيها ذوبان الثلوج على اليابسة.

حالياً يتمُّ توقع ارتفاع مستوى المحيطات حوالي 6 سم منذ 20 سنة، وذلك مرتبط بتمدُّد مياه المحيطات بفعل الإحترار الكوني من جهة وبذوبان الأنهر الجليدية في الجبال والغطاء الجليدي القطبي الذي يغطّي اليابسة من جهة اخرى. والملفت، أن ذوبان الطوف الجليدي يؤدي الى عومه على سطح المياه دون إحداث تغيير في ارتفاع مستوى المياه بعكس ذوبان ثلوج المياه العذبة (أي ذوبان الأنهر الجليدية والغطاء الجليدي على اليابسة) الذي يؤدي الى ارتفاع مستوى البحر.[1]

5- تباطؤ في سرعة تيارات المحيطات :

ان انبعاث ثاني اوكسيد الكربون CO2 الناتج عن الإستعمال البشري للطاقة يؤدي الى اضطرابات مناخية هامة، وهي تنعكس على مستوى المحيطات. بالمقابل يؤدي الاحتباس الحراري الى ارتفاع الحرارة، مما يزيد من دورة المياه بفعل تبخّر متزايد للمياه في المناطق الإستوائية وترسبات هامة من الأمطار في المناطق المرتفعة مسبّباً بذلك انخفاض في ملوحة مياه المحيطات. ومن المعروف أن الملوحة هي من العوامل التي تحدِّدُ وصول المياه الى الأعماق، وبالتالي فإن انخفاضها قد يؤدي الى تباطؤ في سرعة التيار المائي والى دورة حرارية ملوحية (اي إن دورة التيار المائي في المحيطات التي تُسبِّبُها كثافة المياه تتأثر بدرجة حرارتها وبمستوى ملوحتها). اضافة الى ذلك، فإن الاحترار الكوني يؤدي الى ذوبان الغطاء الجليدي في المناطق المرتفعة. بالمحصلة سيؤدي ذلك الى ازدياد وصول كميات من المياه العذبة الى مياه المحيطات، وبالتالي تباطؤ في سرعة التيار المائي في المحيطات، علماً أن دراسة تطوُّر الملوحة تبقى معقدة.[2]

6- ظهور ممرات بحرية جديدة :

يشرح مدير المعهد القطبي النروجي Kim Holmen بوجود عدة سيناريوهات متوقعة من الآن حتى العام 2040، حيث هناك إمكانية للملاحة البحرية في القطب الشمالي. ويضيف ان الطوف الجليدي يساعدُ على انخفاض حرارة الكرة الأرضية من خلال انعكاس أشعة الشمس في الجو، وبالتالي فإن فقدان او خسارة هذا الطوف سيؤثر سلباً على المناخ والأرصاد الجوية.[3] ومع ذوبانه أصبحت المياه القطبية المغطاة بالجليد سهلة البلوغ ومحط أطماع، ممَّا سمح بفتح ممرَّات بحرية تجارية من شأنها تقصير المسافات بين أوروبا وآسيا أو

---

[1] Conséquences de la fonte des glaces-CLIMAT, une enquete aux….,CNRS. www.cnrs.fr/cw/dossiers/dospoles/alternative13.html- (accès 03/09/2016).

[2] Ibid.

[3] Extreme research Shows How arctic Ice is Dwidling, …op.cit.

بين الساحل الشرقي للولايات المتحدة وآسيا مع توفير في الطاقة وأجور الطواقم.[1] وأهم هذه الممرّات البحرية هي الممرّ الشمالي–الشرقي والممرّ الشمالي–الغربي، إضافة الى مسارات بين جزر الأرخبيل الكندي بحيث تصبح مع ذوبان الجليد مضائق يطبّق عليها "القانون الدولي".[2] (أنظر الخريطة رقم 3)

7- المحيط المتجمّد الشمالي مُموّن مستقبلي عالمي للطاقة:

تحتوي أعماق المحيط المتجمّد الشمالي على العديد من الحقول النفطية والغازية، اضافة الى مناجم جديدة من المعادن كالرصاص والزنك والذهب واليورانيوم ... وفي الواقع يتمُّ استغلال هذه الثروات بشكل جزئي بفعل الشروط الصعبة للوصول اليها. ولكن ذوبان الثلوج المرتبط بالإحتباس الحراري فتح آفاق جديدة، وقد بدأت عدة بلدان تتحضَّر لذلك. مثال على ذلك، تتوقَّع كندا عدة اعمال حفر وتنقيب في غرينلاند منذ العام 2008، وتلتزم النروج مشروع استغلال الغاز في بحر Barents، وتستعِدُّ الولايات المتحدة لإستكشاف مجالِها البحري في ألاسكا التي تحتوي على احتياط نفطي تحت حمايتها منذ العام 1960 .

حالياً، هناك عاملان يحفزان على التنقيب في المناطق الجليدية والبعيدة: الأول هو "الارتفاع في سعر البترول" وهذا ليس هو الحال في الوقت الراهن، والثاني ضعف الاحتياط من موارد الطاقة. ووفقاً لبعض التوقعات فإن المحيط المتجمّد الشمالي يحتوي على أكثر من 20 % من احتياط الثروات النفطية والغازية في العالم.[3]

8- تطور السياحة :

ان الاحترار المناخي من جهة وتطور التكنولوجيا من جهة أخرى، جعلت من المناطق القطبية سهلة البلوغ والوصول اليها، ممّا سيسمح بتطوُّر ونمو السياحة للعامّة. ومن المعروف ان السياحة في القطب الشمالي قديمة العهد، إذ يقصده حوالي 100 الف زائر سنوياً علماً أن لكل بلد قوانينه وقواعده الخاصة.[4] إضافة الى ذلك، ساهم الاحترار المناخي في ظهور نزاعات اقليمية بين الدول المتشاطئة وخلافات حول تفسير قانون البحار، خاصة لجهة امتداد الجرف القاري والمضائق. وهذا ما سنشرحه لاحقاً.[5]

الفقرة الثانية: الإطار القانوني للمناطق البحرية :

لم تَعُدْ البحار مجرد وسيلة من وسائل الإتصال بين الدول فحسب، بل أصبحت تُشكِّلُ مصدراً هاماً لحياة الشعوب نظراً لما تحتويه من ثروات حيّة وغير حيّة تُشكِّلُ مصدراً غذائياً واقتصادياً هاماً للدول لا يمكن

---

[1] Conséquences de la fonte des glaces–CLIMAT, une enquete aux….op.cit.

[2] L'essentiel sur l'arctique, safari nordique…op.cit.

[3] Conséquences de la fonte des glaces–CLIMAT, une enquete aux….op.cit.

[4] Ibid.

[5] L'essentiel sur l'arctique, safari nordique….op.cit.

إنكاره أو تجاهله. وكان من نتاج ذلك أن سعت الدول دائماً إلى تطوير إمكاناتها التكنولوجية المتعلقة باستكشاف واستغلال الثروات الحية وغير الحية الكامنة فى هذه المساحات البحرية. وقد كانت المشاكل المتعلقة باستغلال ثروات البحار والسعي إلى إيجاد الوسائل اللازمة والملائمة لتسوية هذه المشكلات هي الأساس الذي استند إليه ظهور قواعد القانون الدولي فى مجمله والباعث على قيام وظهور هذا الفرع من فروع القانون. [1]

من الثابت أن المجتمع الدولي بدأ الإهتمام منذ أوائل القرن العشرين بِقوننَة قواعد القانون الدولي للبحار، إلا أن مؤتمر لاهاي لعام 1930، والذي عُقِدَ لقوننة هذا المشروع فَشِلَ في تحديد مدى واتساع هذه المياه، لكنه نجح في إعداد مشروع اتفاقية بشأن الوضع القانوني للبحر الإقليمي. كما تمَّ خلال هذا المؤتمر أيضاً بلورة فكرة المنطقة المتاخمة (المجاورة)، أي تقرير حق الدولة الساحلية في بعض الاختصاصات في منطقة تالية للبحر الإقليمي وتُجاوِرُه، وتسري فيها القوانين واللوائح المالية والصحية والجمركية وتلك المتعلقة بالهجرة للدول الساحلية. وقد بدأت الأمم المتحدة بمحاولات عدّة بخصوص هذا الموضوع انتهت إلى الدعوة لعقد مؤتمر الأمم المتحدة الأول لقانون البحار عام 1958، الذي تضمَّن تبنِّي أربع اتفاقيات بهذا الخصوص وهي: الاتفاقية المتعلقة بالبحر الإقليمي والمنطقة الملاصِقة، الاتفاقية الخاصة بالامتداد القاري، الاتفاقية الخاصة بأعالي البحار، وأخيرا الاتفاقية الخاصة بالصيد والمحافظة على الموارد الحيَّة في البحار العالية، إلا أن هذه الإتفاقيات لم تنجح في تسوية كل المشكلات المتعلقة بالبحار، حيث ظلَّ العديد من المسائل محلّ خلاف بين الدول، خصوصاً تلك المتعلّقة بحق الصيد والتنقيب عن الثروات غير الحيَّة في البحار، وكذلك اتساع البحر الإقليمي، وتحديد جهة معينة يُناط بها مُهِمّة الفصل في ما قد ينشب بين الدول من منازعات في هذا الخصوص. يُضاف إلى ما سبق أن اتفاقيات جنيف الأربعة لم تكن معبِّرة عن وجهة نظر كل الدول الأعضاء في الجماعة الدولية، حيث لم تكن أغلبية الدول في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ممثَّلة في مؤتمر الأمم المتحدة الأول لعام 1958، والذي أسفر عن صياغة هذه الاتفاقيات الأربعة، وكذلك في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني الذي عُقِدَ عام 1960.[2]

تختلف اتفاقية 1982 عن اتفاقيات 1958 في أنها جاءت لتنظِّم كافة الأمور المتعلقة بالبحار، حيث نظَّمت حقوق كل الدول الأعضاء في المجتمع الدولي سواء كانت ساحلية أم غير ساحلية، نامية أم متقدمة. كذلك تناولت الاتفاقية مسألة تنظيم استغلال قاع البحار والمحيطات، واستغلال الموارد الحيَّة داخل وخارج المنطقة الاقتصادية الخالصة، كما تناولت تنظيم حقوق الدول والتزاماتها على كل المناطق البحرية سواء كانت مياهاً داخلية أو بحاراً إقليمية أو مناطق اقتصادية خالصة أو مناطق مجاورة أو امتداداً قارياً أو بحاراً دولية.

---

[1] عادل عبد الله المسدى ، **محاضرات في القانون الدولي للبحار طبقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2008.

[2] المرجع نفسه.

إضافة إلى ما سبق، نظَّمت الاتفاقية مسألة المرور العابر عبر المضائق وغيرها من المسائل التي لم تكن مُنظَّمَة في ظلّ اتفاقيات جنيف لعام 1958.[1] فقانون البحار إذن، هو مجموعة القواعد القانونية العرفية والإتفاقية التي تُنَظِّمُ وضع البحار بأجزائها وتفرعاتها من مياه إقليمية، ومناطق متاخمة، ومناطق اقتصادية خالصة، وجرف قاري، وبحر عام، وممرّات مائية دولية، وقنوات، وخلجان دولية، وخلجان تاريخية وقاع البحر واستخدام هذا القاع وما تحته وما فوقه من مياه، ومن بين ذلك الملاحة والصيد والثروات الطبيعية.[2]

وفي 1982/12/10 شهدت مدينة مونتيغو باي في جمايكة التوقيع على إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي قُصِدَ منها تحسين الإتفاقيات السابقة وتطوير قواعدها بما يُناسِبُ نهاية القرن العشرين. وقد وقَّعَ الإتفاقية التي تُعرَف بـ"إتفاقية جمايكة" مندوبو 117 دولة. ودخلت إتفاقية جمايكة حيّز التنفيذ عام 1994، وتُعَدُّ إتفاقية جمايكة تقنيناً شاملاً لقانون البحار. فهي تقع على 320 مادة وستة ملاحق بالبيان الختامي لمؤتمر قانون البحار الذي عَمِلَ على دورات مدة عشرين عاماً حتى خرج بهذه الإتفاقية المهمة.[3] ويَبلُغُ عدد الدول الموقِّعة حتى الآن 157 دولة، وانضمَّ الاتحاد الاوروبي إلى المعاهدة، إلا أنه أثار التساؤل حول مدى تطبيق قانون البحار للقانون الدولي العرفي في هذا الموضوع.[4] وفيما يلي أهم قواعد قانون البحار:(أنظر الخريطة رقم 4)

البند الأول: المياه الداخلية:

أولاً– تعريف المياه الداخلية: يُقصد بالمياه الداخلية المياه الواقعة على الجانب المواجِه للإقليم البرّي من خط الأساس الذي يبدأ منه قياس عرض البحر الاقليمي، وتشكِّلُ جزءاً من المياه الداخلية للدولة، وذلك وفق المادة 8 من نفس الإتفاقية. وتشمل المياه الداخلية للدول الساحلية الموانئ والأرصفة والمراسي وكل المياه التي تتواجد فيما وراء خط أساس قياس البحر الإقليمي كالخلجان والمياه التاريخية.[5]

ثانياً– النظام القانوني للمياه الداخلية: تعتبر المياه الداخلية خاضعة لسيادة الدولة الساحلية باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من إقليمها البرِّي، ومن ثم تتمتَّع الدولة الساحلية باختصاصات وسلطات واسعة على مياهها الداخلية تفوق ما تتمتَّع به من سلطات على غيرها من المساحات البحرية الأخرى، وذلك من خلال التالي:

---

[1] عادل عبد الله المسدى ، **محاضرات في القانون الدولي للبحار طبقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982**، المرجع السابق.

[2] محمد عزيز شكري ، القانون الدولي للبحار، منتديات الحقوق والعلوم القانونية،2012.
www.droit-dz.com>forum>showthre … (accès 16/12/2016).

[3] المرجع نفسه.

[4] أيمن زغلول ، إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، المعرفة.
www.marefa.org>index.php>… (accès 06/12/2016).

[5] أحمد أبو الوفا، **القانون الدولي للبحار على ضوء أحكام المحاكم الدولية والوطنية وسلوك الدول وإتفاقية 1982**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006، ص.190.

-الحق في اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع أي انتهاك لقواعد دخول السفن الأجنبية إلى مياهها الداخلية. (م25)

-الحق في اتخاذ أية خطوات تسمح بها قوانينها لإجراء توقيف أو تحقيق على ظهر السفينة الأجنبية أثناء مرورِها في البحر الإقليمي بعد مغادرتها للمياه الداخلية (الفقرة 2 من المادة 27).

ثالثاً- الوضع القانوني للسفن الأجنبية حال تواجدها في المياه الداخلية :

في هذا الإطار يجب أن نُفَرِّق بين نوعين من السفن الأجنبية، أولهما السفن التجارية وثانيهما السفن الحربية، حيث يكون لكل نوع منهما وضع قانوني مختلف وذلك على النحو التالي:

1- وضع السفن التجارية المتواجدة في المياه الداخلية: تكون هذه السفن حال تواجدها في المياه الداخلية للدولة الساحلية، خاضعة لسلطان هذه الدولة واختصاصها في كلّ ما يمسّ حركة الملاحة البحرية، كالقوانين المتعلقة بالأمن والتشريعات الصحية والجمركية وغيرها.[1]

2- وضع السفن الحربية المتواجدة في المياه الداخلية: يكون وضع السفن الحربية في المياه الداخلية للدول الساحلية مختلفاً عن وضع السفن التجارية، حيث يحق للدول الساحلية أن تمنع هذه السفن من الدخول إلى موانئها ومياهها الداخلية. فإذا سُمِحَ لها بالدخول، كانت هذه السفن مظهراً من مظاهر سيادة الدولة التي تحمل علَمَها،[2] إضافة إلى تمتُّعِها بحصانة كاملة ضد الحجز عليها أو تفتيشها أو الخضوع لقضاء الدولة الساحلية.(م32)

رابعاً- المرور البريء في المياه الداخلية :

تخضع المياه الداخلية لنظام المرور البريء في حالتين حددتهما الفقرة الثانية من المادة 8 والفقرة الأولى من المادة 52 من اتفاقية 1982، وهما:

-الحالة التي يؤدي فيها خط الأساس المستقيم إلى حصر مساحات مائية وجعلها مياهاً داخلية، وهي لم تكن تعتبر كذلك من قبل، حيث يُطَبَّق على هذه المياه حق المرور البريء.(م8)

-الحالة التي تمرّ فيها السفن الأجنبية في المياه الأرخبيلية لدولة أرخبيلية، حيث يكون لهذه السفن حق المرور البريء في هذه المياه مع عدم الإخلال بنص المادة (50) من الاتفاقية، والتي تعطي للدولة الأرخبيلية الحق في تحديد مياهها الداخلية في منطقة المياه الأرخبيلية.(م52)

---

[1] أحمد أبو الوفا ، **القانون الدولي للبحار على ضوء أحكام المحاكم الدولية والوطنية وسلوك الدول وإتفاقية 1982**، المرجع السابق، ص.191.

[2] عادل عبد الله المسدى ، **محاضرات في القانون الدولي للبحار طبقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982**، المرجع السابق.

البند الثاني: البحر الاقليمي

أولاً– تعريف البحر الإقليمي:

"تمتدُّ سيادة الدولة الساحلية خارج إقليمها البرِّي ومياهها الداخلية أو مياهها الأرخبيلية إذا كانت دولة أرخبيلية، إلى حزام بحري ملاصق يُعرَفُ بالبحر الإقليمي، وتمتدّ هذه السيادة إلى الحيِّز الجوي فوق البحر الإقليمي، وكذلك إلى قاعه وباطن أرضه، وأن السيادة على هذا البحر الإقليمي تُمارس مع مراعاة أحكام هذه الاتفاقية وغيرها من قواعد القانون الدولي وفقاً للمادة 2 من هذه الإتفاقية. ويتم تحديد عرضه بمسافة لا تتجاوز اثنا عشر ميلا بحريا، يتم قياسه من خطوط الأساس المقررة وفقا لهذه الإتفاقية.(م3)

ثانياً– خط الأساس :

يتبيَّن لنا أن المادتين الخامسة والسابعة من الإتفاقية قد أشارتا إلى نوعين من خطوط الأساس هما: خطوط الأساس العادية وخطوط الأساس المستقيمة.

يتمثَّل خط الأساس العادي الذي يبدأ منه قياس عرض البحر الإقليمي في "الحدّ الأدنى للجَزْر على امتداد الساحل" (م5).ولمعرفة النقطة أو بالأحرى الخط الذي يُقاس منه عرض البحر الإقليمي الذي يبلغ في العادة 12 ميلاً بحرياً، تُؤخَذُ أبعد نقطة عن الشاطىء تنحسرُ عنها مياه البحر في حالة أدنى جَزْرٍ طوال العام. وتعتبر هي بداية العدّ حيث أنه من المفترض قانوناً أن هذه هي آخر نقطة برِّية في إقليم الدولة حتى ولو كانت مدَّة تغطيتها بالمياه أطول من مدة ظهورها.[1]

بالمقابل، تتمثَّل خطوط الأساس المستقيمة في التالي: كثيراً ما تُثيرُ طريقة خطوط الأساس العادية صعوبات عند التطبيق، خصوصاً في الحالات التي توجد فيها تعرجات أو انبعاجات أكثر أو أقل عمقاً في الشاطئ، أو عند وجود مجموعة من الجُزُر القريبة مباشرة من الشاطئ وعلى طول امتداده. وتفادياً لمثل هذه الصعوبات تبنَّت اتفاقية 1958 ومن بعدها اتفاقية 1982 نظام خطوط الأساس المستقيمة، وهي تلك الخطوط التي تصل بين نقاط مناسبة لبدء قياس عرض البحر الإقليمي.(م7) ويتمُّ اعتبار الخطوط المستقيمة التي تصل بين الرؤوس البارزة من الساحل حيث تكثر التعاريج هي الحدّ الأساسي الذي يبدأ منه البحر الإقليمي.[2]

كما يتمُّ تعيين حدود البحر الإقليمي في حالة الدول ذات السواحل المتقابلة أو المتلاصقة على الشكل التالي: إذا كانت سواحل دولتين متقابلة أو متلاصقة، فإنه لا يحق لأي من الدولتين أن تمدّ مساحة بحرها الإقليمي إلى أبعد من خط الوسط median line الذي تكون كل نقطة عليه متساوية في بعدها عن اقرب النقاط على خط الأساس الذي يُقاس منه عرض البحر الإقليمي لكلتا الدولتين، إلا إذا اتفقت الدولتان على خلاف ذلك، أو كان هناك سند تاريخي أو ظروف خاصة، تجعل من الضروري تعيين حدود البحر الإقليمي لكل من الدولتين بطريقة أخرى.(م15)

---

[1] أيمن زغلول، إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، المعرفة، المرجع السابق.

[2] محمد عزيز شكري ، القانون الدولي للبحار، منتديات الحقوق والعلوم القانونية، المرجع السابق.

ثالثاً– النظام القانوني للبحر الإقليمي:

أياً ما كان من أمر، فقد حسَمَت اتفاقية 1958 ومن بعدها اتفاقية 1982 أنَّ سيادة الدولة الشاطئية تمتدُّ خارج إقليمها البرّي ومياهها الداخلية، إلى حزام بحري ملاصق يُعرف بالبحر الإقليمي، وأن هذه السيادة تمتدُّ إلى الحيِّز الجوي فوق البحر الإقليمي وإلى قاعه وباطن أرضه، وأن ممارسة هذه السيادة على البحر الإقليمي مرهونة بمراعاة أحكام هذه الاتفاقية وغيرها من قواعد القانون الدولي. ولكن إذا كانت الدولة الساحلية تتمتَّع بحقوق سيادية كاملة على بحارها الإقليمية، فإن هذا المبدأ العام يَرِدُ عليه قيدان هامان، يتعلَّق أولهما بحق المرور البريء للسفن الأجنبية في البحر الإقليمي، بينما يتعلَّق ثانيهما بالوضع القانوني للسفن الأجنبية حال تواجدها في مياه البحر الإقليمي للدولة الساحلية.[1]

1– حقوق الدولة الساحلية في البحر الإقليمي:

للدولة الساحلية الحق في اتخاذ الإجراءات التالية في بحرها الإقليمي من خلال:

– اعتماد قوانين وأنظمة بشأن المرور البريء عبر البحر الإقليمي تتناول الأمور التالية كلها أو بعضها: سلامة الملاحة، تنظيم حركة المرور البحري، حماية وسائل تيسير الملاحة والتسهيلات الملاحية وغير ذلك من المرافق أو المنشآت، حماية الكابلات وخطوط الأنابيب، حفظ الموارد الحيَّة للبحر، منع خرق قوانين وأنظمة الدولة الساحلية المتعلقة بمصائد الأسماك، الحفاظ على بيئة الدولة الساحلية ومنع تلوثها وخفضه والسيطرة عليه، البحث العلمي البحري وأعمال المسح الهيدروغرافي، ومنع خرق قوانين وأنظمة الدولة الساحلية الجمركية أو الضريبية أو المتعلقة بالهجرة أو الصحة.(م21)

– تعيين الممرّات البحرية للسفن الأجنبية للمرور البريء في بحرها الإقليمي، أي أن للدولة الساحلية؛ كلما اقتضت ذلك سلامة الملاحة؛ أن تفرض على السفن الأجنبية (التي تمارس حق المرور البريء خلال بحرها الإقليمي) استخدام الممرّات البحرية وإتباع نظم تقسيم حركة المرور التي قد تعيِّنها أو تقرِّرُها لتنظيم مرور السفن مروراً بريئاً في بحرها الإقليمي.(م22)

2–القيود على الدولة الساحلية في البحر الإقليمي:

أ– حق المرور البريء: بداية، "المرور" يعني إما الملاحة خلال البحر الإقليمي لغرض اجتياز هذا البحر دون دخول المياه الداخلية، أما التوقف في مرسى أو في مرفق مينائي يقع خارج المياه الداخلية، وإما التوجه إلى المياه الداخلية أو منها أو التوقف في أحد هذه المراسي أو المرافق المينائية أو مغادرته، على أن يكون المرور متواصلا وسريعا. ومع هذا فإن المرور يشتمل على التوقف والرسو (المراسي التي تستخدم عادة لتحميل السفن وتفريغها ورسوها)، ولكن فقط بقدر ما يكون هذا التوقف والرسو من مقتضيات الملاحة العادية، أو حين تستلزمها قوة قاهرة أو حالة شِدَّة، أو حين يكونان لغرض تقديم المساعدة إلى أشخاص أو

[1] عادل عبد الله المسدى ، **محاضرات في القانون الدولي للبحار طبقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982**، المرجع السابق.

سفن أو طائرات في حالة خطر أو شِدَّة (م18). أما "المرور البريء"، فهو ذلك المرور الذي لا يضرّ بسلم الدولة الساحلية أو بحسن نظامها أو بأمنها، وأن يتم هذا المرور طبقا لهذه الاتفاقية ولقواعد القانون الدولي الأخرى(م19) . ويَرِدُ على البحر الاقليمي لكل دولة قيد قانوني وهو حق المرور البريء، وهذا يعني أنَّ من حق السفن الأجنبية أن تمرّ مرورا غير مُتلِف ولا مهين للدولة الساحلية ولا مخالف للقوانين السارية فيها وغير مضرّ بمصالحها، وهو ليس رخصة تمنح من الدولة صاحبة البحر الاقليمي، بل هو حق ثابت من حقوق السفن الأجنبية.[1] كما يُلاحَظ أن البحر الاقليمي يختلف في تعريفه وطبيعته عن المياه الداخلية لأي دولة. ففي المياه الداخلية ليس لباقي الدول حق المرور البريء فيها، بل لا بدّ من الموافقة المسبقة للدولة قبل الدخول اليها. أما البحر الاقليمي، فالدخول اليه متاح طالما كان ذلك لأغراض المرور البريء، ولكن لا بد من مراعاة القوانين السارية في الدولة لأن هذا هو بحرها الاقليمي.[2]

ب–الوضع القانوني للسفن الأجنبية في حال وجودها في البحر الإقليمي: يختلف الوضع القانوني للسفن الأجنبية الموجودة بالبحر الإقليمي للدولة الساحلية بحسب ما إذا كانت السفينة المعنية سفينة تجارية أو سفينة عسكرية، وذلك على النحو التالي:

– وضع السفن التجارية الأجنبية المتواجدة في البحر الإقليمي: لا يجوز لسلطات الدولة الساحلية أن تُمارس أية ولاية قضائية جنائية على السفن التجارية الأجنبية المارَّة في بحرها الإقليمي بهدف توقيف أي شخص أو إجراء أي تحقيق بخصوص أية جريمة تمَّ ارتكابها على ظهر السفينة أثناء مرورها، إلا في حالات محدَّدة تمسُّ بأمن الدولة الساحلية وسلامتها، أو من أجل مكافحة المخدرات،أو ما يُطلَبُ إليها التدخل بشأنه فحسب. (م27). كذلك لا يجوز لسلطات الدولة الساحلية أن تُمارِسُ أيَّة ولاية قضائية مدنية على السفن التجارية الأجنبية المارَّة في بحرِها الإقليمي، ممَّا يعني أنه لا يجوز لسلطات الدولة الساحلية أن تتَّخِذ إجراءات التنفيذ على السفينة أو أن تحتجزَها بسبب أي دعوى مدنية، إلا إذا كانت هذه الإجراءات بسبب الالتزامات التي تتحمَّلُها السفينة أو المسؤوليات التي تقع على عاتقها أثناء أو من أجل مرورها في البحر الإقليمي.(م28)

– وضع السفن الحربية الأجنبية المتواجدة في البحر الإقليمي: ونظراً لكون السفن الحربية والسفن الحكومية المستخدمة لأغراض غير تجارية تُعَدُّ مظهراً من مظاهر سيادة الدولة التي تحمِلُ عَلَمَها، فقد أكَّدَت الاتفاقية على تمتُّع هذه السفن بالحصانة أثناء مرورها في البحر الإقليمي للدولة الساحلية، وبالتالي لا يكون لسلطات الدولة الساحلية أن تُمارِسُ تجاه هذه السفن أي اختصاص جنائي أو مدني، أو أن تنال من الحصانات التي تتمتَّع بها هذه السفن أثناء مرورها.(م32) وأقصى إجراء بحقها هو الطلب إليها المغادرة الفورية من بحرِها الإقليمي في حال عدم الامتثال لقوانين وأنظمة الدولة الساحلية بشأن المرور خلال البحر الاقليمي، مع تحمّلها المسؤولية الدولية عن اي ضرر يلحق بالدولة الساحلية.(م30)

---

[1] أيمن زغلول، اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، المعرفة، المرجع السابق.

[2] المرجع نفسه.

البند الثالث: المنطقة المتاخمة:

تُعرَف بالمنطقة المتاخمة للدولة الساحلية المنطقة المتاخمة لبحرها الاقليمي، حيث لا يجوز أن تمتدّ أبعد من 24 ميلاً بحرياً من خطوط الأساس التي يُقاس منها عرض البحر الاقليمي. وتُمارس السيطرة اللازمة من أجل منع خرق قوانينها وأنظمتها الجمركية أو الضريبية أو المتعلقة بالهجرة أو الصحة داخل اقليمها أو بحرها الاقليمي ومعاقبة المخالفين. (م33) وبعبارة أخرى هي منطقة من البحر العالي تقع خارج البحر الاقليمي للدولة مباشرة. ويُعترَف للدول في نطاقها بحقوق تتعلَّق بالعمل على حماية البيئة والثروة البحرية الحيَّة وغير الحيَّة، والحفاظ على النظام العام للدولة، وملاحقة المهرِّبين والمهاجرين بصورةٍ غير شرعية والمتهرِّبين من الجمارك وشؤون الصحة. وذلك لا ينفي عنها كونها منطقة بحر عال.[1] كما جاءت اتفاقية 1982 خالية من أي نص يتعلَّق بحالة قياس هذه المنطقة في حالة الدول المتقابلة أو المتجاورة.

البند الرابع: المضائق المستخدمة للملاحة البحرية:

أولاً– تعريف المضيق وشروطه: المضيق من الناحية الجغرافية هو عبارة عن جزءٍ من المياه يَصِلُ بين بحرين ويفصل بين يابستين. ويشترط في هذا الجزء من المياه حتى يكتسب صفة المضيق أن يكون بداية جزءاً من البحر، ثمّ أن يكون قد تَكَوَّنَ بفعل الطبيعة ولم يتمّ إنشاءه إصطناعياً، بعد ذلك أن يكون محدود الإتساع، وأخيراً أن يكون المضيق صالحاً للملاحة الدولية المتجهة إلى غير الموانئ الموجودة على سواحل هذا المضيق.[2] وقد كانت المضائق تمثِّلُ نقطة خلاف دائمة بين الدول بسبب رغبة الدول الملاحية الكبرى في جعل هذه المضائق مفتوحة للملاحة الدولية دون قيود أو شروط، يقابلها رغبة الدول المُطِلَّة على المضائق في أن يكون هناك بعض القيود والضمانات التي يجب مراعاتها عند مرور السفن الأجنبية في هذه الممرّات المائية.[3]

---

[1] أيمن زغلول، اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، المعرفة، المرجع السابق.

[2] ابراهيم محمد الدغمة، **القانون الدولي الجديد للبحار**، دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع،القاهرة، 1998، ص.176. وصلاح الدين عامر، "**القانون الدولي للبحار دراسة لأهم أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982**"، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، بيروت، 2000، ص.ص.106–112.

[3] عادل عبد الله المسدى ، **محاضرات في القانون الدولي للبحار طبقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982**، المرجع السابق.

ثانياً–نظام المرور العابر في المضائق المستخدمة للملاحة الدولية :

1– المرور العابر: جاءت اتفاقية 1982 لتتبنَّى نظاماً مستحدثاً هو نظام "المرور العابر" محلّ نظام المرور البريء الذي كان معمولاً به في ظل اتفاقية 1958.[1] ويُلاحظ هنا أن حق المرور العابر لا يُطبَّق إلا على المضائق المستخدمَة للملاحة الدولية بين جزء من أعالي البحار أو منطقة اقتصادية خالصة وجزء آخر من أعالي البحار أو منطقة اقتصادية خالصة.(م37).أما لو كان المضيق يفصل بين منطقة بحر عالي أو منطقة اقتصادية خالصة من جهة وبحر اقليمي لإحدى الدول من جهة أخرى، فيكون الحق المستخدم هو حق المرور البريء المذكورة شروطه آنفا، ممَّا يعني أنه لا يُمارس حق المرور العابر الا في المضائق،[2] مع العلم أن المرور العابر يعني ممارسة حرية الملاحة والتحليق لغرض وحيد هو العبور المتواصل السريع عبر المضيق بين جزء من أعالي البحار او منطقة اقتصادية خالصة وجزء آخر من أعالي البحار او منطقة اقتصادية خالصة. كما تتمتَّع جميع السفن والطائرات في المضائق بحق المرور العابر الذي لا يجوز أن يُعاق. (م38) ومن واجبات الدول المشاطئة للمضائق الا تعيق المرور العابر او ايقافه وفق المادة 44 من نفس الإتفاقية.

2– واجبات السفن والطائرات الأجنبية حال مرورها مروراً عابراً:

يجب أن تمضي السفن والطائرات الأجنبية المارة دون إبطاء أثناء مرورها في المضيق أو فوقه، وأن تمتنع عن أي تهديد باستعمال القوة أو استعمالها فعلاً ضد سيادة واستقلال أي من الدول المُطلَّة على المضيق، أو بأي صورة تشكِّلُ انتهاكاً لمبادئ القانون الدولي الثابتة في ميثاق الأمم المتحدة. وأخيراً أن تمتنع عن ممارسة أي نشاط لا يتَّصِلُ بالمرور المتواصل السريع.(م39)

3– حقوق وواجبات الدول المتشاطئة للمضائق : أعطت اتفاقية 1982 للدول المتشاطئة للمضائق المُستخدَمة للملاحة الدولية مجموعة من الحقوق، كما ألقت عليها مجموعة من الواجبات على النحو التالي:

أ– فيما خص حقوق الدول المتشاطئة للمضيق : لما كانت مصالح الدول المتشاطئة للمضيق تتأثر إلى حدّ كبير بسبب ممارسة السفن والطائرات الأجنبية لحقّها في المرور عبر هذا المضيق، فقد أعطت الاتفاقية لهذه الدول مجموعة من الحقوق التي تضمن لها المحافظة على أمنها وسلامتها، وبما يمكِّنُها من تنظيم عملية المرور خلال المضيق. ومن هذه الحقوق الحق في إصدار القوانين والأنظمة الخاصة بالمرور العابر خلال المضيق، والتي تتناول الأمور الآتية: سلامة الملاحة، تنظيم حركة المرور، تعيين ممرات بحرية للملاحة في المضائق، وتقرير أنظمة لتقسيم حركة المرور أو استبدالها عندما يكون هذا الأمر ضرورياً لتعزيز سلامة مرور السفن. (م41)، كذلك الأمر منع الصيد، ومنع تحميل أو إنزال أية سلعة أو عملة أو شخص خلافاً لما

---

[1] عادل عبد الله المسدى ، **محاضرات في القانون الدولي للبحار طبقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982**، المرجع السابق..

[2] أيمن زغلول، اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، المعرفة، المرجع السابق.

تقرّرُه القوانين والأنظمة الجمركية أو الضريبية أو تلك المتعلقة بالهجرة أو بالصحة في الدولة المتُشاطئة للمضيق.(م42)

ب- فيما خص واجبات الدول المتشاطئة للمضيق: في مقابل ما تتمتَّع به الدول المُتشاطئة للمضيق من حقوق، ألقت الاتفاقية على هذه الدول مجموعة من الواجبات والالتزامات، يمكن استخلاصها من نص المادتين 43 و44 من الاتفاقية:

- تعاون الدول المتشاطئة للمضيق والدول المستخدمة له على إقامة وصيانة ما يلزم في المضيق من وسائل تيسير الملاحة وضمان السلامة أو غير ذلك من التحسينات الضرورية لمعاونة الملاحة الدولية، وأن يشمل هذا التعاون العمل على منع التلوث من السفن وخفضه والسيطرة عليه.(م43)

- التزام الدول المشاطئة للمضيق بألا تعيق المرور العابر أو إيقافه، وكذلك الإعلان المناسب عن أي خطر تكون على علم به، ويكون من شأنه تهديد الملاحة أو التحليق داخل المضيق أو فوقه.(م44)

البند الخامس: الدولة الأرخبيلية

أولاً- تعريف الدولة الأرخبيلية:

الدولة الارخبيلية هي الدولة التي تتكوَّن كلِّياً من أرخبيل واحد او اكثر، وقد تضمُّ جزراً أخرى. و"الأرخبيل" هو عبارة عن مجموعة من الجزر والمياه الواصلة بينها والمعالم الطبيعية الأخرى التي يكون الترابط فيما بينها وثيقاً الى حدّ تُشكِّلُ معه هذه الجزر والمياه والمعالم الطبيعية الأخرى كياناً جغرافياً واقتصادياً وسياسياً قائماً بذاته، او التي اعتبرت كذلك تاريخياً.(م46)

ثانياً-خطوط الأساس الأرخبيلية :

يجوز للدولة الأرخبيلية أن تقوم برسم خطوط أساس مستقيمة تصل بين أبعد النقاط في أبعد الجُزُر وبين الشعاب المتقطعة الإنغمار في الأرخبيل، وذلك بشرط أن تضمّ خطوط الأساس الجُزُر الرئيسية،على أن لا يتجاوز طول خطوط الأساس هذه 100 ميل بحري، وبحد أقصى 125 ميلاً بحرياً، كما يجب ألا تنحرف خطوط الأساس الأرخبيلية أي انحراف ذي شأن عن الاتجاه العام للأرخبيل، وألا يترتَّب على رسم خطوط الأساس الأرخبيلية هذه فصل البحر الإقليمي عن أعالي البحار أو عن المنطقة الاقتصادية الخالصة لدولة أخرى. (م47)

ثالثاً- النظام القانوني للمياه الأرخبيلية :

للدولة الأرخبيلية سيادة كاملة على المياه الأرخبيلية (التي تَحصُرُها خطوط الأساس الأرخبيلية)، وذلك بصرف النظر عن عمق هذه المياه أو بعدها عن الساحل، كما تمتدّ سيادة الدولة الأرخبيلية إلى الحيِّز الجوي الكائن فوق المياه الأرخبيلية، وإلى قاعها وباطن أرضها والى الموارد الموجودة فيها.(م49) وبذلك تكون المياه الأرخبيلية قد جاءت متميّزة عن المياه الداخلية حيث إنها وإن خضعت بشكل أساسي لسيادة الدولة

الأرخبيلية، إلا أن المادة 51 من إتفاقية 1982 قرّرت إعطاء بعض الحقوق للدول الأخرى بهدف ضمان حرية الملاحة الدولية من خلال إلتزام الدولة الأرخبيلية باحترام الأوضاع الموجودة مسبقاً، وباحترام الإتفاقيات القائمة، وبالإعتراف بحقوق الصيد التقليدية، وغيرها من الأنشطة المشروعة التي تمارسها الدول المجاورة والملاصقة لها مباشرة في بعض القطاعات الواقعة داخل المياه الأرخبيلية، وكذلك الأمر احترام وصيانة الكابلات المغمورة التي سبق وضعها في المياه الأرخبيلية.

رابعاً- حق المرور في المياه الأرخبيلية:

يتَّضِحُ لنا من نصوص الاتفاقية أن هناك نوعين من المرور عبر المياه الأرخبيلية هما:

1-حق المرور البريء : لقد منحت المادة 52 من الاتفاقية لجميع سفن الدول الحق في ممارسة حق المرور البريء خلال المياه الأرخبيلية. بالمقابل أعطت للدولة الأرخبيلية الحق في أن توقف المرور البريء مؤقتا دون تمييز قانوناً أو فعلاً بين السفن الأجنبية، وأن يكون هذا الإيقاف مقتصراً على قطاعات محددة من المياه الأرخبيلية إذا كان هذا الإيقاف ضرورياً لحماية أمن الدولة الأرخبيلية، ولا يبدأ سريان إيقاف المرور البريء إلا بعد أن يُعلَن عن الإعلان الواجب.

2- حق المرور العابر في الممرّات البحرية الأرخبيلية : منحت المادة 53 من الاتفاقية للدول الأرخبيلية حقاً في تحديد ممرات بحرية وطرقاً جوية فوقها تكون ملائمة لمرور السفن والطائرات الأجنبية مروراً متواصلاً وسريعاً خلال أو فوق مياهها الأرخبيلية والبحر الإقليمي الملاصق لها. كما منحت جميع السفن والطائرات حق المرور العابر في الممرّات البحرية، وهذا يعني ممارسة حقوق الملاحة والتحليق بالطرق العادية، وذلك لغرض وحيد هو المرور العابر المتواصل السريع غير المُعاق، وذلك بين جزء من أعالي البحار أو منطقة اقتصادية خالصة وبين جزء من أعالي البحار أو منطقة اقتصادية خالصة.

يمكننا القول مما سبق أنه تم التوفيق بين سيادة الدولة الأرخبيلية على مياهها الأرخبيلية ، وبين الإعتبارات التي تضمن حرية الملاحة الدولية وعدم إعاقتها. فتمَّ التوصل إلى تبنِّي نظام المرور البريء للسفن الأجنبية عبر المياه الأرخبيلية، وكذلك نظام المرور العابر لكل من السفن والطائرات الأجنبية عبر الممرّات الأرخبيلية.

البند السادس: المنطقة الاقتصادية الخالصة: La Zone Economique Exclusive

تُعَدُّ المنطقة الاقتصادية الخالصة إحدى المناطق البحرية التي استحدثتها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، حيث لم يكن لهذه المنطقة وجود في ظل اتفاقيات 1958. وقد جاء تبنِّي فكرة هذه المنطقة من أجل التوفيق بين وجهتي نظر:الأولى لدول أمريكا اللاتينية التي كانت ترغب في زيادة اتساع البحر الإقليمي إلى مسافة 200 ميل بحري، والثانية للدول الملاحية الكبرى التي كانت ترغب من جانبها في تضييق المساحات البحرية

الخاضعة لسيطرة الدول الشاطئية إلى أقصى حدّ ممكن، من أجل زيادة المساحات البحرية التي تتمتَّع فيها هذه الدول بِحُريّة الملاحة والصيد وحُرِيّة التحليق وحُرِيّة البحث العلمي.[1]

أولاً- تعريف المنطقة الاقتصادية الخالصة واتساعها :

هي منطقة واقعة وراء البحر الإقليمي وملاصقة له.(م55)،ولا تمتدّ أكثر من 200 ميل بحري مُقاسة من خطوط الأساس الذي يبدأ منه قياس عرض البحر الإقليمي.(م57)، ممّا يعني أنه في إطار اتفاقية 1982 سيدخل كل من البحر الإقليمي والمنطقة المتاخمة والمنطقة الاقتصادية الخالصة ضمن الـ 200 ميل بحري المخصَّصة للمنطقة الاقتصادية الخالصة.

ثانياً- الطبيعة القانونية للمنطقة الاقتصادية الخالصة: هل هي مساحة بحرية خاضعة بشكل كامل لسيادة الدولة الساحلية؟ أم أنها تعدُّ جزءاً من أعالي البحار؟ أم أنها مساحة بحرية ذات طبيعة خاصة؟

لمّا كانت الدول الساحلية لا تمارس سيادة كاملة وفعلية على المنطقة الاقتصادية، ولكنّها تتمتَّع فقط بممارسة بعض الحقوق ذات الصبغة الاقتصادية وغيرها من الحقوق الأخرى التي حدَّدتها الاتفاقية. بالمقابل تتمتَّع الدول الأجنبية هي الأخرى بمجموعة من الحقوق والحريات مثل حرية الملاحة، حرية الطيران، حرية وضع الكابلات وغيرها من الحقوق والحريات التي حدَّدتها الاتفاقية وجعلتها تتشابه – في هذه الحدود – مع أعالي البحار. لذلك فإن المنطقة الاقتصادية الخالصة، لا يمكن اعتبارها جزء من البحر الإقليمي يخضع لولاية الدولة الشاطئية، ولا يمكن اعتبارها أيضاً جزء من أعالى البحار على أساس أن البحار "تراث مشترك للإنسانية"، بل هي منطقة بحرية لها طبيعة قانونية خاصة بها، تختلف عن الطبيعة القانونية الخاصة بالبحر الإقليمي الخاضع للسيادة الكاملة للدولة الساحلية، وتختلف كذلك عن الطبيعة القانونية لأعالي البحار التي لا تخضع لسيادة أية دولة.[2]

ثالثاً- حقوق الدول وواجباتها في المنطقة الاقتصادية الخالصة:

1- حقوق الدولة الساحلية وولايتها في المنطقة الاقتصادية الخالصة هي :

أ-حقوق سيادية لغرض استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية الحيَّة منها وغير الحيَّة في المياه وقاع البحر وباطن أرضه، وحفظ هذه الموارد وإدارتها، إقامة واستعمال الجزر الاصطناعية والمنشآت والتركيبات.

ب-حق اجراء البحث العلمي البحري على أن يجري للأغراض السلمية بوسائل علمية مناسبة وفقا لمبدأ احترام السيادة ومبدأ المنفعة المتبادلة.(م56)

---

[1] محمد طلعت الغنيمي، **القانون الدولي البحري في أبعاده الجديدة**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1975، ص.17.

[2] عادل عبد الله المسدى ، **محاضرات في القانون الدولي للبحار طبقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982**، المرجع السابق.

ج–حق المطاردة الحثيثة : للدولة الساحلية حق المطاردة الحثيثة تجاه السفن التي ترتكب انتهاكات لقوانين الدولة الساحلية وأنظمتها المطبقة على منطقتها الاقتصادية أو جرفها القاري وفقاً لهذه الاتفاقية، بما في ذلك مناطق السلامة المحيطة بالمنشآت المقامة في الجرف القاري.(م111)

د–اتخاذ تدابير من بينها تفقد السفن وتفتيشها واحتجازها واقامة دعاوى قضائية ضدها اثناء ممارسة الدولة الساحلية حقوقها السيادية في استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية الحيَّة في المنطقة الاقتصادية الخالصة، لضمان الامتثال للقوانين والأنظمة وفقاً لهذه الإتفاقية.(م73)

2– واجبات الدول الساحلية: في مقابل ما تتمتّع به الدولة الساحلية من حقوق على منطقتها الاقتصادية، ألقت اتفاقية 1982 مجموعة من الالتزامات على عاتقها، كالتزامها بضمان سلامة الملاحة الدولية في المنطقة الاقتصادية الخالصة(م60)، التزامها بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها، تشجيع البحث العلمي في هذه المنطقة (م56)،إضافة إلى التزامها بالمحافظة على البيئة البحرية من التلوث في إطار المنطقة الإقتصادية الخالصة.(م211)

3– حقوق الدول الأخرى في المنطقة الإقتصادية الخالصة للدولة الساحلية :

حرية الملاحة، حرية التحليق، حرية وضع الكابلات وخطوط الأنابيب المغمورة، حرية إقامة الجزر الإصطناعية وغيرها من المنشآت المسموح بها، حرية صيد الأسماك، حق إجراء البحث العلمي البحري وتطويره على ان يجري للأغراض السلمية وغير ذلك ممّا يتَّصل بهذه الحريات من أوجه الاستخدام المشروعة دولياً، كتلك المرتبطة بتشغيل السفن والطائرات والكابلات وخطوط الأنابيب المغمورة. (م58)

البند السابع: الجرف القاري: Le Plateau Continental

يُعَدُّ الجرف القاري من أكثر المناطق البحرية أهمية للدول الساحلية، وذلك نظراً لما تتمتَّع به هذه المنطقة من أهمية اقتصادية كبيرة، أظْهَرَها التقدُّم العلمي والتكنولوجي الخاص باستكشاف الثروات غير الحيَّة الكامِنة في قاع البحار والمحيطات. ولهذا كان تعيين حدود الجرف القاري بين الدول المتقابِلة أو المتلاصِقة موضعاً للعديد من المنازعات التي أحيلت إلى محكمة العدل الدولية لتصدر فيها أحكاماً نهائية. [1] والجدير ذكره أن المنطقة الدولية لقاع البحار والمسمَّاة "المنطقة" تعني قاع البحار والمحيطات وباطن أرضها خارج حدود الولاية الوطنية، أي تبدأ حيث ينتهي الحدّ الخارجي للجرف القاري حيث لا يمكن لأحد بتملُّكِها، ويتمّ استخدامها لأغراض سلمية، واستغلالها لمصلحة البشرية جمعاء.(م134–141)

[1] عادل عبد الله المسدى ، **محاضرات في القانون الدولي للبحار طبقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982،** المرجع السابق.

أولاً– مفهوم الجرف القاري: يشملُ الجرف القاري لأي دولة ساحلية قاع وباطن أرض المساحات المغمورة التي تمتدّ إلى ما وراء بحرها الإقليمي في جميع أنحاء الإمتداد الطبيعي لإقليم تلك الدولة البرِّي حتى الطرف الخارجي للحافة القارية، أو إلى مسافة 200 ميل بحري من خطوط الأساس التي يُقاس منها عرض البحر الإقليمي إذا لم يكن الطرف الخارجي للحافة القارية يمتدّ إلى تلك المسافة. كما لا تبعد الحدود الخارجية للجرف القاري بأكثر من 350 ميلاً بحرياً عن خطوط الأساس التي يُقاس منها عرض البحر الاقليمي.(م76)، ويتعامل الجرف القاري في الأساس مع قاع البحر وكل ما يقع تحت قاع البحر من ثروات، بينما تُغطِّي المنطقة الاقتصادية الخالصة عامود المياه حتى القاع. [1] وبذلك يتمّ تحديد حدود الجرف القاري للدول الساحلية استناداً إلى معيارين: المعيار الأول هو نهاية الطرف الخارجي للحافة القارية، والمعيار الثاني هو مسافة 200 ميل بحري من خط الأساس إذا كانت نهاية الطرف الخارجي للحافة القارية لا تصل إلى هذه المسافة. ويُستفاد مما سبق أن قاع المنطقة الاقتصادية الخالصة يعتبر دائما ضمن مساحة الجرف القاري للدولة الساحلية.[2] كما تقدِّم الدولة الساحلية المعلومات المتعلِّقة بحدود الجرف القاري خارج مسافة 200 ميل بحري من خطوط الأساس التي يُقاس منها عرض البحر الإقليمي إلى لجنة حدود الجرف القاري المشكَّلة على أساس التمثيل الجغرافي العادل. وتوجِّه اللجنة توصيات إلى الدول الساحلية بشأن المسائل المتَّصلة بتقرير الحدود الخارجية لجرفها القاري. وتكون حدود الجرف التي تقرِّرُها الدولة الساحلية على أساس هذه التوصيات نهائية ومُلزِمَة.(م76) ويتبيَّن ممَّا تقدَّم أن الامتداد القاري في ظلّ اتفاقية 1982 لا يتحقَّق فعلياً إلا في الأحوال التي يمتدّ فيها الجرف القاري إلى مسافات تتجاوز امتداد المنطقة الاقتصادية الخالصة،أي في الحالات التي يمتدُّ فيها إلى أكثر من 200 ميل بحري من خطوط الأساس التي يُقاسُ منها ابتداء البحر الإقليمي. [3]

ثانياً– حقوق الدول الساحلية على الجرف القاري:

تمارِسُ الدولة الساحلية حقوقاً سيادية على جرفها القاري لأغراض استكشافه واستغلال موارده الطبيعية. ولا يجوز لأحد ان يقوم بهذه الأنشطة دون موافقة صريحة من الدولة الساحلية، علماً أن الموارد الطبيعية المقصودة في هذه المادة هي الموارد المعدنية والموارد غير الحيَّة لقاع البحار وباطن أرضها، وذلك بالإضافة إلى الكائنات الحيَّة الغير متحركة والموجودة على قاع البحر أو تحته.(م77) كما يحق للدولة الساحلية أن تقوم بإنشاء الجزر الاصطناعية والمنشآت والتركيبات اللازمة في منطقة الجرف القاري (م80)، وفي الإذن

---

[1] أيمن زغلول، اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، المعرفة، المرجع السابق.

[2] ابراهيم محمد الدغمة، **القانون الدولي الجديد للبحار**، المرجع السابق، ص. 233.

[3] عادل عبد الله المسدى ، **محاضرات في القانون الدولي للبحار طبقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982**، المرجع السابق.

بالحفر وفي تنظيم هذا الحفر لكافة الأغراض في الجرف القاري.(م81) ولا يجب ان تتعدَّى ممارسة الدولة الساحلية لحقوقها على الجرف القاري على حرية الملاحة وغيرها من حقوق وحريات الدول الأخرى (حرية الملاحة – حرية التحليق –حرية الصيد – حق البحث العلمي – وضع الكابلات وخطوط الأنابيب – إقامة الجزر الإصطناعية). م(78)

البند الثامن: أعالي البحار او المياه الدولية:

أولاً– تعريف أعالي البحار: تشمل أعالي البحار وفق المادة 86 من الاتفاقية جميع أجزاء البحر التي لا تشملُها المنطقة الاقتصادية الخالصة أو البحر الإقليمي أو المياه الداخلية لدولة ما، ولا تشملُها المياه الأرخبيلية لدولة أرخبيلية .(م86) ممّا يعني أن أعالي البحار هي تلك المساحات البحرية التي لا تدخل في تكوين المناطق البحرية الخاضعة لسيادة الدولة الساحلية أو ولايتها مثل المياه الداخلية والمياه الأرخبيلية في حالة الدول الأرخبيلية والبحر الإقليمي والمنطقة المتاخمة والمنطقة الاقتصادية الخالصة.[1] وبمعنى آخر هي مناطق من المحيطات المائية التي تبدأ من الحدود الخارجية للمنطقة الإقتصادية الخالصة ولا تتبع لسيادة اي دولة، وتعدُّ مُلكاً مفتوحاً للملاحة والصيد والاستكشاف والسفر في نطاق تبدأ حدوده من عمق 200 ميل بحري (370,4 كم) وجميع الدول لها حقوق متساوية في أعالي البحار.[2]

ثانياً– مبدأ حرية أعالي البحار: يُعَدُّ مبدأ حرية أعالي البحار أحد المبادئ الحاكمة لمنطقة أعالي البحار. وهو يعني عدم إمكانية إخضاع هذه المنطقة كلياً أو جزئياً لسيادة أو سلطان دولة معينة، بل تكون لكل الدول ساحلية كانت أم غير ساحلية، متقدِّمَة أم نامية الحق في استغلال هذه الأجزاء البحرية في الأغراض الملاحية، وكذلك استغلال الموارد الحيَّة وغير الحيَّة الموجودة فيها وغير ذلك من أوجه الاستخدام والاستغلال التي ثُبِّتَت بموجب العرف الدولي، ثم قنَّنتها الاتفاقات الدولية.[3] وتشمل حرية أعالي البحار الحريات التالية : حرية الملاحة – حرية التحليق – حرية صيد الأسماك – حرية البحث العلمي – حرية وضع الكابلات وخطوط الأنابيب المغمورة – حرية اقامة الجزر الاصطناعية وغيرها من المنشآت المسموح بها بموجب القانون الدولي (م87)، مع الإشارة إلى تخصيص أعالي البحار للأغراض السلمية (م88). كما لا يجوز لأية دولة شرعاً ان تدَّعي إخضاع أي جزء من أعالي البحار لسيادتها(م89)، كذلك الأمر فإن للسفن الحربية في أعالي البحار حصانة تامة من ولاية أية دولة غير دولة العلم، وللسفن التي تمتلكها او تسيّرها دولة ما

---

[1] صلاح الدين عامر، **القانون الدولي للبحار دراسة لأهم أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982**، المرجع السابق، ص. 325 وما بعدها.

[2] المياه الدولية، الجزيرة .نت، 2016. .(www.aljazeera.net>encyclopedia…(acces 8/12/2016

[3] عادل عبد الله المسدى ، **محاضرات في القانون الدولي للبحار طبقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982**، المرجع السابق.

وتستخدمها فقط في مهمات حكومية غير تجارية حصانة تامة في أعالي البحار من ولاية أية دولة غير دولة العلم.(95-96).

ثالثاً- القيود الواردة على مبدأ حرية أعالي البحار:

إذا كان مبدأ حرية أعالي البحار يُشكِّلُ القاعدة العامة فيما يتعلَّق باستخدام أعالي البحار، فإن الممارسة الدولية استقرَّت منذ فترة طويلة على وضع بعض القيود اللازمة على هذا المبدأ، وأهمها : إيلاء المراعاة الواجبة لمصالح الدول الأخرى في ممارسة الدولة لحرية أعالي البحار والحقوق المتعلِّقة بالأنشطة في المنطقة.(الفقرة 1- المادة 87) حظر نقل الرقيق (م99)، مكافحة القرصنة (م100)، مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمواد التي تؤثر على العقل في أعالي البحار (م108)، قمع البث الإذاعي غير المصرَّح به من أعالي البحار(م109)، حق الزيارة: وهذا يعني قيام سفينة أو طائرة حربية أو مخصَّصة لهذا الغرض بالاقتراب من إحدى السفن أو الطائرات الموجودة في منطقة أعالي البحار، أو الطلب منها رفع علمها للتحقُّق من جنسيتها، وذلك إذا كان لديها اعتقاد جدِّي بأن هذه السفينة أو تلك الطائرة تقوم بممارسة أحد الأفعال غير المشروعة. (م110)، حق المطاردة الحثيثة وفقا للمادة 111 من اتفاقية 1982.

البند التاسع: لجنة حدود الجرف القاري :

أولاً- تعريف الحدود البحرية وكيفية ترسيمها: الحدود البحرية "Maritime boundary" هي تقسيم المياه على سطح الأرض الى مناطق بحرية، وعادة ما يُؤَثِّرُ ترسيم الحدود البحرية على الحقوق الوطنية لاستغلال المعادن والموارد الطبيعية وعلى الخصائص البحرية وكذلك على الحدود السياسية والمناطق.[1]

وفي حال النزاع، فإن تحديد الحدود يعود الى محكمة تحكيم اذا وافق الأطراف المتنازعون على ذلك، او الى محكمة قانون البحار او الى محكمة العدل الدولية .أما ترسيم الحدود البحرية، فإنه يتعلق بالمياه الإقليمية والمنطقة الإقتصادية الخالصة والجرف القاري.[2] وهذا الموضوع يهمُّنا كثيراً بسبب النزاع القائم بين الدول المتشاطئة في القطب الشمالي في ترسيم الحدود البحرية بعد اكتشاف النفط والغاز فيه .

ثانياً- لجنة حدود الجرف القاري ومهامها: لقد تمَّ إنشاء لجنة معنية بحدود الجرف القاري وفق المواد التسعة الداخلة في المرفق الثاني من هذه الإتفاقية، وتتألف من 21 عضو يكونون خبراء في مجال الجيولوجيا او الطبيعيات الأرضية او المساحة البحرية، تنتخبهم الدول الأطراف في هذه الإتفاقية من بين رعاياها مع ضمان التمثيل الجغرافي العادل،على أن يُؤَدُّوا مهامهم بصفتهم الشخصية لمدة 5 سنوات وذلك وفق المادة 2 من المرفق الثاني من الإتفاقية.

---

[1] حدود بحرية، المعرفة، 2014 (www.marefa.org>index.php.>...(acces 12/12/2016

[2] المرجع نفسه.

حين تنوي دولة ساحلية أن تُعيّنَ الحدود الخارجية لجرفها القاري وراء 200 ميل بحري،عليها تقديم تفاصيل هذه الحدود إلى اللجنة مع البيانات العلمية والتقنية في أقرب وقت ممكن، على أن يتم ذلك في غضون عشر سنوات من بدء نفاذ هذه الإتفاقية.(المادة 4 من المرفق الثاني من الاتفاقية)

البند العاشر: السلطة الدولية لقاع البحار:

أولاً–إنشاء السلطة وطبيعتها: السلطة الدولية لقاع البحار هي المعروفة بـ"السلطة"، والتي تتكوّن من جميع الدول الأطراف كأعضاء في السلطة بحكم الواقع.(م156) والسلطة هي المُنظّمة التي تقوم الدول الأطراف عن طريقها بتنظيم الأنشطة في المنطقة ورقابتها بصورة خاصة بغية إدارة موارد المنطقة، علماً ان صلاحياتها ووظائفها مُستمَدَّة من هذه الإتفاقية. كما تقوم السلطة على مبدأ التساوي في السيادة بين جميع أعضائها. (م157) وتتمتَّعُ ممتلكات السلطة وموجوداتها بالحصانة من التفتيش او الإستيلاء او المصادرة او نزع الملكية وأي شكل من أشكال القسر.(م179)،إضافة الى ان حرمة محفوظات السلطة مُصانة أينما وجِدت.(م181) وهذا يعني أنَّ الإتفاقية الجديدة أنشأت جهازاً دولياً يُعرَف بالسلطة الدولية لقاع البحار، يتكفَّلُ باستكشاف ثروات التراث المشترك واستغلالها، وبوضع القواعد المناسبة في هذا الشأن. فهذا الجهاز يدير لدى تشكيله موارد المنطقة، ويمنح تراخيص الاستغلال والدخول في مشاريع استغلال مشتركة. وتَضُمُّ السلطة في عضويتها جميع الدول الأطراف في الاتفاقية.[1] وتُنْشأ جمعية،ومجلس،وأمانة بوصفها الهيئات الرئيسية للسلطة (م158)

ثانياً– الإجراءات التي تؤدي الى قرارات مُلزِمَة :

أما عندما ينشأ نزاع بين مصالح الدولة الساحلية وأية دولة أو دول اخرى في المنطقة الاقتصادية الخالصة، ينبغي ان يُحلّ على أساس الإنصاف في ضوء كافة الظروف ذات الصلة، مع مراعاة أهمية المصالح موضوع النزاع بالنسبة الى كل من الأطراف والى المجتمع الدولي ككل، وذلك وفق المادة 59 من نفس الإتفاقية. وعند عدم التوصل الى تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، يتمُّ إحالة النزاع المُتعلّق بتفسير أو تطبيق هذه الإتفاقية الى المحكمة ذات الاختصاص بناءً على طلب اي طرف في النزاع بموجب المادة (286) من هذه الإتفاقية. وتتمثَّلُ الوسائل السلمية بالمفاوضة أو التحقيق أو الوساطة أو التوفيق أو التحكيم أو التسوية القضائية وفقاً للفقرة 1 من المادة 33 من ميثاق الامم المتحدة. ولأي دولة طرف في نزاع يتعلّق بتفسير هذه الإتفاقية او تطبيقها أن تدعو الطرف الآخر أو الأطراف الأخرى الى إخضاع النزاع للتوفيق.(م284)

[1] محمد عزيز شكري ، القانون الدولي للبحار، منتديات الحقوق والعلوم القانونية، المرجع السابق.

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للصراعات الدولية في القطب الشمالي:

القسم الأول: المنازعات حول القطب الشمالي :

قدّمَ الإحترار المناخي وذوبان الطوف الجليدي في المحيط المتجمّد الشمالي فرصاً جديدة في مجال استغلال الموارد الطبيعية والممرّات التي تختصرُ المسافات، ممّا ولَّدَ مسألة إدارة المنطقة القطبية بين الدول المتشاطئة. فقرتان تتضمَّنان عدة أسئلة سياسية–قانونية وجيوبوليتيكية تنظِّمُ العلاقات بين الدول المتشاطئة في القطب الشمالي. الفقرة الأولى تتعلّق بالموارد الطبيعية والمنازعات حولها، بينما الفقرة الثانية تتعلّق بالخطوط الملاحية وإدارة المنطقة القطبية .

الفقرة الأولى: المنازعات على الموارد القطبية: (أنظر الخريطة رقم 5)

البند الأول: استغلال الموارد الطبيعية:

يحتوي القطب الشمالي على موارد طبيعية تمَّ البدء في استغلالها بشكلٍ فعليّ، وأهمها ثروات الطاقة والثروات المعدنية، كما يُخفي القطب الشمالي مناطق صيد بمساحات شاسعة.

أولاً– الموارد السمكية:

تُعتبَرُ عملية الصيد في المياه القطبية أو في المناطق المحيطة بها قديمة، باعتبار أن الصيّادين الأوروبيين كانوا يغامرون في بحر بارنيت لهذه الغاية منذ القرن الثامن عشر .

يُمكننا أن نرى وضع الصيد في القطب الشمالي خلال أعوام الألفية الثانية، إذ نلاحظ بأن الصيد بقي متواضعاً باعتبار أن المحصول وصَلَ الى 7 مليون طن تقريباً مقارنة مع محصول إجمالي عالمي بلغ 100 ميلون طن. إضافة الى ذلك، انحصرت عملية الصيد في مناطق محدّدة من القطب الشمالي ومحيطه وأهمها بحر بيرينغ، بحر بارينت، وأخيراً في المياه الواقعة عند ملتقى المحيطين الأطلسي والمتجمّد الشمالي .[1] أما أهم الأصناف المستغَلَّة هي أسماك القدّ في بحر بيرينغ، أسماك الغادس والرنكة في المياه عند ملتقى المحيطين الأطلسي والمتجمّد الشمالي، وأخيراً القريدس في خليج بافين في غرب غرينلاند. (أنظر الخريطة رقم 6)

بالمقابل بقي حتى الآن نشاط الصيد محدوداً في قلب المحيط المتجمّد الشمالي وفي الأجزاء الساحلية لسيبيريا وأميركا الشمالية (بحر بوفور، بحر تشوكتشس، بحر لابتيف، بحر كارا....)، وذلك بسبب الجليد الذي يغمر المياه بشكل مستمرّ أو شبه مستمرّ. أنّ عمليات الصيد في القطب الشمالي في تطور مستمرّ،

---

[1] Mamère Noël, Rapport d'information sur **Les enjeux ecologiques, economiques et geopolitiques du changement climatique en arctique et en anarctique**,n°2704,assemblee generale de l'ONU,8 avril 2015 .

خاصة بعد أن لاحظ الباحثون الكنديون ازدياد عدد سفن الصيد ضمن نطاقهم وذلك بتسجيل 30 عبوراً عام 2005 الى 275 عبوراً عام 2011.[1]

ثمّ أصبحت مشاريع الصيد في القطب الشمالي عملية مربِحة جداً، خاصة في بحر بارينت وفي المنطقة الشمالية منه مقارنة مع التمويل الضروري للمعامل الصناعية لاستخراج المعادن او التنقيب على البترول. والملاحظ انخفاض تكلفة استثمار سفن الصيد الصغيرة ممّا يجعل من هذا الاستثمار مشروعاً نشطاً ورائجا على نطاق واسع. ولكن عمليات الصيد لا تبدو سهلة كما هو متوقّع. عملياً، فإن القانون الدولي للبحار ينصّ على ان إدارة الموارد السمكية للأسماك المتداخلة (أي التي تتواجد في المناطق الاقتصادية الخالصة وفي القطاعات المتجاورة) والأسماك كثيرة الإرتحال، تعود الى الاتفاقيات المعقودة بين الدول المعنية سواء بشكل مباشر او بواسطة منظمّة إقليمية (م63 و64 من إتفاقية 1982). وتبقى العلاقات الدولية المتعلِّقة بالصيد في القطب الشمالي خَطِرة. لذا هناك ضرورة مُلِحّة لإدارة متماسكة للموارد السمكية لمواجهة خطر انقراض انواع عديدة من الثروة السمكية، علماً ان مجلس القطب الشمالي لم يتَّخِذ اي قرار حاسم بهذا الشان. لهذا تبقى عملية الصيد موضوعا حساساً لأنها تُمثِّلُ مصدراً هاماً للعائدات والدخل، إذ تصلُ حتى 90 % من صادرات غرينلاند. وعلى الدول المتشاطئة، قبل قيامهم بإرسال صيّاديهم لاستغلال القطب الشمالي، معالجة النزاعات الإقليمية والحدودية.[2]

ثانياً– موارد الهيدروكاربور : (أنظر الخريطة رقم 7)

منذ عدة سنوات، تقوم وسائل الإعلام بإظهار القطب الشمالي على أنّه جنّة غنيّة بالبترول والغاز، وذلك على أثر قيام الوكالة الحكومية الأميركية للمسح الجيولوجي (US Geological Survey) بنشر دراسة عام 2008 حول القطب الشمالي، إذ تضعه في موقع المنطقة الإستراتيجية على مستوى الطاقة. [3]

1- بالنسبة لألاسكا: منذ التسعينات، كانت ألاسكا تؤمِّنُ 17 % من الإنتاج الأميركي من البترول إلا أنه في انخفاض مستمرّ، علماً أن 90 % من ميزانيتها تأتي من الهيدروكاربور. ومن المعلوم أن معظم الإحتياطات الأساسية من البترول تتواجد في شمال ألاسكا سواء في البرّ أو في البحر أو في الأحواض الرسوبية من

[1] Mamère Noël, Rapport d'information sur **Les enjeux ecologiques, economiques et geopolitiques du changement climatique en arctique et en anarctique**..op.cit.

[2] Hubert Fabre, NOUVEAUX CONFLITS : GEOSTRTEGIE ARCTIQUE, IERI,2013. www.ieri.be>Accueil>Listedesarctiques…. (accès 08/03/2017).

[3] Mamère Noël, Rapport d'information sur **Les enjeux ecologiques, economiques et geopolitiques du changement climatique en arctique et en anarctique**..op.cit.

الجرف القاري [1]، وأهمها حقل الغاز والبترول في "Prudhoe Bay" الذي تمَّ استغلاله خلال أعوام السبعينات. ويُنتِجُ هذا الحقل 15 % من البترول الاستهلاكي للولايات المتحدة الاميركية، ويتمّ نقله بواسطة خط لأنابيب النفط يمتدّ من حقل "Prudhoe Bay" النفطي في شمال ألاسكا وصولا حتى الساحل الجنوبي منه في منطقة "Valdez" ، حيث يتمّ تحميله بواسطة ناقلات كبرى. [2]

2- بالنسبة لكندا: منذ العام 1920، بدأ الإستكشاف حول الموارد المعدنية والنفطية في كندا من خلال التنقيب على بئر بترول يدعى "Norman Wells" الواقع على الشاطئ الشمالي من نهر "Mackenzie". ثمّ تسارعت الإستكشافات الكندية التي أدَّت الى اكتشاف أحواض رسوبية هامّة من الهيدروكاربور في بحر "Beaufort"، وفي حوض "Sverdrup" شمال شرق بحر بوفور، وعلى امتداد الطبقات البترولية لدلتا نهر "Mackenzie". كما أدَّت الإستكشافات المكثّفة في الأرخبيل الكندي الى استغلال حقل "Bent Horn" (Ile Cameron) من قبل الشركة النفطية Panartic من عام 1985 حتى عام 1997. وبالرغم من محدودية هذا الحقل، ساهَمَ هذا المشروع في تنمية النقل البحري للثروات الطبيعية في القطب الشمالي. والجدير ذكره، أن القطب الشمالي الكندي يحتوي على أهم الحقول النفطية، خاصة في بحر بوفور ودلتا ماكينزي.

بعد ذلك ، تمَّ إحصاء 53 اكتشافاً في كندا، يُقدّر بـ1,4 مليار برميل من البترول و 358 مليار م^3 من الغاز الطبيعي. كما تمَّ اكتشاف ثروات هامة من الغاز في الجزر الواقعة في غرب الأرخبيل الكندي، خاصة في أحواض "Sverdrup"،"Drake Point"، و"Hecla". وهناك أيضاً مشروع بناء خط أنابيب بطول 1220 كم بهدف استغلال الغاز من الحقول الثلاثة (Parson Lake, Taglu, Niglintgak) في دلتا نهر Mackenzie، بحيث يسمح بنقل الغاز من هذا النهر حتى الأسواق الكندية والأميركية، إضافة الى إطالة خط أنابيب النفط الموجود في Norman wells الى Zama في ألبرتا Alberta. [3] (أنظر الخريطة رقم 8). ويبقى حوض الأميرازياني "Bassin Amerasien" في شمال كندا من المناطق التي من المحتمل أن تكون واعدة من البترول غير المكتشف.[4]

[1] Frédéric Lasserre, Caroline Rivard, L’exploitation des ressources naturelles du sous-sol dans l’arctique,2007. counterdimension.free.fr/Robin/pole/art_f_lasserre_ressources2.htm. (accès 5/5/2017).

[2] Hubert Fabre, NOUVEAUX CONFLITS : GEOSTRTEGIE ARCTIQUE, IERI. op.cit.

[3] Frédéric Lasserre, Caroline Rivard, L’exploitation des ressources naturelles du sous-sol dans l’arctique,op.cit.

[4] Mamère Noël, Rapport d’information sur **Les enjeux ecologiques, economiques et geopolitiques du changement climatique en arctique et en anarctique**. op.cit.

3-<u>بالنسبة لروسيا</u>: نتيجة سياسة سوفياتية قديمة، كان استغلال الموارد الطبيعية المحرِّك الأساسي لتطوير وتنمية سيبيريا والطريق الشمالية في روسيا صيفاً شتاءً. والمعروف أن هنالك حقولاً هامة من البترول والغاز في الشمال الغربي من سيبيريا قرب "Yakoutsk"، وفي شبه جزيرة "Yamal"، وفي منطقة "L’Ob"، وفي بحر"Barents" وبحر "Kara"، علماً أنّ هذه الحقول كانت مُكتَشفَة منذ العام 1953، ثمّ تمَّ استغلالها ابتداء من العام 1960 .

يقدّر الوزير الروسي للموارد الطبيعية احتياطات القطب الشمالي بـ 15,5 مليار طن من البترول و84500 مليار م^{3}من الغاز. تقع 80 % من احتياطات البترول الروسي و90 % من احتياطات الغاز والفحم الروسي في القطب الشمالي. وهذا يجعل من روسيا الخزان الأساسي المستقبلي من الهيدروكاربور القطبي وفق خدمات المسح الجيولوجي الأميركي (أنظر الخريطة رقم 9). كما تمَّ أيضاً اكتشاف احتياطات تُقدَّر بحوالي 10 مليار م^3 من الغاز و4,5 مليار طن من البترول في شبه جزيرة يامال "Yamal" وفي منطقة "L’Ob".

عام 1999 قدّرت شركتا Gazprom وNorsk Hydro احتياطات محتملة من البترول في بحر "Petchora" ما بين 275 الى 400 مليار طن. كذلك الأمر، يحتوي حقل "Timan-Petchora" على 9 مليار برميل من البترول (وفق تقديرات عام 2005) .

تمثِّلُ الحقول السيبيرية وحقول "Oural" 60 % من الإحتياطات الروسية من البترول، و40 % من احتياطات الغاز وفق السلطات الروسية، بينما يحتوي الجرف القاري الروسي لبحر Barents وPetchora على 5 % من احتياطات البترول و19 % من احتياطات الغاز. لهذا ندرك حجم الإستثمارات الهائلة في المنطقة الروسية منذ العام 1999. ما زالت اكتشافات الحقول النفطية مستمرّة، بينها حقل "Shtokman" الغازي الذي يقع في بحر بارينت (الذي يقدَّر بحوالي 3500 مليار م^3) في غرب " La Nouvelle Zemble" ممّا يسمح بزيادة احتياطات روسيا النفطية. [1] وتبقى روسيا المنتجة القطبية الاولى للغاز والبترول (75% من الاحتياطات المعروفة من البترول و90 % من الاحتياطات المعروفة من الغاز في القطب الشمالي). [2] والجدير ذكره أنه بتاريخ 2017/06/2، أكّد وزير الطاقة السعودي خالد الفالح، أن المملكة ستدرس إمكانية المشاركة في مشاريع للغاز الطبيعي المُسال في منطقة القطب الشمالي في روسيا. ومن المشاريع القائمة التي قد تجذب السعودية، أشار الفالح إلى حقل "يامال للغاز الطبيعي المُسال" الذي يهدف إلى تطوير حقل جنوب تامبي في شبه هذه الجزيرة في أقصى شمال روسيا، والذي تقدَّر احتياطاته من الغاز الطبيعي بنحو 1.3 تريليون متر مكعب . ومن المتوقّع أن تنتج موارد حقل الغاز والمكثفات 5 ملايين طن من الغاز الطبيعي المُسال سنويا عندما يبدأ الإنتاج. كما يتضمن مشروع "يامال" بناء مصنع للغاز الطبيعي

---

[1]Frédéric Lasserre, Caroline Rivard, L’exploitation des ressources naturelles du sous-sol dans l’arctique,op.cit.

[2] Hubert Fabre, NOUVEAUX CONFLITS : GEOSTRTEGIE ARCTIQUE, IERI.op.cit.

المُسال بقوة إنتاجية تبلغ 16.5 مليون طن من الغاز الطبيعي المُسال سنويا. وتقدَّر القيمة الاستثمارية الإجمالية للمشروع بنحو 27 مليار دولار. وسيتم تصدير إنتاج المشروع من الغاز للأسواق العالمية.[1]

4- الحقول النفطية البعيدة عن الساحل Offshore :

تمَّ اكتشاف حقول اخرى بعيدة عن الساحل "Offshore"، علماً أن بحر "Barents" وبحر "Kara" ما زالا قيد الإستكشاف، كما لم يتمّ البدء بإستكشاف بحر "laptev" وبحر تشوكش"Mer des Tchouktches ".[2] عام 1971، تمَّ البدء بإستغلال الحقول النفطية البعيدة عن الساحل Offshore في بحر الشمال. تَبِعَ ذلك عام 2007، استغلال بحر النروج وتحديداً حقل الغاز النروجي "أورمن لانج" "Ormen Lange".أما الآن، يبقى استغلال المناطق القطبية البعيدة عن الساحل محدوداً، إنما هناك حقولاً قليلة قيد الإنتاج مثل حقل بترول "Prudhoe Bay" في ألاسكا الذي يتمُّ استغلاله من قبل شركة "British Petroleum"، وحقل غاز "Snøhvit" في بحر بارينت على بعد 140 كلم من السواحل النروجية حيث يتمُّ استغلاله منذ العام 2007 من قبل شركة "Statoil"، وحقل بترول "Prirazlomnoïe" الذي يقع في الجزء الروسي من جنوب شرق بحر بارينت المكتشف عام 1989، ومشروع حقل تشوكمان الغازي "Chtokman" الذي يقع في الجزء الروسي من بحر بارينت على مسافة 600 كم من السواحل السيبيرية نحو قلب المحيط المتجمّد الشمالي حيث تستعدّ شركات نفطية كبرى مثل (Gazprom ,Total, Statoil) لاستغلاله في المستقبل، إنما تمَّ توقيف هذا المشروع مؤقتاً نظراً للمشاكل التقنية والكلفة المرتفعة المرتبطة بالإستغلال.[3] وأخيراً حقل "Liberty" في بحر بوفور، الذي يُقدَّر بمئة مليون برميل من النفط وفق دراسات دامت لـ18 شهراً، انتهت بعدم التمكن من الوصول الى عتبة المردودية.[4]

لم يثبت استغلال الموارد النفطية البعيدة عن الساحل في القطب الشمالي جدواها، إذ تنطوي عدائية المكان والمناخ في المواقع البعيدة عن الساحل على مخاطر يَصعبُ تقييمها وتحديدها. إضافة الى ذلك، لا يوجد نظام دولي مسؤول عن التعويض في حالات الإصابة بأضرار كبيرة في البيئة، كالكارثة التي حصلت بشركة (British Petroleum) في خليج المكسيك. ومن الواضح وجود صعوبات ومعوقات تقنية ومالية ومناخية تؤخِّرُ استغلال الثروات القطبية خاصة في المواقع البعيدة عن الساحل.[5]

---

[1] فريد غايرلي ، السعودية تبحث عن الغاز في القطب الشمالي – RT Arabic ،2017.
https://arabic.rt.com/.../881543- السعودية-روسيا-غاز-طبيعي-مسال-ا (acces 6/6/2017)

[2] Frédéric Lasserre, Caroline Rivard, L'exploitation des ressources naturelles du sous-sol dans l'arctique,op.cit.

[3] Mamère Noël, Rapport d'information sur **Les enjeux ecologiques, economiques et geopolitiques du changement climatique en arctique et en anarctique**.. op.cit.

[4] Hubert Fabre, NOUVEAUX CONFLITS : GEOSTRTEGIE ARCTIQUE, IERI.op.cit.

[5] Ibid.

ثالثاً– الموارد المعدنية :

مع امتداد فترة الصيف وذوبان الثلوج بفعل الإحترار المناخي، تحرّرت مساحات شاسعة من الأراضي القطبية في شمال كندا وسيبيريا وغرينلاند، حيث أصبح الوصول الى هذه الأراضي أسهل ممّا كان سابقا، وبدأ استغلال الموارد المعدنية للمناطق القطبية على نطاق واسع، ولكن بصورة غير مستمرّة.

تَعِدُ دراسات جيولوجية بثروات خام لم يتمّ استغلالها بعد، وهي حقول الزنك، الحديد، القصدير، البلاتين، الاورانيوم، الالماس، والذهب. ومن الواضح ان المصلحة مُلِحّة لاحتكار هذه الثروات.[1]

فهناك العديد من المناجم والمشاريع الكبرى في هذا المجال:

1– بالنسبة لألاسكا : يبقى منجم "Red Dog" في شمال غرب ألاسكا من أكبر مناجم الزنك والرصاص في العالم، حيث يتم استغلاله منذ العام 1989.[2]

2– بالنسبة لكندا: تثمِّن كندا الموارد الواقعة في مناطقها الشمالية: ففي عام 1976 تمَّ البدء باستغلال منجم "Nanisivik" الواقع في جزيرة بافين Ile de Baffin، حيث يتمّ استخراج معادن الرصاص والزنك والفضَّة، ثم يتمّ نقلها عبر الطرق البحريّة. وفي عام 2002 تم إقفاله بسبب استنفاذ الموارد المعدنية الخام وانخفاض الأسعار العالمية. منذ العام 1981، بدأ أيضاً استخراج الرصاص والزنك من منجم "Polaris" الواقع في جزيرة "Ile Petite Cornwallis "، ثمّ تمَّ إقفاله في العام 2002 بسبب استنفاذ الموارد المعدنية الخام وانخفاض الأسعار العالمية. منذ العام 1967 قامت شركة Falconbridge باستغلال منجم النيكل والنحاس في إقليم "Nunavik" في أقصى شمال كيبيك، حيث يحتوي على كميات كبيرة من البلاديوم والبلاتين والكوبالت.

منذ العام 2002، كان يتمّ استغلال النيكل من منجم "Voisey's Bay" على ساحل Labrador الكندي. ثمّ تكثّفت الإستكشافات حول الألمالس في السنوات الأخيرة، خاصة في شمال غرب جزيرة بافين " Ile de Baffin" وشبه جزيرة "Melville"، حيث تمَّ اكتشاف خيوط ذهبية وألماسية في عدّة مواقع مثل "Kitikmeot"، جزر"Victoria"، "Prince-de-Galles" وفي شمال وغرب "Nunavut"... . وفي العام 2006، تم البدء باستخراج الألماس من منجم جديد في "Jéricho". ثم أصبحت كندا في المرتبة الثالثة عالمياً في إنتاج الألماس بعد استغلال الحقول الشمالية وأهمها حقول "Ekati" و"Diavik". إضافة الى ذلك، تمَّ الكشف عن موقع "Darnley Bay" الغنيّ بالنحاس والنيكل، وعن حقول الحديد والذهب والياقوت في جزيرة بافين " Ile de Baffin"، وعن منجم "Mary River" للحديد الذي بدأ نشاطه منذ العام 2008. وأخيراً تهدفُ أعمال

[1] Hubert Fabre, NOUVEAUX CONFLITS : GEOSTRTEGIE ARCTIQUE, IERI.op.cit.

[2] Mamère Noël, Rapport d'information sur **Les enjeux ecologiques, economiques et geopolitiques du changement climatique en arctique et en anarctique**.. op.cit.

التنقيب في منطقة "Kivalliq" التي تشملُ شرق Nunavut وجزيرة Southampton على اكتشاف حقول الذهب والألماس والنيكل والنحاس والبلاتين واليورانيوم.[1] (أنظر الخريطة رقم 10)

بالمقابل ، سيطرت شركات التعدين مثل BHP Billiton ، Xstrata ، Areva ، Newmont على إقليم Nunavut في شمال كندا، حيث عمدت الى دراسة أجزاء من الأراضي واستكشافها والتنقيب فيها. كما أعلنت الشركة الهندية "MittalSteel" عن مشروع منجم مفتوح في نفس الإقليم يتعلّق بحقل "Mary River" قرب جزر Baffin، حيث يُقدَّرُ احتياط الحديد الخام فيه ب365 مليون طن (اي ما يقارب 17 مليار يورو وفق تقديرات مالك الشركة Lakshmi Mittal).[2]

3- بالنسبة لروسيا : يتمُّ استخراج النيكل والفحم والنحاس والحديد من مناجم شبه جزيرة "Kola". ويُعتبرُ حقل النيكل والنحاس والبلاديوم الموجود في "Norilsk" من أهم الحقول، باعتبار أنه ساهمَ في تطوير هذه المدينة على يد السجناء السياسيين منذ العام 1935.

عام 2003، ووفق الأرقام والمعطيات المُقدَّمَة من شركة "Norilsk Nickel"، تمَّ استخراج 13،1 مليون طن من المعادن الخام في المنطقة المنجمية لشبه جزيرة "Taimyr". وهنالك أيضا احتياطات ضخمة من المعادن الخام في "Norlsik" تُقدَّرُ بحدود 222 مليون طن (من بينها 2،21 % من النيكل، 4،12 % من النحاس). ويُستخرجُ الالماس من وادي نهر"Lena"، بينما يتواجد الذهب،القصدير،الفحم والتنغستين (Tungestene) في المناطق القطبية الروسية، علماً أن بعض الحقول تقع داخل الاراضي الروسية. ويتمُّ شحن هذه الثروات عبر الطرق النهرية-البحريّة لعدم وجود طرق بريّة وسكك حديد.[3]

4- بالنسبة لغرينلاند : بدأت غرينلاند باستغلال المعادن منذ القرن 19، ثم بدأت باستخراج معدن كريوليت "Cryolite" الخام الذي يُستعمل في معالجة الألمنيوم الخام في منجم "Ivittuut" الذي تمَّ إقفاله عام 1987. كذلك الأمر، تمَّ استغلال منجم الرصاص والزنك في "Mestersvig" من عام 1953 حتى عام 1959، ومنجم الرصاص والزنك والفضة في "Maarmorilik" من عام 1973 حتى عام 1990. وهناك أيضاً العديد من المعادن الخام الموجودة مثل الحديد، الذهب، الفحم، البلاتين ... وفي أيامنا هذه، يتمّ التركيز على "الأورانيوم" و"المعادن الأرضية النادرة" "terres rares" (فصيلة من المعادن تتميّز بأنها تفاعلية بحرارة عالية أو لدى انقسامها وتُستعمَلُ في معامل عالية التكنولوجيا). وتمتلك غرينلاند احتياطات هامة من هذه

---

[1] Frédéric Lasserre, Caroline Rivard, L'exploitation des ressources naturelles du sous-sol dans l'arctique,op.cit.

[2] Hubert Fabre, NOUVEAUX CONFLITS : GEOSTRTEGIE ARCTIQUE, IERI,op.cit.

[3] Frédéric Lasserre, Caroline Rivard, L'exploitation des ressources naturelles du sous-sol dans l'arctique,op.cit.

المعادن علماً أنه يتركّز إنتاج "المعادن الأرضية النادرة" بإفراط في الصين. وفي تشرين الأول من العام 2013، أنهى البرلمان الغرينلاندي حظر استخراج الأورانيوم من أرضه، فاتحاً المجال لإستغلاله. كما تمَّ تحديد حقل خام للأورانيوم و"المعادن الأرضية النادرة" في "Kvanefjeld" قرب "Narsaq". وتتحضَّرُ شركة تعدينية استرالية (Greenland Minerals and Energy Limited) للإنتاج، حيث تقدّمت بطلب الترخيص عام 2015 بهدف بناء التجهيزات اللازمة عام 2016 .[1] والجدير ذكره، أن غرينلاند حصلت على خصائص دولة سيّدة على ثرواتها الطبيعية عام 2009، وأصبحت حاضِرة لاستغلال مواردها مع مستثمرين أجانب. إن اكتشاف الأورانيوم في غرينلاند جَذَبَ الصين، وهذا ما استغلته الأخيرة لمصلحتها، إذ تمَّ استقبال وزير غرينلاند للصناعة والموارد التعدينية من قبل Li Keqiang في تشرين الثاني من العام 2011 (الرقم 7 في الهرمية الشيوعية في الصين).وهذا يُعتبر شرفاً نادراً لما يُخصّص لمُمثِّل بدرجة وزير. ثم أصبحت غرينلاند جنّة غنيّة بالمعادن خاصة بعد خسارة كميات هائلة من الجليد.[2] (انظر الخريطة رقم 11).

5-بالنسبة للسويد والنروج: كذلك الأمر، يتمُّ استغلال الثروات الطبيعية في بعض البلدان الاخرى مثل السويد التي تَستخدِمُ الحديد الخام خاصة في "Kiruna" ضمن شمال الدائرة القطبية ليتمَّ شحنه عبر مرفأ Narvik النروجي. بينما تملك النروج منجماً هاماً من الحديد الخام في "Kirkenes" على الساحل الشمالي للبلاد. وفي نهاية القرن 19، تمَّ اكتشاف الفحم في جزيرة "Spitzberg" التي تُشكِّلُ واحدة من الجزر الأساسية لأرخبيل Svalbard في شمال النروج، حيث تمَّ استغلاله منذ العام 1916. أما اليوم تنشُطُ الشركات النروجية والروسية فقط في استغلال هذه الموارد. والجدير ذكره، يَعتبِرُ قادة شركة Angus & Ross انّه تمَّ تقييم الطاقة المعدنية بأقل كثير من قيمتها الحقيقية.[3] (انظر الخريطة رقم 11) .

رابعاً – توقعات التنمية السياحية :

كنظرة أولية، تبدو السياحة القطبية كأنها قطاع هامشي في تسويق الممرّات البحريّة القطبية. منذ العبور الأول عن طريق الممرّ الشمالي-الغربي عام 1906، سلكت معظم السفن المدنية هذا الممرّ لأهداف سياحية. وتتمُّ عشرات الرحلات البحريّة على متن سفن ذات هياكل مدعّمة أو بواسطة كاسحات جليد روسية مستأجَرَة لهذا الغرض. ان المقوّمات السياحيّة لممرّات الجبال الجليدية تتعلّق بالقدرة التجارية للسفن المستأجَرَة على عبور هذه الممرّات، وعامل الطلب، إضافة الى الإعتبارات الأمنية التي يمكن أن تحدّ من التوسّع

[1] Mamère Noël, Rapport d'information sur **Les enjeux ecologiques, economiques et geopolitiques du changement climatique en arctique et en anarctique**,op.cit.

[2] Hubert Fabre, NOUVEAUX CONFLITS : GEOSTRTEGIE ARCTIQUE, IERI, op.cit.

[3] Frédéric Lasserre, Caroline Rivard, L'exploitation des ressources naturelles du sous-sol dans l'arctique,op.cit.

السياحي لفترة محدّدة. في حالة ازدياد حركة النقل البحري (بضائع، ركاب)، يجب أن يكون أمن الملاحة معزّز على المستوى التقني والتنظيمي. بموازاة ذلك، يجب أن تكون وسائل التدخّل بمستوى كافٍ لمراقبة الملاحة، لضمان عمليات الإنقاذ ولاحتواء المخاطر. أخيراً ، من الخطأ اعتبار الممرّات البحريّة ثروة طبيعية بحدّ ذاتها، ولكنها تُشكّلُ ثروة ونقطة جدليّة حول ما يتعلّق بها من تحديد لحدودها ووضعيتها القانونية.[1] وبالرغم من أن النتيجة السياحية تقدّمُ فرصاً اقتصادية، ولكنّها تحملُ أيضاً مخاطر بيئية، ومخاطر السلامة العامة في حالة الحوادث، وتحدِّيات تغيير متسارع في نمط المعيشة .[2]

البند الثاني: النزاعات حول الحدود الإقليمية والبحريّة :

يتناول هذا الجزءِ مسألة الحدود الإقليمية والبحريّة في القطب الشمالي. بينما ينقلُ الإعلام صورة السباق في غزو المجالات الإقليمية والبحريّة القطبية، إذ تتحضّر الدول المتشاطئة القطبية منذ عدّة سنين لتنظيم ملفاتها المتعلّقة بدعم الحجج الجيولوجية للمطالبة بامتداد الجرف القاري.

أولاً- النزاعات حول تحديد حدود المجالات البحريّة القطبية:

تم تأسيس السيادات على الأراضي التي ظهرت منذ أعوام 1930، والتي لم يكن متنازع عليها سابقاً. ولكن مع ظهور قانون البحار بموجب اتفاقيات 1958 و1982، بدأت الدول المشاطئة للقطب الشمالي برسم حدود نطاق مجالها في الصيد ومناطقها الإقتصادية الخالصة. ان بعض الحدود المرسومة أحدثت على الفور معارضة شديدة، مثل النزاع الذي حصل بين الإتحاد السوفياتي سابقاً والنروج في بحر بارينت " Mer de Barents" والذي استمرَّ بعد سقوط الإتحاد السوفياتي عام 1991. كما نشأت عدّة نزاعات أخرى خاصة بين الولايات المتحدة الأميركية وكندا حول بحر بوفور "Mer de Beaufort"، بين كندا والدانمارك حول خليج بافين "Baie de Baffin".[3]

استمرّت بعض النزاعات في القطب الشمالي في موضوع تحديد حدود المجالات البحريّة القطبية، خاصة المناطق الإقتصادية الخالصة، والجروف القرية الموسَّعة وأهمها:

---

[1] Hubert Fabre, NOUVEAUX CONFLITS : GEOSTRTEGIE ARCTIQUE, IERI, op.cit.

[2] Mamère Noël, Rapport d'information sur **Les enjeux ecologiques, economiques et geopolitiques du changement climatique en arctique et en anarctique**, op.cit.

[3] Frédéric Lasserre, Frontieres maritimes dans l'arctique: le droit de la…, Ceriscope…sciences-po.fr,2011. Ceriscope.sciences-po.fr>node. (accès 20/02/2017). www. Ceriscope.sciences-po.fr>node. accès 20/02/2017

1- بحر بوفور : Mer de Beaufort

لم تتوافق كل من الولايات المتحدة وكندا على ترسيم الحدود البحريّة المشتركة بينهما في بحر بوفور. ان كل المصلحة في اختيار طريقة ترسيم الحدود تكمن في امتداد الحدود : توسيع الجرف القاري ، تعيين المنطقة الاقتصادية الخالصة في قطاع غنيّ بالموارد الطبيعية .[1] تدّعي كندا بتوسيع حدودها البرِّية على خط الزوال 141 بين ألاسكا ويوكن "Yukon" (Yukon هو اقليم يقع في شمال شرق كندا ومجاور لألاسكا) بموجب الإتفاقية الروسية-البريطانية عام 1825. ثم قامت كندا باستعادة هذه الحدود بعد قيام واشنطن بشراء منطقة ألاسكا، وهذا ما اعترضت عليه الولايات الأميريكية وفقاً لمبدأ التساوي في البعد " principe d'équidistance". وقد ظهر النزاع الى العلن عام 1976 عندما اعترضت واشنطن رسمياً ضد كندا على أثر قيام الأخيرة بمنح امتيازات نفطية على مساحة 21390 كم².[2]

2-بحر بارينت: "Mer de Barents"

تتنازع روسيا والنروج منذ ايام العهد السوفياتي على القسم الشرقي من بحر بارينت "mer de Barents".[3] ثمّ عام 2010، تقاسمت كل منهما السيادة على مساحة 175000 كم² تقريباً من هذا البحر المتنازع عليه.[4] وفي النهاية، يبدو أن النقاشات الروسية - النروجية قد أثمرت بعد أن وقّع الطرفان في 2010/9/15 على اتفاقية حول تحديد حدودهما البحريّة المشتركة في بحر بارينت.[5]

3- خليج بافين : تتنافس كل من كندا وغرينلاند على بحر بافين الغنيّ بالثروة السمكية.[6]

4- بحر لينكولن : Mer de Lincoln

ظهر نزاع صغير بين كندا والدانمارك على مجالات بحريّة بمساحة 222,3 كم² في بحر لينكولن شمال مضيق ناريس "Détroit de Nares". [7] ويعتبرُها البعض تباينات في التفسير حول قطاعين صغيرين في

---

[1] Hubert Fabre, NOUVEAUX CONFLITS : GEOSTRTEGIE ARCTIQUE, IERI.op.cit.

[2] Frédéric Lasserre, Frontieres maritimes dans l'arctique: le droit de la..., op.cit.

[3] Mathilde Le Clainche, Frédéric Pesme, Arctique: une traversée strategique |...2010 https://www.cairn.info > revue-politique...(acces 30/3/2017).

[4] Mamère Noël, Rapport d'information sur **Les enjeux ecologiques, economiques et geopolitiques du changement climatique en arctique et en anarctique**.. op.cit

[5] Frédéric Lasserre, Frontieres maritimes dans l'arctique: le droit de la..., op.cit.

[6] Mamère Noël, Rapport d'information sur **Les enjeux ecologiques, economiques et geopolitiques du changement climatique en arctique et en anarctique**.. op.cit

[7] Frédéric Lasserre, Frontieres maritimes dans l'arctique: le droit de la..., op.cit.

بحر Lincoln شمال غرينلاند. ثمّ عام 2012، حصل اتفاق مبدئي على رسم الحدود البحريّة لهذا البحر من قبل هاتين الدولتين.[1]

5- شرق أرخبيل سفالبارد : L’Est de l’archipel du Svalbard

تطالبُ النروج بمنطقة اقتصادية خالصة حول شرق ارخبيل سفالبارد "Svalbard" بفضل اتفاقية Spitzberg الموقّعة في باريس عام 1920 والتي تتضمَّن التأكيد على سيادتِها على إقليم "Svalbard". وفي كل مرة يتمّ الطعن بهذه الإتفاقية استناداً الى احكام اتفاقية Montegobay، يؤدي ذلك الى توسيع حقوق اكثر من 40 دولة موقِّعَة.[2] وبالتالي، بقيت عملية توسيع المنطقة الاقتصادية الخالصة العائدة لكل من روسيا والنروج في شرق أرخبيل سفالبارد متنازع عليها، حيث استندت روسيا إلى نظرية الأقاليم لإضفاء الشرعية على حدودها المرسومة علماً أن نظرية الأقاليم تقوم على المطالبة بالسيادة على إقليم مثلّث الأضلاع تكون قاعدته شاطئ الدولة الساحلية وضِلعي المثلّث الآخرين هما الخطّين الشرقي والغربي لطرفي القاعدة، ولكن لم يتمّ الإعتراف بهذه النظرية دولياً .[3]

6- بحر بيرينغ "Mer de Bering" :

عام 1990، وقّع الإتحاد السوفياتي مع الولايات المتحدة اتفاقية تُحدِّدُ الحدود البحريّة في بحر بيرينغ وفي المحيط المتجمّد الشمالي وفي شمال المحيط الهادئ، ولكنّه منحَ منطقة متنازع عليها بمساحة 50000 كم^2 للولايات المتحدة. لم تصدِّق روسيا خليفة الإتحاد السوفياتي على هذه الإتفاقية، ولكنّها قَبِلَت أن تحترمها بشكل مؤقت. بالمقابل قام مجلس الشيوخ الأميركي بتصديقها عام 1991 .[4].

7- النزاعات حول الجروف القارية الموسَّعة وسلسلة جبال Lomonosov

ان ادعاءات أو مطالبات الدول القطبية المتشاطئة بتوسيع جرفها القاري أظهرت تحدّيات استراتيجية وفق الآتي: فعليا، لدى الدول مدّة عشر سنوات للعدّ من تاريخ تصديقها على اتفاقية مونتيغوبي للتعبير عن مطالباتها وادعاءاتها بالجرف القاري. وللتحقّق من صحة هذه الإدعاءات، تم إنشاء لجنة حدود الجرف القاري على المستوى الدولي.[5] يُخطئ من يعتبرُ بأن تحديد الجروف القارية والمطالبة بها هي عملية حديثة وسريعة. فعلى الدولة الساحلية أن تخضع في تقديم طلبِها الى مهلة زمنية محدَّدة بعشر سنوات اعتباراً من

---

[1] Mamère Noël, Rapport d’information sur **Les enjeux ecologiques, economiques et geopolitiques du changement climatique en arctique et en anarctique**..op.cit.

[2] Mathilde Le Clainche, Frédéric Pesme, Arctique: une traversée strategique, op.cit.

[3] Frédéric Lasserre, Frontieres maritimes dans l’arctique: le droit de la…, op.cit.

[4] Ibid.

[5] Mamère Noël, Rapport d’information sur **Les enjeux ecologiques, economiques et geopolitiques du changement climatique en arctique et en anarctique**..op.cit.

دخول الاتفاقية حيّز التنفيذ بالنسبة إليها. بالنسبة الى كثير من الدول، بدأت المهلة الزمنية اعتباراً من 1994/11/16. وبما أن لجنة حدود الجرف القاري لم تكن جاهزة لاستقبال الطلبات، تم تحديد سريان المهلة الزمنية اعتباراً من 1999/5/13. هذا الموعد استحق بأيار 2009 لكل من روسيا والنروج، وعام 2013 لكندا ، وعام 2014 للدانمارك.[1]

عام 2001 سجّلت روسيا رسمياً مطالبتها لدى لجنة حدود الجرف القاري. ثم عادت عام 2002 واعتبرت أنها لم تؤسّسُ لمَطالبِها بشكل كافٍ طالِبةً إجراء أبحاث إضافية بهذا الخصوص.

بالمقابل، استغرقت كندا وقتاً طويلاً حتى العام 2013 لتسجيل مُطالباتها، باعتبار أنها كانت محكومة بالمهلة المذكورة آنفا. ولم تتقدّم بملفِّها إلا للمطالبة بالجرف القاري الممتدّ على سواحلها الأطلسية. ولكنّها أعلنت عن مطالبة رسمية ستتقدّمُ بها مستقبلاً في المحيط المتجمّد الشمالي، ثم أحالت البيانات الأولية التي من المفترض أن يتمّ استكمالَها عبر دراسات لاحقة لتبرير طلب توسيع جرفها القاري حتى القطب الشمالي، علماً أن المساحة المُطالبُ بها تقدَّرُ ب1،7 مليون كم^2. كما تقدّمت الدانمارك عام 2014 ؛ المقيّدة بمهلة 10 سنوات؛ بطلب رسمي لتوسيع جرفها القاري لغرينلاند الذي يصلُ الى ما وراء القطب الشمالي بمساحة 900 الف كم^2، ويغطّي جزءاً كبيراً من المنطقة المركزية للمحيط المتجمّد الشمالي.

بعد ذلك، تمكّنت ايضا النروج، بسبب سيادتها على أرخبيل "Svalbard" من المطالبة بجرف قاري يمتدّ حتى القطب الشمالي، وفي العام 2006 تقدمت بطلبات حول حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة (200 ميل بحري) حيث تمَّ الموافقة عليها من قبل لجنة حدود الجرف القاري عام 2009. (أنظر الخريطة 12 و13).

أخيراً ، لدى الولايات المتحدة وضعاً خاصاً، باعتبار أنها وقّعت اتفاقية مونتيغوبي دون التصديق عليها. ولا يبدو أن الولايات المتحدة في موقع استخدام الأدوات اللازمة لجهة تقديم دعوى لجانب لجنة حدود الجرف القاري. هذا الموقف الإنكفائي لم يمنع الولايات المتحدة من الدفاع عن مصالحها.[2]

أما فيما خصّ سلسلة جبالLomonosov، فإنها تقع تحت المياه القطبية بين غرينلاند والجرف القاري السيبيري،إذ تجتاز المحيط المتجمّد الشمالي ابتداء من جزر Nouvelle-Siberie حتى جزيرة Ellesmere، وتمتدّ لمسافة 1800 كم تقريباً.[3] وتريد كل من الدول المتشاطئة كندا، الدانمارك وروسيا استخدام هذه السلسلة لتوسيع جرفها القاري. (أنظر الخريطة 14). ويتمُّ فهم نظرة الدول المتشاطئة ومصلحتها لتوسيع سيادتها في

[1] Frédéric Lasserre, Frontieres maritimes dans l'arctique: le droit de la…, op.cit.

[2] Mamère Noël, Rapport d'information sur **Les enjeux ecologiques, economiques et geopolitiques du changement climatique en arctique et en anarctique**..op.cit.

[3] Sylviane Tabarly, Océan Arctique : des frontières maritimes à l'épreuve d'une nouvelle …,2009. geoconfluences.enslyon.fr/doc/typespace/frontier/FrontDoc5.htm.(acces 22/02/2017).

قاع البحر وباطنه من خلال تقديم الإدعاءات الى لجنة حدود الجرف القاري، علماً أن هذه اللجنة هي صاحبة الصلاحية للبتّ بقبول الطلبات بموجب اتفاقية 1982. روسيا كانت أول من تقدّمت بهكذا طلب عام 2001، علماً أن إدعاءاتها تفيد بأن سلسلتي جبال Lomonosov و Mendeleiev تمتدّان من جرفها القاري الى القطب الشمالي مستأثرة بجزء كبير من المنطقة القطبية، الا أنه تمَّ رفض هذه الإدعاءات. عندها طلب الكرملين إعادة النظر بنسخته. (أنظر الخريطة رقم 15). بعد ذلك تقدّمت النروج بطلب الى اللجنة عام 2006 ، ولحقتها كندا والدانمارك. وبقيت ترسيم الحدود الإقليمية غير محسومة.[1]

ومن الملاحظ أيضاً ، تطابق الإدعاءات الروسية مع الإدعاءات المحتملة لكل من الدانمارك وكندا. فخلال صيف 2008، أكّد الجيولوجيون الكنديون والدانماركييون حصولهم على أدلَّة بأن سلسة جبال Lomonosov تشكّلُ امتداداً للجرف القاري الأميركي الشمالي، بينما أكّد الجيولوجيون الروس من جهتهم، حصولهم على أدلة بأن سلسلة الجبال هذه ذات طبيعة أورو–آسيوية .[2] (أنظر الخريطة رقم 16)

كما انتقدت الولايات المتحدة الطلب الروسي المتعلِّق بتوسيع جرفها القاري عام 2001، متذرِّعة بأن سلسلة جبال Mendeleiv و Lomonosov هي سلاسل جبلية من المحيط المتجمّد الشمالي ومنفصلة عن القارات، وليست سلاسل جبلية موجودة تحت المياه قابلة لتأسيس مطالبة للجرف القاري. وينطبقُ هذا المنطق على المطالبات الكندية والدانماركية اللتين لديهما نفس التبرير.

يقود البعد الرمزي لقضية المطالبات الى إظهارها للرأي العام كمطالبة بالسيادة أو كقضية هيبة قومية. ولكن رسمياً، إن الأمر يتعلّق بالمطالبة بحقوق اقتصادية للثروات الموجودة في قاع البحار وما تحته. ولكن بالتأكيد، يطغى الطابع الرمزي على القضية، خاصة أن التوقعات في الإستغلال الإقتصادي لهذه المنطقة المركزية من المحيط المتجمّد الشمالي تبقى بعيدة المنال في الوقت الحالي بسبب الطوف الجليدي المستمرّ والعمق وبعد المسافة.[3]

وأيضاً، يبدو أن معظم الأحواض الرسوبية من حقول الهيدروكاربور تقع عند الحافة القارية التي تشكِّلُ جزءاً من المنطقة الإقتصادية الخالصة عند حدود أقل من 200 ميل بحري. وليس بالضرورة أن يكون السباق حول توسيع الجروف القارية ذات صلة بموضوع الثروات الطبيعية باستثناء سلسلة جبال Lomonosov التي تمتدّ على القشرة الخارجية لغرينلاند في القطب الشمالي.(انظر خريطة رقم 17) اما فيما خص اعماق البحار، هناك احواض رسوبية غير مكتشفة وحقول من هيدرات الغاز موجودة في اعماق المحيط المتجمّد

---

[1] Hubert Fabre, NOUVEAUX CONFLITS : GEOSTRTEGIE ARCTIQUE, IERI.op.cit.

[2] Frédéric Lasserre, Frontieres maritimes dans l'arctique: le droit de la…, op.cit.

[3] Mamère Noël, Rapport d'information sur **Les enjeux ecologiques, economiques et geopolitiques du changement climatique en arctique et en anarctique**.op.cit.

الشمالي تحت ضغط عال، حيث تتواجد معظم هذه الحقول الى ما وراء حدود 200 ميل بحري.[1] (انظر الخريطة رقم 18).

ثانياً–أهم النزاعات الإقليمية التي تمَّ تسويَتَها في القطب الشمالي :

1–جزيرة هانس (L'Ile de Hans): منذ العام 1971، تتنازع كل من كندا والدانمارك على جزيرة صغيرة غير مأهولة تدعى جزيرة هانز "L'Ile de Hans" بمساحة 1,3 كم^2 تقريباً، حيث تقع بين جزيرة Ellesmere وبين غرينلاند..[2] عام 1973 وقّعت كل من كندا والدانمارك اتفاقية حول حدودهما البحريّة. وبالرغم من هذه الإتفاقية، استمرت المواجهة الدبلوماسية فيما بينهما، حيث تقوم كل منهما بجمع الأدلة والبراهين المتعلقة بالسيادة على هذه الجزيرة التي بقيت من النزاعات القائمة. [3] ففي عام 2004، قامت الدانمارك بوضع علمِها على هذه الجزيرة الصغيرة، ممّا دفع بوزير الدفاع الكندي عام 2005 من نصب العلم الكندي في المكان والموقع ذاته.[4]

2–أرخبيل سفالبارد (في النروج): بتاريخ 1920/2/9، تضمنّت الإتفاقية المتعددة الأطراف لسفالبارد "Le traité multilateral de Svalbard" الإعتراف بالسيادة النروجية على هذا الأرخبيل، ولكنها منحت حقوقاً تعدينية وصناعية وتجارية الى كافة الدول، حقوقاً لا يتمّ استخدامها إلا من قبل روسيا حالياً .

3–جزيرة جان ماين : بتاريخ 1929/5/8 ضمّت النروج إليها جزيرة Jan Mayen الشبه معزولة، والواقعة على حدود المحيطين الأطلسي والمتجمّد الشمالي .

4– الساحل الشرقي لغرينلاند: في حُكْم صادر عام 1933، قامت محكمة العدل الدولية بردّ الدعوى المُقامَة من النروج بالمطالبة بشرق غرينلاند التي بقيت تحت السيادة الدانماركية. [5]

5– جزيرة رانجل : تقع جزيرة رانجل في المحيط القطبي بين بحر تشوكشي وبحر سيبيريا الشرقي.

عام 1881، قامت الولايات المتحدة بالمطالبة بجزيرة رانجل "L'Ile de Wrangel"، حيث كانت سفن الصيد الأميركية تجوبُها بكثافة لصيد الحيتان. عام 1924، أكَّدَ الإتحاد السوفياتي سيادته على الأرخبيلات القطبية، وقد تنازلت كندا عن هذه الجزيرة في نفس العام، ولكن الولايات المتحدة استمرت بالمطالبة بها

---

[1] Frédéric Lasserre, Caroline Rivard, L'exploitation des ressources naturelles du sous-sol dans l'arctique, op.cit.

[2] Frédéric Lasserre, Frontieres maritimes dans l'arctique: le droit de la…, op.cit.

[3] Hubert Fabre, NOUVEAUX CONFLITS : GEOSTRTEGIE ARCTIQUE, IERI op.cit.

[4] Mamère Noël, Rapport d'information sur **Les enjeux ecologiques, economiques et geopolitiques du changement climatique en arctique et en anarctique**..op.cit.

[5] Frédéric Lasserre, Frontieres maritimes dans l'arctique: le droit de la…, op.cit.

رسمياً. ثمَّ كما يبدو، أن المطالبة الأميركية بهذه الجزيرة بقيت دون متابعة، الى أن وضعت الإتفاقية الحدودية بين روسيا والولايات المتحدة عام 1990 حدّاً ضمنياً للنزاع.

6- أرخبيل فرنسوا-جوزف : تتنازع كل من النروج وروسيا على هذا الأرخبيل، الذي يقع في أقصى الشمال من روسيا. عام 1931، تنازلت النروج عن مطالبتها به،علما أنها لم تضفي الطابع الرسمي بمطالبتها هذه.

7- جزيرة إيلسمار وسفردراب :

تتنازع كل من كندا والولايات المتحدة على جزيرة إيلسمار Ile d'Ellesmere التي تقع في شمال الأرخبيل المتجمّد الكندي. كما تتنازع كندا والدانمارك على هذه الجزيرة أيضاً. عام 1925، ألزمت كندا الدول الأخرى الحصول على تراخيص للقيام بأية حملة أو نشاط على هذه الجزيرة، كما أخضعت عمليات الإستكشاف الى قرارات قانونية وتنظيمية جاعلة الدول تعترف بسيادتها الضمنية عليها.

وفي عام 1930، توصّلت النروج وكندا الى اتفاق، تنازلت بموجبه النروج عن مطالبتها بجزيرة سفردراب مقابل مبلغ من المال وقدره 67000 د.أ.[1]

الفقرة الثانية: المنازعات حول إدارة المنطقة القطبية:

منذ القرن السادس عشر وبعد اكتشاف القارة الأميركية، انخرط الملاّحون الأوروبيون في البحث عن أقصر وأسرع الطرق الملاحية للوصول الى ثروات آسيا الشرقية، فلجأوا الى الإلتفاف على القارة الأميركية وأوراسيا من خلال الشمال القطبي. ومن أهم المستكشفين Frobisher, Bering, Barents ... التي أصبحت فيما بعد أسماء الأماكن التي اكتشفوها. ولكن من أهم الصعوبات التي اعترضتهم، استمرار دائم للجليد في أجزاء من هذه الطرق .

والملاحظ أن الإحترار المناخي أيقظَ الحلم القديم للطرق البحريّة القطبية، الذي سمحَ عملياً القيام بأعمال التجارة بأقل كلفة بين الأطلسي الشمالي والهادئ الشمالي، كما سمحَ تراجع الطوف الجليدي الصيفي في جعل الطرق البحريّة أكثر قابلية للملاحة، وذلك لعدة أسابيع فقط عند نهاية الصيف. في أواخر آب من العام 2011، تمَّ التقاط صور من الأقمار الصناعية تُظهر بدون شك بأن هذين الممرّين كانا محرَّرين من الجليد بنفس الوقت[2]. (الخريطة رقم 19).

[1] Frédéric Lasserre, Frontieres maritimes dans l'arctique: le droit de la..., op.cit.

[2] Mamère Noël, Rapport d'information sur **Les enjeux ecologiques, economiques et geopolitiques du changement climatique en arctique et en anarctique**..op.cit.

البند الأول: ممرّات القطب الشمالي:

أولاً- الممرّ الشمالي-الشرقي:(أنظر الخريطة رقم 20)

يمتدُّ الممرّ الشمالي-الشرقي من شمال الأطلسي على طول الساحل السيبيري حتى المحيط الهادىء بمسافة 13 الف الى 14 الف كم مروراً ببحار كارا، لابتيف، سيبيريا الشرقية وتشوكشي. أُطلِقَ عليه عدّة أسماء مثل "الطريق البحريّة الشمالية"، "الطريق البحريّة القطبية"، إذ يحتوي هذا الممرّ على مسارات مختلفة، تكون أحياناً قريبة من الساحل ضمن أرخبيلات او بعيدة عنه لجهة الشمال وذلك بسبب مشكلة الجليد المتواجد فيها.[1]

هذا ويتمتّع هذا الممرّ بثلاث ميّزات في التجارة البحريّة : أولها يُعتبر ذوبان الثلوج في فصل الصيف في منطقة سيبيريا أكبر وأهم من منطقة كندا القطبية، ثانيها احتواء هذا الممرّ على مرافئ في المياه العميقة، وثالثها امتلاك هذا الممرّ كاسحات جليد نووية قوية موروثة من العهد السوفياتي.[2] بالرغم من الإستكشافات المتأخِّرة في الممرّ الشمالي-الشرقي، يبدو أنّ المصلحة الروسية تتمثّلُ فيه بشكل أهم من الدول الأخرى. لذا تولّت روسيا تطوير الخدمة البحريّة على ساحلها القطبي، ممّا سَمَحَ لها بتموين المدن الواقعة على طول الأنهر الروسية الأساسية، والتي تشكِّلُ المحاور الأساسية للنقل في هذه المناطق المعزولة. وهذا ما نسمّيه الطريق البحريّة الشمالية (أي Sevmorput بالروسية). بعد ذلك، تمَّ تعزيز الملاحة على هذه الطريق البحريّة أثناء الحرب الروسية-اليابانية (1904-1905)، حيث كانت تتمثَّلُ الإرادة الروسية بتحقيق الاستقلال بالنسبة للدول الأجنبية. عام 1933 تم إنشاء الإدارة العامة للطريق البحريّة الشمالية بهدف تعزيز تطوير سيبيريا. وبالتالي يُمكِننا القول أن هذه الطريق اصبحت صالحة للملاحة منذ الثلاثينات، علماً أن هذه الهيئة كانت المسؤولة عن تنظيم استغلال الثروات وتنسيق حركة النقل في أقصى الشمال السوفياتي .[3]

وتكمنُ الأهمية التاريخية للمنطقة القطبية بالنسبة للروس في اعتماد سياسة تعزيز الطريق البحريّة الشمالية كطريق داخلية باعتبار انّها متطوِّرة أكثر من الطريق البحريّة الكندية. فالمناخ أقلّ قساوة، وتعتبرُ الثروات مصدر تطوُّر هذه الطريق البحريّة .[4]

عام 2010، قامت أول ناقلة بترول روسية "SCF Baltica" بربط مدينة Mourmansk الروسية بالسواحل الصينية. وكان هذا الأمر بمثابة رحلة تجريبية مُحاطَة بعدّة احتياطات يَصعَبُ تأمينَها في كل مرّة.[5]

---

[1] Jonathan Dupuis, Mémoire en Master : **Le developpement du trafic maritime articque et ses impacts**, université Libre de Bruxelles,Bruxelles 2009-2010.p.19

[2] Hubert Fabre, NOUVEAUX CONFLITS : GEOSTRTEGIE ARCTIQUE, IERI op.cit.

[3] Jonathan Dupuis, Mémoire en Master : **Le developpement du trafic maritime articque et ses impacts**, op.cit.p.6.

[4] Ibid. p.20.

[5] Les routes potentielles de l'Arctique, Planète Energies,2014.
www.planète-energies.com>decrypt…. (accès 20/5/2017)

في العام 2012، امتدّت فترة الملاحة على هذا الممرّ من نهاية حزيران حتى منتصف تشرين الثاني. ثمَّ بدأت حركة المرور عليه من سفينتين عام 2009 الى 46 سفينة عام 2012.

والملاحظ أن الروس يملكون أسطول من أربع كاسحات جليد نووية لا مثيل لها في العالم. وتقوم الشركة العامة الروسية "Rosatomflot" بإدارة هذا الأسطول من مدينة Mourmansk .

خلال صيف 2012 برزت منافسة جديدة: كاسحة الجليد الصينية "XUe Long" (Dragon des neiges)، ثمَّ أصبحت تدعى "Le Chinare"، حيث قامت سابقاً بالمشاركة في عدّة استكشافات قطبية. ثمَّ قامت برحلة عبر الممرّ الشمالي–الشرقي برِفقة كاسحة الجليد "Rosatomflot". بعد ذلك قامت برحلتها وحيدةً باتجاه الشمال في المياه الدولية. بكين تُقدِّرُ أن عملية النقل عبر الممرّ الشمالي–الشرقي لا تبلغ سوى 10 % من التجارة الصينية، ممّا يسمح باقتصاد يقارب سبعماية مليار دولار من الآن حتى العام 2020.

سلكت اول سفينة تجارية صينية "Yong–Sheng" الممرّ الشمالي–الشرقي في نهاية آب من العام 2013 (من مضيق بيرنغ الى بحر كارا)، رافقتها كاسحة الجليد الذرِّية الروسية. مع هذا كلِّه، يبقى الممرّ الشمالي–الشرقي خطراً حتى في فصل الصيف، ويزداد خطر التعرُّض للحوادث كلّما كانت الملاحة متَّجِهة نحو الشمال القطبي. ولكن شركة "Rosatomflot" صاحبة الأسطول الروسي أمرت بإنشاء كاسحة جليد متقدّمة مصمَّمَة للملاحة في أعالي القطب الشمالي مراهنةً على ازدياد في حركة المرور. وهذا لا يمكن أن يحدث بواسطة أسطولها الحالي. [1]

عام 2010 تكشَّفت صراحةً استراتيجية فلاديمير بوتين من خلال إعلانه عن سياسة مرنة تجاه القطب الشمالي مُثيراً مسألة "تنظيف عام للأراضي من النفايات التي تكدّست خلال عقود".هذه النفايات ليست سوى الجزء العائم من الجبل الجليدي الروسي المُشِعّ. وهناك حوالي خمسين مَوْقِعاً معنياً بهذه المسألة، وهي مقابر حقيقية من النفايات المُشِعّة وحطام الغواصات الملوَّثَة، ومن بينها أرخبيل La Nouvelle–Zemble، وشبه جزيرة Kola. ثمَّ رَسَمَ فلاديمير بوتين عقيدته القطبية عام 2008 من خلال قيام الحكومة الروسية بتحضير خطة استثمارات بـ 35 مليار يورو ممتدّة حتى العام 2012، تستهدف تطوير طرق المواصلات البريّة، النهرية، الجويّة، وسكك الحديد، إضافة الى تأمين الإتصالات في الشمال القطبي. بموازاة ذلك، تُسرِّع روسيا بتجديد أسطولها من الغواصات النووية.[2]

ثانياً– الممرّ الشمالي– الغربي: (أنظر الخريطة رقم 21)

ان الممرّ الشمالي–الغربي هو الطريق البحريّة التي تجتازُ الشمال الكندي بطول ما بين 13 الف الى 16 الف كم. يتكوَّن الممرّ من 7 قنوات عبر الجُزُر الكندية، وهو يربطُ مضيق دافيس Detroit de Davis في

---

[1] Hubert Fabre, NOUVEAUX CONFLITS : GEOSTRTEGIE ARCTIQUE, IERI.op.cit.

[2] Ibid.

المحيط الاطلسي الشرقي بمضيق بييرينغ Detroit de Bering في المحيط الهادىء الغربي. فهذا الممرّ الشمالي–الغربي يمرّ ببحار بافين، بوفور، تشوكشي (Mers des Baffin,Beaufort,Tchouktches). وتكون هذه القنوات سالِكة وفقا للفصول. وبقدر ما يتمّ تعزيز هياكل السفن بقدر ما يجعل الطرق البحرية سالِكة. ويبقى دعم كاسحات الجليد مسألة أساسية لعبور الممرّ خاصة على مستوى بعض المضائق التي تبقى مجمَّدة في معظم السنة مثل مضيق M' Clure، علماً أنّ فصل الملاحة يمتدُّ من تموز الى تشرين الاول .[1]

يُشكِّلُ الوضع القانوني للممرّ الشمالي–الغربي نزاعاً قديماً بين كندا والولايات المتحدة. فيما تَعتبِرُ أوتاوا بأن هذا الممرّ يُشكِّلُ نوعاً من مياهها الداخلية، تعتبرُه واشنطن مضيقاً دولياً، وهذا يعني ممرّاً مفتوحاً لجميع السفن الأجنبية. وتُشارِكُ عدّة دول أخرى مثل الصين، النروج، الدانمارك، اليابان، والإتحاد الأوروبي الموقف الاميركي، بينما تعارضه كندا التي تطالب بأذونات للسماح للسفن الأجنبية من سلوك مياه الأرخبيل الكندي. يعيشُ الروس وضعاً مماثِلاً لكندا بالنسبة للممرّ الشمالي–الشرقي، ولذا يعترف الروس بالسيادة الكندية على أرخبيلها. بالمقابل، ترفض بعض الدول ومن بينها الولايات المتحدة الاعتراف بالسيادة الروسية على مياهها القطبية، كونها ترى من خلال ذلك تهديداً محتملاً على حريّة الملاحة والوصول الى ثروات المحيط المتجمّد الشمالي .[2]

كذلك الأمر، تَعتبِرُ أوتاوا أنَّها تحتفظُ بلقب تاريخي يَعترِفُ لها بسيادتها على مياهها باعتبار أنَّ اتفاق 1825 الموقَّع بين روسيا وبريطانيا رَسَمَ الحدود بين Alaska وYukon على خط الزوال 141. ولكن الأميركيين يشكّكون في أن يكون الإتفاق المذكور قد نصَّ على تحديد حدود غير الحدود البريّة. كما تؤكِّدُ كندا بأن مياه الممرّ الشمالي–الغربي تشكِّلُ جزءاً من مياهها الداخلية لأنها تقع بين الشاطئ وخطوط الأساس المستقيمة التي رسمتها كندا عام 1985 حول أرخبيلها القطبي. وبالتالي تطالبُ بالسيادة الكاملة على هذا الجزء من الإقليم، وتطبيق القوانين وتنظيم الملاحة فيه. وإذا كانت هذه الطريقة تستند الى القانون الدولي، عارضت كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي هذا الأمر باعتباره يندرج ضمن حق المرور البريء أو حق المرور العابر، وبعبارة أخرى من حق الدول الأخرى ممارسة حق الملاحة في هذا الممرّ. ودافعت أيضاً الولايات المتحدة الأميريكية عن موقفها القابل للجدل على المستوى القانوني معتبرةً أن الممرّ الشمالي–الغربي يستجيبُ لمعيارين: جغرافي ووظيفي لمضيق دولي. فمن جهة، انه ممرّ مائي يجمع مستويين من أعالي البحار، ومن جهة أخرى يجب استخدامه في حركة النقل البحري الدولي، ويُطبَّق هنا حق المرور العابر " Droit de transit". هذا الموقف مرتبط بقيمة استراتيجية هامة باعتبار أنه خلال الحرب الباردة، لم تتمكّن الولايات

---

[1] Jonathan Dupuis, Mémoire en Master : **Le developpement du trafic maritime articque et ses impacts**, op.cit. p.p.18-19.

[2] Ibid. p.23.

المتحدة من الإستغناء عن الممرّ البحري الشمالي–الغربي وأعماق مياهه، خاصة وأن الأقمار الصناعية للمراقبة تبقى عاجزة عن كشف وملاحقة الأهداف تحت طبقة جليدية سميكة. لهذا الغرض، فإن حسنات وضعية كل من المضيق الدولي وحق المرور العابر المقابل له (عبور مستمرّ وسريع وسلمي) يسمح للسفن التجارية والعسكرية الأجنبية من عبور الممرّ دون القيام بالاعلان المسبق ودون طلب ترخيص من الدول الساحلية. [1] بعد ذلك، يجب على كندا أن تكون قادرة على تشغيل وإدارة إقليمها ومياهها الداخلية (صلاحية حصرية للدولة). إنما تعارض الولايات المتحدة هذه النقطة : ففي عامي 1969 و1970 قامت ناقلة النفط الاميركية "S.S. Manhattan" ومن بعدها كاسحة الجليد "CGS POLAR SEA" عام 1985 باجتياز الممرّ الشمالي–الغربي دون طلب الإذن من كندا التي ردّت باحتجاجات عالية النبرة. ان معظم النقاد يتوافقون على ضعف وسائل خفر السواحل الكندية باعتبارها لا تملك سوى أسطول صغير جداً من كاسحات الجليد. لكن، بغية سدّ هذه الثغرة، قرّرت كندا بأن تتزوّد بزوارق سريعة بهياكل معزّزة أكثر ملاءمة لمراقبة وإدارة طرق الملاحة البحريّة.

عام 1988، تمَّ التوصُّل الى اتفاق اميركي– كندي حول التعاون في القطب الشمالي. وينصّ هذا الاتفاق على تحركات كاسحات الجليد الاميركية في الممرّ الشمالي–الغربي بموافقة كندية. إن هذا الاتفاق لم يعدِّل موقف اي من الحكومتين على الوضعية القانونية للممرّ. ولكن اعتداءات 11 أيلول عام 2001 غيّرت المعطيات حيث أصبحت الولايات المتحدة في الوقت الحاضر أكثر اهتماماً بمكافحة الإرهاب ونقل المتفجرات والقنابل القذرة. فمنذ ذلك الحين أصبح من المفضَّل منح الدولة الساحلية الصلاحيات الكاملة للسفن التي تسلكُ هذا الممرّ. [2]

ثالثاً– الجسر القطبي : Le Pont Arctique

لقد أدّى ذوبان الجليد الى ظهور طريق بحريّة ثالثة في منتصف المحيط المتجمّد الشمالي، والتي أُطلِقَ عليها اسم "الجسر القطبي" " Pont arctique". من الواضح أنّ هذه الطريق أقلّ شُهرَة من الممرّين السابقين باعتبارها لا تتعلَّق بمسالة العبور بين أوروبا وآسيا. فهذه الطريق تربط فعلياً مرفأ Mourmansk في روسيا بمرفأ تشرشل Churchill في كندا، مع الإحاطة بغرينلاند من الجهة الجنوبية. وبالتالي، تُصبِحُ الطريق الأقصر لنقل البترول الروسي إلى الأسواق الكندية والأميركية. وتدفع هذه الخصوصية الى خلق مشاريع تطوير المرافيء المعنية. إنما يبقى استخدام هذه الممرّات القطبية حتى الآن متواضعاً. [3]

---

[1] Hubert Fabre, NOUVEAUX CONFLITS : GEOSTRTEGIE ARCTIQUE, IERI.op.cit.

[2] Ibid.

[3] Jonathan Dupuis, Mémoire en Master : **Le developpement du trafic maritime articque et ses impacts**, op.cit.p.20

رابعاً– نقاط القوة والضعف في الممرّات البحريّة الشمالية:

1–نقاط القوة: من أهم نقاط القوة في الممرّات البحريّة الشمالية التالي:

أ– الإقتصاد في المسافة والوقت : يملكُ الممرّان القطبيّان ميزة أساسية، وهي اختصار المسافات بين آسيا الشرقية واوروبا الغربية. وبالتالي كسب الوقت الذي يُمكن أن يكون مُفيداً في إطار العولمة المعروفة في أيامنا هذه. وتتمثَّلُ هذه الامتيازات في تخفيض نفقات النقل وتأمين السرعة في إجراء عمليات التسليم بشكل يؤدي الى التقليل من كلفة التأمينات، ومعاشات الطاقم البشري وأسعار الوقود .

ب– تجاوز قنوات بنما، السويس ومالاكا : إنّ استخدام الممرّين القطبيّين يؤدي الى تجنُّب سلوك قنوات بنما والسويس ومالاكا التي تُستعمَلُ حالياً عن طريق الشحن لتربط شرق آسيا باميركا الشمالية او باوروبا الغربية. ومن المعلوم انه من سلبيات هذه القنوات: قِلَّة العمق (12م لبنما، 17م للسويس، 20م لملاكا)، مدّة الإنتظار للدخول اليها، وجوب تخفيض السرعة في الأماكن الحسّاسة، وأخيراً الازدحام ممّا يؤدي الى التأخير.

ت– السلامة السياسية والأمنية للمسارات البحريّة: لا يمكنُ تجاهل عامل السلامة السياسية والأمنية للطرق البحريّة، فإن استخدام الممرّات القطبية يجنّبُ سلوك المناطق الجغرافية الساخنة وغير المستقرَّة سياسياً وعسكرياً مثل منطقة الشرق الاوسط التي تشهدُ حروباً في عدّة دول، أو عمليات قرصنة في المناطق الواقعة بين الجزر الاندونيسية والماليزية، هذا عدا عن قرارات السلطات المحلية التي يُمكِنُ أن تُقفِلَ القناة للإستماع الى مطالبِها أو لفرض بعض الضرائب.

ث– تقديم الخدمات للسواح : يَسمحُ المرور بالمحيط المتجمّد الشمالي بتقديم الخدمات للسواحل التي لم تصِلها الخدمة حتى الآن. مثال على ذلك، فان المرور بالساحل الشرقي لشمال اميركا بالنسبة لحمولة آسيا الشرقية، يمكن ان يكون حلاً مربحاً أكثر من تفريغ الحمولة في الساحل الغربي ومن ثمّ نقلها عبر القطار او الشاحنات حتى الساحل الشرقي.

ج– الاستجابة جزئياً لحاجات النقل البحري العالمي : من الواضح، أنّ النقل والشحن البحري يُسيطران على التجارة العالمية. في المقابل، يُشيرُ مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية أنّ التجارة في تصاعد مستمرّ بسبب ارتباطها بالنمو الاقتصادي للدول المتقدمة والناشئة وبسبب عولمة الاسواق. على أثر ذلك، ظهرت حاجات جديدة تجاه ازدياد الطلب في النقل والشحن البحري. لذا يُمكنُ للقطب الشمالي بهذه الحالة أن يَستجيبَ جزئياً لهذا الأمر.[1] (أنظر الخريطة رقم 22).

2– نقاط الضعف: وتبرز أهم نقاط الضعف في التالي:

أ– عدائية المناخ القطبي : تبقى الشروط المناخية في القطب الشمالي قاسية شتاء: ليل دائم، رياح عاتية، برد قارس (أقل من $40C^{O}$–)، وضباب كثيف في الصيف مما يؤدّي الى تكوُّن الطوف الجليدي بشكلٍ دائم

---

[1] Jonathan Dupuis, Mémoire en Master : **Le developpement du trafic maritime articque et ses impacts**, op.cit. p.p.20–22.

في الشتاء، ليتكسَّر بعد ذلك في الصيف. كما يمكن أن ينجرِف الجليد بفعل الرياح أو التيارات، مما يتسبَّب بإقفال المضيق أو إجبار السفن من التخفيف من سرعتها، علماً أن التأخير بالوقت مُكلِف لجهة العقوبات المالية والمصداقية تجاه الزبائن. علاوة على ذلك، يؤدي ارتطام الصفائح الجليدية بعضها ببعض إلى إحداث موجات جليدية مرتفعة، مُشكِّلةً جدران حقيقيّة من الجليد يَصعَبُ اجتيازها حتى مع وجود كاسحات جليدية. وتكون الكتل الجليدية المنجرفة، حتى الصغيرة منها، عائمة وشديدة القساوة بحيث يصعب كشفها عبر الرادار مُشكِّلةً خطراً حقيقياً، وهذا ما يُجبِرُ السفن على السير بسرعة منخفضة (7 إلى 10 عقدة). فالميزة المتوخاة من اختصار المسافة عبر الطرق البحرية القطبية،لا يعني بالضرورة اختصار الوقت بسبب وجوب تخفيف السرعة. ومن الملاحظ أخيراً، أن الضباب والصقيع كثيف ومتكرِّر بكثرة في القطب الشمالي، ويمكن أن يصل تراكم الصقيع إلى عدة سنتيمترات، لذا يتمُّ اللجوء أحياناً إلى جرّافات صغيرة "Petits Buldozers" للتخلُّص من قشرة الجليد التي يمكن أن تُسبِّبَ ضرراً في التجهيزات مثل الرادارات والهوائيات .

ب–ارتفاع المدّ والجزر وتيارات مائية قويّة: يشهد الأرخبيل الكندي عملية مدّ وجزر وتيارات مائية قوية، علماً أن الخرائط البحرية وجداول المدّ والجزر تبقى غير دقيقة خاصة لدى الإبتعاد عن القناة التقليدية..

ت– قلّة العمق : إن قلّة عمق مضائق الطرق الجنوبية للممرّ الشمالي–الغربي (13م في مضيق Union)، وللممرّ الشمالي–الشرقي (7.6 م لمضيق Dmitri Laptev و13م لمضيق Sannikov)، يَفْرِضُ اللجوء إلى سفينة شحن من القياس الصغير لأعماق معتدلة. بالمقابل، تسمح قناة بناما بعبور السفن بعمق 18,30م إبتداءً من عام 2014، كما تسمح قناة السويس بعبور سفن عملاقة مثل ناقلات النفط بعمق 20,1 م .[1]

ث– عدم وجود موانئ توقف: إن معظم مشغّلي الحاويات يقومون بالدخول في موانئ توقف لزيادة حجم الصفقة. فالطرق من أوروبا الى آسيا عبر قناة السويس تشمل مرافئ توقف في الخليج العربي–الفارسي أو في الهند، بينما الطرق البحرية القطبية لا تقدِّمُ أية خدمة لأي مرفأ كبير وخاصة عبر الممرّ الشمالي–الغربي. إذن لا يُمكِنُنا مشاهدة ناقلات حاويات تُبْحِرُ قريباً بطريقة منتظمة في المياه القطبية. ثم ماذا سيحصل إذا تعرَّضت أية سفينة لضرر في القطب الشمالي بعيداً عن أي مرفأ؟ من هنا نرى أن القطب الروسي متموضع بشكلٍ جيّد بسبب انتشار عدد من المرافئ على طول الساحل السيبيري، بينما لا نرى في القطب الكندي أي مرفأ مع رصيف بين Voisey's Bay (Labrador) وبين Nome (Alaska) أي أكثر من 5 آلاف كم.[2]

ج– معدلات العبور: يُمكن القول إن عدد السفن المارّة بالطرق البحرية الشمالية لا يزال ضئيلا للغاية مقارنة بمعدّلات العبور بقناة السويس، إذ تمرُّ 17 ألف سفينة في البحر المتوسط سنويًّا عبر القناة من جميع

---

[1] Frédéric Lasserre, Passages arctiques et trafic maritime international,2008,
[PDF] archives-fig-st-die.cndp.fr>TLasserre, (accès 29/6/2017).

[2] Ibid.

الأحجام والأنواع، في مقابل 71 فقط في العام 2013 عبر الطريق الشمالية. ومن المتوقع أن تتأثر معدّلات العبور للطرق الشمالية بتصاعد التنافس الدولي بالهيمنة على القطب الشمالي. فروسيا هي الدولة المؤهَّلَة حالياً ببُنيتِها التحتية وامتلاكها العدد الأكبر من كاسحات الجليد لكي تؤدي الدور الأكبر في تيسير المرور على ممرّها الشمالي–الشرقي، وهو الأمر الذي تتحفَّظُ عليه أميركا وكندا اللتان تفتقران حالياً للبُنية التحتية وكاسحات الجليد.[1]

ح– الجدوى الإقتصادية: بالرغم من أن الطرق البحرية الشمالية أقصر من قناة السويس، فالأمر يتطلَّبُ مرافقة كاسحات للجليد بشكل مستمرّ حتى خلال فصل الصيف. فالجليد يُعيقُ الملاحة البحرية، وتبلُغُ تكلفة تأجير الكاسحة الواحدة 400 ألف دولار، بالإضافة إلى نفقات التأمين المرتفعة. لذا فإن السفن الصغيرة والمنفردة لن تستطيع استخدام الطرق الشمالية لارتفاع التكلفة مقارنة بسفن الحاويات الضخمة. كما أن الجدوى الاقتصادية ستكون أكبر إذا عَبَرَتْ السفن في شكل قوافل وليس بشكل منفرد لتوفير النفقات.[2]

خ–مسألة السلامة البحرية: تكمن الخطورة في أعمال القرصنة على بعض الطرق البحريّة التي تتزايد بإستمرار مما يرفع من كلفة التأمين، إضافة الى طرح مسائل عدة مثل تنظيم أعمال النجدة والإنقاذ في حالات الحوادث أو التلوث التي تبقى شبه غير متوفرة في المحيط ، ممّا يفترض وسائل مُكلِفة وموارد بشرية حيث الدول في الوقت الراهن لم تتخذ أية إجراءات جدِّية لتوظيفها. ان الأعمال الفاشلة في المياه القطبية الكندية دفعت باليقطة الى الصعوبات والتحدِّيات الموجودة اليوم في مسألة السلامة البحريّة. من هنا اتخذت بعض الدول خيار "العسكرة" أي عسكرة المحيط المتجمّد الشمالي .[3]

البند الثاني : التعاون القطبي

تُعتبَرُ كل من كندا، الدانمارك (غرينلاند)، الولايات المتحدة، فنلندا، إيسلندا، النروج، روسيا والسويد الدول القطبية الثمانية باعتبار أن الدائرة القطبية تمرُّ بأقاليمها. تتقاسم خمسة من هذه الدول صفة الدولة الساحلية للمحيط المتجمّد الشمالي وهي : كندا، الدانمارك، الولايات المتحدة، النروج وروسيا. وهي ليست حالة السويد وفنلندا اللتين يحدُّهما بحر البلطيق، كما ليست أيضاً حالة إيسلندا التي تُعتبَرُ واقعة في شمال الأطلسي (إنه موقع منتدى الدول الخمسة الساحلية، وهو الموقع أو الوضعية التي تعترض عليها إيسلندا بشدّة) . هذه الدول هي أساس العديد من المنتديات الدولية التي تشكّلُ نوعاً من الإدارة الدولية المحدودة في القطب الشمالي، وأهمها مجلس القطب الشمالي، المجلس الشمالي (الدانمارك–النروج–فنلندا–ايسلندا–السويد)، مجلس دول

---

[1] محمود بيومي، صراعات الهيمنة على القطب الشمالي بين الدول الكبرى، مركز الروابط للدراسات الاستراتيجية والسياسية.،2015. rawabetcenter.com/archives/2381 (acces 4/8/2017).

[2] المرجع نفسه.

[3] Mathilde Le Clainche, Frédéric Pesme, Arctique: une traversée strategique, op.cit.

بحر البلطيق، المجلس الأوروبي-القطبي لبحر بارنيت، المجلس الإقليمي لبحر بارنيت، وأخيرا تجمعات الدول الساحلية الخمسة للقطب الشمالي.[1] وسنكتفي بدراسة مجلس القطب الشمالي.

ويُعتبَرُ مجلس القطب الشمالي واحدٌ، بدون شك، من باكورة التعاون الإقليمي في القطب الشمالي، وهو يعني أيضاً التوقيع بين الدول الساحلية الخمسة على اتفاقية في أوسلو بتاريخ 15 تشرين الثاني 1973 للمحافظة على الدبب البيضاء، حيث قلّصَت هذه الإتفاقية الى حدّ كبير صيد الدبب القطبية، وفرضت حظراً مبدئياً على الصيد التقليدي للشعب المحلّي مع الحدّ من تجارة الدببة وتَرِكاتِهم مثل الجلد مع بعض الإستثناءات..[2]

ومن الملاحظ أن التعاون القطبي الإقليمي يعاني من الطابع الإستراتيجي للمنطقة، ومن الإحترار المناخي ومفاعيله على الجليد القطبي. إن هذا الأمر وضع القوى العظمى في وضعية الحرب الباردة. كما عملت كل من الولايات المتحدة، روسيا، والصين على تأكيد وجودها في كل المناطق الإستراتيجية في القرن الواحد والعشرين.[3]

أولاً- <u>مجلس القطب الشمالي</u> Le conseil arctique

يضمّ مجلس القطب الشمالي دول الدائرة القطبية الثمانية المذكورة كدول أعضاء ودول مراقِبة وعددها 12 وهي : المانيا، الصين، كوريا الجنوبية، اسبانيا، فرنسا، الهند، ايطاليا، اليابان، هولندا، بولونيا، المملكة المتحدة وسنغافورة.[4] تعودُ أصول هذا المجلس الى استراتيجية حماية البيئة القطبية النابعة من إعلان روفانيمي الذي تمَّ توقيعه عام 1991(Declaration de Rovaneimi) . وفي أعقاب هذا الإعلان، تمّ إنشاء هذا المجلس من خلال إعلان أوتاوا عام 1996 (Declaration d Otawa) بهدف التعاون في تنفيذ عدّة برامج إجمالية : برنامج مراقبة وتقييم، برنامج حماية البيئة البحريّة، برنامج الوقاية والتدخّل في حالات الطوارئ، برنامج المحافظة على الحياة البرية والحيوانية، إضافة الى التنمية المستدامة ورصد الملوثات. ثمّ أصبحت البرامج ضمن هذا المجلس "مجموعات عمل ".[5]

عام 2008، انخرطت الدول المتشاطئة الخمسة في إطار من التعاون فيما بينها انطلاقاً من اعلان ايلوليسات (Declaration d'Ilulissat 2008) ضمن ما يسمّى "مجلس القطب الشمالي" على ان يتم احترام مبادئ القانون الدولي في تحديد ومناقشة حدود الجروف القارية، بهدف تسهيل استغلال الموارد،[6]

---

[1] Mamère Noël, Rapport d'information sur **Les enjeux ecologiques, economiques et geopolitiques du changement climatique en arctique et en anarctique**..op.cit.

[2] Ibid.

[3] Hubert Fabre, NOUVEAUX CONFLITS : GEOSTRTEGIE ARCTIQUE, IERI, op.cit.

[4] Mamère Noël, Rapport d'information sur **Les enjeux ecologiques, economiques et geopolitiques du changement climatique en arctique et en anarctique**..op.cit.

[5] Hubert Fabre, NOUVEAUX CONFLITS : GEOSTRTEGIE ARCTIQUE, IERI, op.cit.

[6] Frédéric Lasserre, Frontieres maritimes dans l'arctique: le droit de la…,op.cit.

ودعم اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام 1982 (CNUDM) بالرغم من عدم تصديقها من قبل الولايات المتحدة كقاعدة قانونية لمعالجة النزاعات الحدودية البحريّة.[1]

فالمجلس، قبل كل شيء هو جهاز تعاوني على الصعيد الحكومي الدولي، مركزه مدنية Tromsø النروجية. يعقد إجتماعاته الوزارية كل سنتين. كما يتمّ تعيين الرئيس بالتناوب بين الدول الأعضاء لمدة سنتين، ويتمّ اتخاذ القرارات بالتوافق. وأخيراً، ينبغي أن يكون في هيكلية التعاون الحكومي الدولي ..[2] ويتمّ تعريفه أيضاً على أنه منتدى دولي على مستوى عالي مخصَّص لتشجيع وتطوير التعاون بين الدول المتشاطئة .. عملياً، يلتزم أعضاء المجلس القطبي بأهداف مشتركة ولكن مع مخاطر منخفضة، في حين أنهم يفضِّلون اعتماد حلولاً وطنية ضمن كلّ حالة بحالتِها. ان المجلس لا يرسل إلا توصيات أو إجراءات منسّقة غير تقليدية وغير مُلزِمة على الأرجح.

كما يضمّ المجلس، ضمن أجهزته الاستشارية، منظّمات من مجتمعات السكان الأصليين ومراقبين آخرين (دول غير قطبية، منظّمات دولية، منظّمات غير حكومية)، بدون منحهم حق التصويت في عملية اتخاذ القرارات. ولكن تمَّ إعطاء الشعوب المحلية فقط حق الفيتو التعطيلي في المجلس، وحصة إلزامية لممثِّلين عنهم ضمن مجموعات العمل.

في النهاية، ما زال مجلس القطب الشمالي متعثِّراً بإعتبار أن مبادراته مشتَّتة، إضافة الى أن عملية التنسيق والميزانية غير كافية، ولكنه يعكس علاقات القوى القطبية فيما بينها وعلاقات هذه القوى مع باقي العالم،علماً ان قرارات المجلس لا تكشفُ عن وجود طموح.[3]

في جوّ من التعاون بعد الحرب الباردة واستجابة لظهور اهتمامات بيئية، وضَعَ المجلس استراتيجية لحماية بيئة القطب الشمالي، كما أعلن الرغبة في احترام مصالح وطرق عيش السكان الأصليين. ثمّ وضَعَ برامج قيد التنفيذ، وأهمها برنامج الرصد والتقييم المعني بآثار الملوّثات البشرية، وبرنامج حماية البيئة البحريّة بهدف اتخاذ اجراءات وقائية ضد الملوثات البحريّة، وبرنامج تأهيل لحالات الطوارئ للوقاية والتدخّل، وأخيراً برنامج للمحافظة على النباتات والحيوانات القطبية .

والملاحظُ أيضاً دخول حديث لآسيا، علماً أن هذا الدخول معبِّرٌ ومتعلِّقٌ بالطبع بتوقّع فتح طرق بحريّة جديدة في القطب الشمالي. في هذا الصدد، تتمتَّع مشاركة سنغافورة كقوة تجارية بميزة خاصة، إذ يجب على المراقبين تبرير وضعِهم من خلال إسهامهم بنشاطات المجلس، وخاصة في البرامج العلمية وفريق العمل.

---

[1] Scott Borgerson, The coming arctic Boom, Foreign Affairs, op.cit.

[2] Mamère Noël, Rapport d'information sur **Les enjeux ecologiques, economiques et geopolitiques du changement climatique en arctique et en anarctique**..op.cit.

[3] Hubert Fabre, NOUVEAUX CONFLITS : GEOSTRTEGIE ARCTIQUE, IERI. op.cit.

ومع هذا، فإنهم غير مخوّلين للتعبير عن نظرتِهم اثناء انعقاد الإجتماعات الرسمية للمجلس.والجدير ذكره أنه هناك بعض المُنظّمات غير الحكومية الخيرية أو البيئية مراقبين أيضا مثل الصليب الاحمر الدولي...[1]

ثانياً– مستقبل السكان الأصليين :

هل تصبُّ عملية التصنيع وانتشار الصناعة في الأراضي القطبية في مصلحة الشعوب المحلِّية؟ بغض النظر عن المخاطر البيئية الحقيقية، أصبحت طريقة عيش السكان الأصليين التقليدية في القطب الشمالي مهدَّدَة على أثر انتشار المواقع الصناعية والعادات الاستهلاكية. ومن زاوية سياسية ووظيفية، يبدو أن الوضع متباينِ بفعل خليط الشعوب الذي يعيش في القطب الشمالي مانعاً من تشكيل هويّة قطبية موحَّدة .[2]

في كندا، فضّل الإسكيمو الدخول في منظومة "التطور"، أي أن يكونوا فاعلين بدلاً من أن يتمّ النظر اليهم على أنهم هامشيّين. قَبِلَ ممثّلوهم بالوضع، طالبوا، وكسبوا التعويضات. ولكن هذا الأمر لم يضمَن لهم البتّة المحافظة على طريقة عيشهم. إضافة إلى ذلك، فإن عملية استيعاب شعوب الإسكيمو "Inuits" وشعوب اسكيمو ماكينزي (Inuits de Mackenzie) أحدثت فساداً بين الشباب (بطالة، سكر، انتحار). بالمقابل، قاومت الشعوب السامية في شمال اسكندنافيا مشاريع البنية التحتية التعدينية، التي تؤثّرُ في عرقلة ارتياد ماشية الرنة الى المراعي .

عام 2005، قامت النروج بتوقيع قانون فينمارك (Finnmark Act) المتعلق بالعلاقات القانونية وإدارة الأراضي والموارد الطبيعية في مقاطعة فينمارك الواقعة في أقصى شمال شرق النروج، حيث منح هذا القانون للشعب السامي المشاركة في إدارة منطقتهم .[3]

أما في عام 1977، أسّسَ الإسكيمو المجلس القطبي للإسكيمو الذي مَثَّلَ شعوب ألاسكا، كندا، روسيا (Chukotka) وغرينلاند. بالمقابل، لدى الشعب السامي مجلس خاص بهم منذ العام 1956 (مع ممثليهم من روسيا، فنلندا، النروج والسويد)، الذي يُعبِّرُ عن آرائهم، ويُنظِّمُ اقتراحاتهم حول القوانين واللغة والثقافة. أما باقي الشعوب من السكان الأصليين، فإنهم مُمَثَّلون على المستوى الوطني .

تشملُ روسيا 41 من الشعوب القطبية (نينتس Nenets، اينتس Enets، دولغان Dolganes، ايفانس Evènes، يوكاغير Youkaguirs، تشوكتشس Tchouktches ...) منضوين ضمن جمعية تدعى "Raipon" التي يبدو أنَّ وضعَها حرجٌ جداً تجاه موسكو بسبب عدم قدرتها على تحدّي أو إحباط مخطّطات الكرملين: عام 2012، أمر وزير العدل الروسي الجمعية بالتوقف عن ممارسة نشاطاتها في مجال الصيد

[1] Mamère Noël, Rapport d'information sur **Les enjeux ecologiques, economiques et geopolitiques du changement climatique en arctique et en anarctique**..op.cit.

[2] Hubert Fabre, NOUVEAUX CONFLITS : GEOSTRTEGIE ARCTIQUE, IERI, op.cit.

[3] Ibid.

البرّي والبحري في أراضي شركة Gazprom الروسية. ليس لهذه الشعوب القطبية أية بدائل سوى الإخلاص أو التهميش (بدون شك الإثنين معاً). بالتأكيد انضمَّت المنظّمات المُمَثِّلة للسكان الأصليين بمنظّمات ومنتديات التعاون الإقليمي القطبي، علماً أن وضعهم كمراقبين لا يعطيهم حق إبداء الرأي. ولكن بأحسن الأحوال، تمكَّن السكان الأصليون من الحصول على قدرة بتأخير عملية التصنيع الحتمية المُضِرَّة لبيئتهم. [1]

ثالثاً– نتائج وحدود المُنظّمات القطبية التي تم إنشاءها :

تعتبِرُ التحليلات الجامعية التي تقودُها الدول القطبية الساحلية، أنّ للمُنظّمات القطبية الدولية القائمة نتيجة إيجابية، ولكنّها بالمقابل أظهرت صعوبة في إنشاء جهاز آخر .

عملياً، إن إنشاء نظام شامل، متكامل ومُلزِم للقطب الشمالي يفترض سلفاً تحديد الفاعلين المعنيّين. بعض المشاكل في القطب الشمالي تعني العالم بأسره، أو على الأقل كل البلدان التي تملِكُ قوّة اقتصادية (هذا هو حال السيطرة على انبعاثات غازات الإحتباس الحراري او الملاحة على الطرق البحريّة الجديدة في القطب الشمالي بفعل تراجع الجليد)، بينما لا يمكن مواجهة بعض المشاكل الأخرى إلا من قبل الدول الساحلية بالنظر الى القواعد الدولية التي تعترف بسيادتها. إضافة الى ذلك، وبالنظر الى تقاليد الدول القطبية مثل روسيا وكندا، فمن غير المرجّح أن تقبل هذه الدول التحرُّك نحو إدارة مشتركة ومتكاملة.[2] واذا ما تَّم طرح مسألة الإدارة الدولية (مفتوحة للدول غير القطبية)، لا يبدو أن أي من الدول القطبية جاهزة لهذا الأمر بحكم سعي كل دولة لتحقيق مصلحتها القومية .

ان تحليل النتائج المحقّقة من قبل المؤسسات القطبية القائمة، وخاصة مجلس القطب الشمالي يقود الى نتيجة مقبولة، إذ يجب الإعتراف لمجلس القطب الشمالي بعدّة استحقاقات. كما سبق ورأينا، أن المجلس خَلَقَ الإرادة للمحافظة على البيئة، وأَخَذَ بعين الإعتبار حقوق السكان الأصليين، كما استندَ على برامج عِلمية منذ نشأته، ثم سَهِرَ على أن يكون نِتاجَه السياسي مرتكز على خبرةِ عِلمية وواقعية. وهنا، يعتبر المدافعون عن عمل المجلس بأنه لا توجد أية مؤسسة دولية تعتمدُ في مواقفِها على نتائج عِلمية. ومع هذا كلّه، ليست جميع نتائج عمل المجلس مُقنِعة من خلال الآتي :

–اتفاقية 2011 حول الإغاثة والإنقاذ:

بداية، لم يتوصّل المجلس سوى الى اتفاقية وحيدة مُلزِمة قانوناً، وهي "اتفاقية التعاون والإنقاذ الجوية والبحريّة في القطب الشمالي" والتي تمَّ التوقيع عليها في Nuuk عاصمة غرينلاند عام 2011. ولكن هذه الإتفاقية

---

[1] Hubert Fabre, NOUVEAUX CONFLITS : GEOSTRTEGIE ARCTIQUE, IERI, op.cit.

[2] Mamère Noël, Rapport d'information sur **Les enjeux ecologiques, economiques et geopolitiques du changement climatique en arctique et en anarctique**..op.cit.

المفيدة جداً في نطاقها الخاص لم تؤدِ الى إنشاء منظمّة دولية جديدة. كما أن الأمر يتعلّق بشكل أساسي بتحديد مناطق المسؤولية لمختلف الدول، والتنسيق في عمليات الإنقاذ .[1]

–منتدى لتعبئة السكان الأصليين والدفاع عن مصالحهم :
هناك نتائج محقَّقَة من قبل مجلس القطب الشمالي فيما يتعلّق بالتعبئة السياسية للسكان الأصليين، وخاصة في الدور المعترَف به للمُنظّمات المُمَثِّلة لهم في إطار المجلس: (تأكيد وجودِها، ظهور وعي مشترك لشعوب القطب الشمالي، إظهار عدة إشكاليات بيئية للسكان الأصليين، الإهتمام بقضايا بيئية)، إلاّ أن الأخذ بعين الإعتبار مصالح السكان الأصليين في إطار المجلس تَقِفُ عند حدود امتيازات المجلس. ويبقى الرهان الأساسي للسكان الأصليين هو الحصول على الإعتراف بحقوقهم على أراضيهم وثرواتهم حيث يعيشون. انما مثل هذه القضايا تبقى من اختصاص السيادات الوطنية وليس المجلس.

–تأثير محدود للمجلس في إطار استغلال موارد الهيدروكاربور :
في مجالات أساسية متعلِّقة بالبيئة مثل استغلال ونقل الهيدروكاربور، قام المجلس برسم خطوط توجيهية غير مُلزِمة التي لا تسعى إلا الى استعادة المعايير التقنية الدولية وخاصة القوانين المُنَفَّذَة في إطار المنظمة الدولية البحريّة واتفاقية Oslo–Paris/OSPAR (المعنية بحماية البيئة البحريّة لشمال شرق الأطلسي)، والتي تُغطّي قسم من القطب الشمالي. ويبدو ان مساهمة المجلس في الآثار المُترتِّبة على البيئة نتيجة النشاطات المرتبطة بالهيدروكاربور محدودة، وتقتصرُ على إنتاج ونشر المعلومة والتوعية على القضية المطروحة علماً إن مشاركة المُنظّمات البيئية كمراقبين في المجلس يسمح بتحسين هذا النوع من المواضيع والوصول بشكل أسهل الى المعلومة والى صنّاع القرار.[2]

–غياب تأثير واضح لإنبعاثات غازات الإحتباس الحراري :
ان نتائج إشكالية التغيير المناخي مختلفة جداً، فهناك ضرورة لتعبئة الدول القطبية بسبب سرعة الإحترار المناخي في القطب الشمالي ونتائجه الكارثية على انبعاثات غازات الإحتباس الحراري. عملياً، إن الدول القطبية تتحمَّلُ المسؤولية لنصف هذه الإنبعاثات على المستوى العالمي نظراً لوجود الولايات المتحدة وكندا وروسيا من بين هذه الدول. والملاحظ أنه ضمن إطار المجلس، تم إطلاق برنامج تقييم التأثير المناخي في القطب الشمالي عام 2000، الذي أدّى الى تقرير عِلمي ووثيقة سياسية تتضمَّن توصيات عام 2004–

---

[1] Mamère Noël, Rapport d'information sur **Les enjeux ecologiques, economiques et geopolitiques du changement climatique en arctique et en anarctique**..op.cit.

[2] Ibid.

2005. كل هذا أظهرَ عمل هامّ ضمَّ أكثر من 300 رجل عِلميّ من 15 بلد مختلف، وفاعلين منخرطين ومُمَثِّلين عن السكان الأصليين والمصالح الإقتصادية. وتجدر الإشارة الى أن الولايات المتحدة هي البلد "القائد" المُكَلَّف بتنسيق البرنامج علماً أنها رفضت الإنخراط في إتفاقية Kyoto. ومن الواضح، أنّ وجود مثل هكذا برنامج في القطب الشمالي كان وسيلة فعاّلة للوصول الى مستوى معيَّن من النوعية والتعبئة لصنّاع القرار الأميركيين في موضوع التغيير المناخي. [1]

–احتمال تنظيم الصيد في القطب الشمالي ؟

في إطار مجموعة الدول الساحلية الخمسة، هل هناك احتمال تنظيم الصيد في القطب الشمالي المركزي؟ يجدر التذكير أيضاً بتقدّم ملموس ومستمرّ بين الدول الساحلية الخمسة، وليس في إطار مجلس القطب الشمالي، إذ إن هناك بيان لاحق لإجتماعاتهم المنعقدة في واشنطن عام 2013 يتطلّع الى مُنظمَّة مستقبلية لإدارة الصيد في وسط القطب الشمالي، مع تنفيذ تدابير مؤقتة مسبقاً. [2] كما يجب الترحيب بقيام الدول القطبية باعتماد موقف تعاوني لإنشاء شكل من أشكال المشاركة، وتسعى هذه الدول جاهدة لتأسيس هذا التعاون على أسُس عقلانية وعِلمِيّة .

أخيراً، يبدو أن الخيار هو حول إدارة إقليمية غير مُلزِمة بسبب ارتكازها على الإجماع والممارسة الحسنة أكثر منه على القوانين واحترام نطاق السيادة (الدفاع، الثروات المعدنية....)، بحيث يؤدي بشكل حتمي الى نتائج محدودة. ومن الواضح أن عِدّة أدوات متطوِّرة، (ومنها في إطار القانون الدولي للبحار) تؤدي الى اعتماد نصوص مُلزِمة، والتي تظهر بأنها أكثر فاعلية لتحقيق التقدُّم في حماية القطب الشمالي.[3]

---

[1] Mamère Noël, Rapport d'information sur **Les enjeux ecologiques, economiques et geopolitiques du changement climatique en arctique et en anarctique**..op.cit.

[2] Ibid.

[3] Ibid.

القسم الثاني: تبدل المشهد الجيوبوليتيكي المستقبلي بين القطب الشمالي والشرق الأوسط:

الفقرة الأولى: استراتيجيات الدول في الصراع على القطب الشمالي:

في ضوءِ ما بدأ يبرزُ في المنطقة القطبية الشمالية من أهميّة استراتيجية، تسعى الدول العظمى والدول المعنية للتسابق عليها خصوصاً أنّها لم تحدِّدُ كيفيّة استخدام هذه المساحة الشاسعة من الأرض والمياه وما تكتنزُها، ولم تحدِّدُ سبل التعاون وتقاسم الحقوق فيما بين البلدان المتنافسة على ثرواتها دون مشاكل. يتمُّ هذا التسابق على عدّة أصعدة منها القانوني، السياسي، الإقتصادي، العسكري وغيرها. وعلى ضوء هذه الوقائع والتطورات، كيف يبدو الصراع في المنطقة القطبية؟ وما هي استراتيجيات الدول المَعنِيّة خاصة بعد التحوُّلات التي تُساهِمُ في إمكانية الوصول لاستغلال موارد القطب الشمالي إضافة الى ظهور طرق بحرية جديدة؟

سأتناول في هذه الفقرة الإستراتيجيات والنشاطات العسكرية المتّبعة لكلّ من روسيا والولايات المتّحدة الأميركيّة كونهما الأقدر على القيام باستراتيجيات قد تؤدي الى صراع مستقبلي، وهو محور دراستنا. لكن وبما أن الدول الأخرى المتشاطئة في القطب الشمالي كان لها ردود فعل على الاستراتيجيات الروسية في المنطقة، فسيكون لنا عرض شامل عنها من خلال التالي:

البند الأول: التوجُّه الروسي نحو استراتيجية عسكرة القطب الشمالي:

أولاً–الإستراتيجية الروسية : روسيا هي الدولة التي تملُكُ حوالي نصف أراضيها وسواحلها الطويلة في القطب الشمالي. وهي تُعتبَرُ القوَّة الأولى في المنطقة، ولديها كل المصلحة في استغلال موارد القطب الشمالي، إضافة إلى تَمتُّعِها في استخدام الممرّ الشمالي–الشرقي .

1– القطب الشمالي منطقة مهمّة بالنسبة لروسيا: " بيتُنا ومستقبلُنا " :

وفق رئيس الوزراء Medvedev، تُمثِّلُ الموارد المتأتِّية من القطب الشمالي بحوالي 10 % من العائدات المرتبطة بالهيدروكاربور الروسي. [1] فعلياً، يُمثِّلُ القطب الشمالي 15 % من الإقليم الروسي، و20 % من إنتاجه المحليّ الإجمالي و25 % من صادراته (خاصة الغاز الطبيعي من موقع يامال)، ويقطِنُه 2.5 مليون من السكان. لهذا السبب وصف السفير الروسي Anton Vassiliev القطب الشمالي على أنه "بيتُنا ومسقبلُنا". [2] إن المنطقة القطبية الروسية أساسية بالنسبة لروسيا، علما ان التوقّعات التي يسبّبُها الإحترار المناخي في المنطقة يمكن أن يُفيدَ روسيا أولاً، سواء فيما يتعلّق بثروته السمكية في بحر بارينت أو بموارده

[1] André Gallotin, Arctique: Préoccupations européennes pour un enjeu global, Senat,2014. www.senat.fr > r 13-684-notice. (accès 3/6/2017).

[2] Ibid.

الغازية خاصة في إقليم Yamal و Chtockman أو باستخدام الطريق الشمالية. لذا روسيا أمام تحدّيات عديدة تقنية،بيئية، ثقافية، وبالطبع سياسية. وهذا ما دفعَها إلى اعتماد استراتيجية تطوير المنطقة القطبية.[1]

2- استراتيجية تطوير المنطقة القطبية حتى العام 2020:

بتاريخ 2013/2/21 تمَّ التحقُّق من استراتيجية تطوير المنطقة القطبية من قبل الرئيس Poutine . وهذه الإستراتيجية هي تتويج لمشروع يعود إلى العام 2008، إذ إنه يعكُسُ تطوير المنطقة القطبية وإرادة السلطات الروسية بفتح المناطق القطبية وتطويرها. وهذا يعتمدُ على ثلاثة محاور : تحديد الحدود الجغرافية للمنطقة القطبية الروسية، تحديد سياسة عامة محدّدة من حيث التنظيم والتمويل، السهر للأخذ في الاعتبار الاستراتيجية القطبية في السياسات العامة الفدرالية والمحليّة. وهذا يتطلّب إعداد برنامج حكومي وتحديد التمويل اللازم بغية تثبيت الحدود الجغرافية للمنطقة القطبية الروسية، إضافة إلى إنشاء القوانين والهيكليات المختصّة بالقطب الشمالي بغية التطوير الإقتصادي والإجتماعي الذي يتناول الأمور التالية: تطوير الإستغلال التعديني، دعم قطاعات النقل والصناعة والطاقة، تأمين رؤوس الأموال اللازمة لضمان أمن الطاقة وتطويره، تحسين البنى التحتيّة للإتصالات، تنظيم علاقات العمل، وأخيراً حماية البيئة.
ولكن استراتيجية تطوير المنطقة القطبية حتى العام 2020، لا تشيرُ الى مفهوم "التنمية المستدامة". ويبقى تطوير هذه المنطقة تحدٍّ حقيقي لروسيا، فهي بحاجة الى التكنولوجيا والإستثمار من شركاء أجانب. [2]

3- ضرورة التعاون الدولي في القطب الشمالي :

يرى بعض المسؤولين الحاليين والسابقين إضافة إلى الباحثين الروسيين أن التعاون الدولي عنصر أساسي بغية النجاح في التطوير المستدام في القطب الشمالي وذلك لأسباب اقتصادية، علمية، بيئية وأمنية. لذلك، هناك ضرورة لوجود استراتيجية خاصة تشتركُ فيها الدول الساحلية (الولايات المتحدة، كندا، الدانمارك والنروج). فالقطب يجب أن يبقى منطقة مضبوطة النزاعات من خلال الحوار.
ويضيف Alexandre Piliassov مدير مركز الدراسات الإقتصادية القطبية والشمالية أن القطب الشمالي هو "مختبر إنساني للتعاون السلمي". بينما يَصِفُ Igor Ivanov (وزير الخارجية السابق من عام 1998 حتى عام 2004) القطب الشمالي على أنه : "مختبر شامل لنظام دولي جديد" حيث تتقاطع خطوط القوَّة للإشكاليات الدولية الكبرى، ومنها التنمية الإقتصادية وحماية البيئة، تحسين مستوى المعيشة والمحافظة على التقاليد الثقافية، التعاون بين الحدود والدفاع عن المصالح الوطنية للدول. [3]

---

[1] André Gallotin, Arctique: Préoccupations européennes pour un enjeu global, op.cit.

[2] Ibid.

[3] Ibid.

4- الإرادة الروسية في استعادة وجودها العسكري في القطب الشمالي:

شهدت القوات الروسية المتمركزة في Mourmansk وArkhangelsk في القطب الشمالي جهداً بوتيرة بطيئة في إعادة البناء والإصلاح والتحديث. إضافة إلى ذلك، استأنفت روسيا طلْعاتِها الجوّية ودورياتها البحريّة الاستراتيجية: ففي عام 2009،عاودت الغواصات الاستراتيجية عملياتها تحت الجليد القطبي بذريعة تأمين حماية الحدود الشمالية وسلامة البنى التحتية للطاقة وسلامة الطريق التجارية الشمالية-الشرقية. كما قامت السلطة الروسية باتخاذ عدّة قرارات متعلّقة بإعادة نشر قوّاتها في الشمال :

ففي أيلول من العام 2013، أعلن الرئيس بوتين إعادة فتح قاعدة عسكرية قديمة في جزر Nouvelle-Siberie وتأهيل مطارِها، حيث قامت باستقبال القوات العسكرية وخبراء الأرصاد الجوّية. كما قامت وزارة الدفاع بتشكيل ألوية قطبية (3 ألوية، ثمّ لواءان، ويبقى هذا الأمر غير كافٍ نظراً لاتّساع المدى المفترض مراقبته). ويتطلّب هذا المشروع إعادة تجهيز كامل أكثر تكيُّفاً مع الشروط المناخية القاسية بهدف حماية المصالح الروسية.

في 10 كانون الأول من العام 2014، برَّرَ الرئيس بوتين التواجد العسكري الروسي في القطب الشمالي من خلال دعوته إلى غزو كلّ ما يَرقى إلى "حدود جديدة". ثمّ قام وزير الدفاع الروسي "Serguë Choïgou" بعد عدّة أيام بتكليف رئيس الأركان بإلقاء نظرة على البنى التحتية العسكرية بهدف نشر الوحدات في القطب الشمالي.[1] ثمّ توالت التصاريح :

قام الطيران البحري للأسطول الشمالي بطلعاته من مطار "Temp" بهدف جمع المعلومات حول الطوف الجليدي. ثمّ أعلن نائب رئيس الوزراء Dmitri Rogozine المُكلَّف بالمجال العسكري-الصناعي لوكالة الأنباء الروسية RIA في 2014/1/21 أن صناعة الدفاع سوف تصبح جاهزة لاستخدام التكنولوجيا والسلاح المُتكيّف مع الشروط المناخية القطبية القاسية. بعدها أعلن نائب رئيس الأكاديمية الروسية للمشاكل الجيوبوليتيكية Konstantin Sivkov لوكالة الأنباء الروسية RIA في 2014/1/24 عن إنشاء جهاز رادار للإرتفاعات المنخفضة وإطلاق صواريخ استراتيجية عالية الدقة. كما أشار Nikolaï Fedoriak النائب الاول لرئيس لجنة الأمن والدفاع لمجلس الإتحاد الفدرالي إلى ضرورة اتخاذ موقف استباقي وحازم في المنطقة لمواجهة الإمكانيات المتصاعدة للولايات المتحدة بهدف الدفاع عن المصالح الإقتصادية لروسيا. وأكّد Alexeï Feneko مدير الأبحاث في معهد مسائل الأمن الدولي أن الولايات المتحدة تشارك بنشاط متزايد في مناورات عسكرية منظَّمة من قبل الدول الإسكندنافية. وصرّح Alexandre Charavine مدير معهد التحليل السياسي والعسكري أن: "روسيا ليست بحاجة إلى وحدات عسكرية كبيرة في القطب الشمالي

[1] André Gallotin, Arctique: Préoccupations européennes pour un enjeu global, op.cit.

حيث يُصبح من المستحيل نشرَها، إنما ينبغي وجود عملية ردع" . بينما يقدِّرُ Andreï Zagorski رئيس قسم نزع السلاح وضبط المنازعات في معهد العلاقات الدولية في موسكو (MGIMO) ان احتمال وقوع نزاع في القطب الشمالي "منخفضة جداً"، ولكن المحافظة على توازن عسكري بوجه الولايات المتحدة يبقى أمراً أساسياً ولا يُستغنى عنه. وإن مراقبة الطريق البحريّة تقع على عاتق جهاز الأمن الإتحادي الذي يملكُ عدّة محطّات على امتداد الحدود القطبية لروسيا، وإحدى عشر معسكراً جديداً لغاية 2020.[1]

خلاصة: يجب تفسير تعزيز التواجد العسكري الروسي في المنطقة القطبية على أنه تنفيذ لرؤية شاملة تمَّ الإعلان عنها منذ العام 2010 ضمن "استراتيجية وطنية للأمن لغاية العام 2020" وهي بمثابة "عسكرة القطب الشمالي". وبما أن الجهود المبذولة في عملية الدفاع هامة في المنطقة، يقتضي على روسيا ان تعزِّز موقفها الردعي بسبب اتّساع إقيلمها المُفترض تغطيتِه .[2]

ثانياً- النشاطات الروسية :

عملياً، من المستحيل أن يتمّ اختصار المنطقة بالدائرة القطبية فقط دون الأخذ بعين الإعتبار عناصر أساسية للتحليل مثل القاعدة العسكرية الأميركية في "Elmendorf" (ألاسكا) حيث تُقلِعُ الطائرات الحربية وطائرات التجسس والمراقبة وتجولُ فوق القطب الشمالي، أو مثل القاعدة الكندية في "Bagotville" (كيبك) التي تأوي الطائرات الحربية CF-18 التابعة لقيادة دفاع الفضاء الجوي لأميركا الشمالية "NORAD" "نوراد" أي (North American Aerospace Defense Command). ونستنتج في مجال هذه الدراسة المواقع الجغرافية الدائمة في علاقتها مع المنطقة القطبية على المستوى التكتيكي والإستراتيجي، مثال على ذلك القواعد الجويّة للطائرات التي تحلّق فوق المنطقة القطبية وشبه جزيرة "Kamchatka" في أقصى الشمال الروسي، حيث توجد قواعد الأسطول الروسي للمحيط الهادئ.[3] ان انفتاح القطب الشمالي على تواجد دولي واسع النطاق، عزَّز الشعور باحتواء أو تطويق روسيا.[4] وهذا ما ما يعطينا فكرة عن نظرية الإحتواء لجورج كينان بعد انهيار الإتحاد السوفياتي. (أنظر الخريطة 23) .

بموازاة ذلك، يتضمن النشاط الروسي في القطب الشمالي التالي :

1-عنصر جوي: لقد عاودت القاذفات الإستراتيجية الروسية بالتحليق في القطب الشمالي حتى حدود المجالات الجويّة الغربية منذ الإعلان المفاجئ للرئيس فلاديمير بوتين عن ذلك بتاريخ 2007/8/17.

---

[1] André Gallotin, Arctique: Préoccupations européennes pour un enjeu global, op.cit.

[2] Ibid.

[3] Frédéric Lasserre, **Passages et mers arctiques: Géopolitique d'une région en mutation**,Presses de l' Université de Quebec,Quebec,2010,99-117.

[4] André Gallotin, Arctique: Préoccupations européennes pour un enjeu global, op.cit.

إن إستئناف مهام التدريب على القاذفات الإستراتيجية فوق المجال الحيويّ الدولي، هو بدون شكّ أحد مظاهر النشاطات الروسية الناشئة مجدداً. كما يصعب إعطاء رقماً دقيقاً للطّلعات الروسية إبتداءً من العام 2007. ويبقى المظهر العام لهذه المهام كلاسيكية، ولكن يصطحبها أحياناً طائرات مُمَوِّنة للوقود تسمَّى "إيلوشين" Ilyushin-78 Midas، أو طائرات قاذفات لقنابل إستراتيجية Tupolev-160 Blackjack، علماً أن 14 منها هي حالياً في الخدمة الفعلية حيث تقلع من قاعدة Engels 2 قرب Saratov. وفي بعض الأحيان تقوم بعض الطائرات الحربية Tu- 22 M Backfire و Tu-95 Bear H بالطيران الإستراتيجي من خلال الإقلاع من أربعة مطارات أخرى في قلب روسيا. كما تقوم أسراب الطائرات الروسية بالطيران بمسافة 2500 كم تقريباً على طول الإمتداد الشمالي مُلْتَفَّةً حول المجال الجوي النروجي. وتختلف أيضاً خطوط الطيران: ففي بعض الأحيان تنحرف بعض الطائرات الى الجنوب وتتَّجِهُ نحو بريطانيا عبر بحر النروج وصولاً الى خليج Gascogne، فيما تستكملُ أخرى مهامَها وفق طريق شمالية- قطبية وصولاً الى القطب الشمالي الكندي أو الأميركي، بينما تتّجِهُ البعض الآخر منها نحو شرق ألاسكا وفوق سيبيريا.[1]

يتمّ ملاحقة الطائرات الروسية برادارات حلف الشمال الأطلسي المتمركزة في شمال النروج، وبرادارات قيادة دفاع الفضاء الجوي لأميركا الشمالية NORAD في النصف الدائري الغربي، وبردارات الطائرات E-3B Sentry AWACS التي تُغطِّي الإقليم. وقلّما تكون المسافة المقطوعة أقل من 10 آلاف كم ، لذا غالباً ما يلجأ الروس الى التموين في الجوّ.

كذلك، قامت الطائرات الروسية بـ32 مهمّة من هذا النوع عام 2008 مقابل 47 مهمة عام 2007. بالمقابل، يتمّ اعتراضها في المجال الجوي الأوروبي من قبل الطائرات الحربية النروجية F-16 المتمركزة في Bodø، ومن قبل طائرات سلاح الجوي الملكي الإسكتلندي "Tornado" و"Euro-fighter Typhoon" لدى اقترابها من المجال الجوي البريطاني، ومن قبل طائرات F-16 الدانماركية أيضاً. وعند قيام الطائرات الروسية بالإقتراب من المجال الجوي لشمال أميركا، تقوم الطائرات الحربية الأميركية F-15 Eagle و F-22 Raptor المتمركزة في Elmendorf (ألاسكا) باعتراضها، والأمر مماثل للطائرات الكندية الحربية CF-18 المتمركزة في Bagotville (Quebec) وفي Cold Lake (Alberta). كما يتمّ تعقُّب الطائرات الروسية عبر الرادارات على ارتفاع عالٍ، ولكن المشكلة تكمن في حال عمدت الى التحليق على ارتفاع منخفض دون مستوى تغطية رادارات الحلف الأطلسي. إن القاذفات الروسية مزوَّدَة بشكل أساسي بصورايخ بعيدة المدى دون سرعة الصوت من نوع Raduga Kh 55 (وفق تصنيف الحلف الأطلسي) بمدى 2500 كم على ارتفاع منخفض جداً، ونظام تحكُّم متطور قادر على حمل رأس نووي، علماً أن هامش الخطأ المحتمل لا يتجاوز 25 متراً. وكل جهاز يحمِلُ عدة صواريخ (حتى 12 صاروخ بالنسبة الى Tu-160) مما يجعل

[1] Frédéric Lasserre, **Passages et mers arctiques: Géopolitique d'une région en mutation**,op.cit.

الدوريات الروسية قادرة على القيام بضربات تكتيّة تقليدية أو نووية فعّالة جداً. في نهاية صيف 2008 تمَّ تسجيل رقم قياسي في الطلعات الإستراتيجية بالغة الدلالة، مع مناورات لـ34 آلة عسكرية مثل Tu-160، Tu-22M، Il-78 بالإضافة الى طائرات حربية متطورة مثل SU-27-Flanker و31 MIG المتمركزة في شبه جزيرة KOLA . [1]

والجدير ذكره أنه بتاريخ 14 تشرين الثاني من العام 2016، أفاد "سيرغي بويف" كبير مُصمِّمي الرادار الروسي العملاق عن اختتام تجربة رادار "فورونيج دي أم" التابع للنسق البري في منظومة الإنذار المبكر القادر على اكتشاف الطائرات والصواريخ الباليستية والمُجَنَّحَة على مدى بعيد (من 100 إلى 6000 كيلومتر) وارتفاع عال حتى 4000 كيلومتر. وفي سبيل تجربة الرادار يتمُّ تجهيز موقع خاص به على قمة جبل يقع في مقاطعة مورمانسك ويعلو فوق سطح البحر بحوالي 400 متر، الأمر الذي يضمن السيطرة الرادارية التامة على منطقة القطب الشمالي المُعَرَّضة احتمالاً لهجوم صاروخي. وبوسع هذا الرادار تحديد موقع إطلاق صاروخ ومرافقة 500 هدف في آن واحد بعد الإطلاق،علماً أنه يعمل بمجال الموجات الدسيمترية. ويُذكَرُ أن رادارات "فورونيج" من الجيل الجديد قد باشرت أداء المناوبات القتالية في مقاطعات "لينينغراد" و"إركوتسك" و"كالينينغراد" و"كراسنودار" الروسية. وتُخطِّطُ وزارة الدفاع الروسية للانتهاء من نشر شبكة الرادارات من هذا النوع بحلول عام 2018. [2]

2-عنصر بحري: وهذا يعني الغواصات الإستراتيجية، إذ يشكِّلُ القطب الشمالي ملاذاً لغواصات الصواريخ الباليستية (SNLE: sous-marin nucléaire lanceur d'engins) التي تُعتبَرُ العنصر الأساسي للردع النووي الأميركي، الروسي، الفرنسي والبريطاني بسبب قدرته على القيام بالضربة الثانية، ومسرحاً للغواصات التكتية التي تعملُ على تحت الجليد. وهذان أمران حيويّان لعمليات الغواصات الروسية. ومن المعلوم أنه مع نهاية الخمسينات، شكّل القطب تحدٍّ كبير لحرب الغواصات .

فبالنسبة لروسيا، هذه المنطقة هي ملاذ ومنطقة عبور في الوقت نفسه:

-ملاذ: باعتبار أن القطب الشمالي القريب (أي البحر الأبيض وبحر كارا) يشاركُ في استراتيجية "المعقل"، "Strategie du Bastion" سامحاً للغواصات ذات الصواريخ الباليستية الروسية من القيام بدوريات الردع في بيئة محميّة من الغواصات النووية الهجومية للحلف الأطلسي. عملياً، تسمح قرب المسافة للقواعد الجويّة

---

[1] Frédéric Lasserre, **Passages et mers arctiques: Géopolitique d'une région en mutation**,op.cit.

[2] نوفوستي يفغيني دياكونوف ، تجربة رادار روسي عملاق مضاد للصواريخ - RT Arabic،2016.
https://arabic.rt.com/news/849790-رادار--مضاد-الصواريخ/ (acces 9/10/2017).

والبحريّة الروسية بالقيام بدوريات حماية عديدة من قبل السفن والغواصات الهجومية، والغواصات الديزلية والطائرات الروسية المتمركزة في أرض تشكِّلُ عائقاً حقيقياً حول بحار شبه مغلقة وهي البحر الأبيض وبحر كارا. وهذا لم يمنع الغواصات الغربية من المجيء لجسّ فعالية الدفاعات الروسية في زمن الحرب الباردة .

–منطقة عبور للغواصات الروسية :

تم تصميم الغواصات الروسية حاملة الصواريخ الباليستية للعمل تحت الجليد، وعند الحاجة نزع الصواريخ الباليستية. ويشكِّلُ القطب الشمالي المكان المثالي للقيام بأول ضربة ضد نصف الكرة الأرضية الغربي بسبب قرب الأهداف التي تُقلّل من وقت مسار هذه الصواريخ، وهذا ما رأيناه في نظرية الردع. في هذا الإطار، تندرج معاودة نشاط الغواصات الروسية الى أبعد من وضع العلم على عمق 4 آلاف متر من سلسلة جبال Lomonosov عام 2008. بموازاة ذلك قامت الغواصة الروسية حاملة صواريخ باليستية من فئة Delta III تدعى "Riazan" بعبور القطب الشمالي لمدة 30 يوماً وصولاً الى شبه جزيرة "Kamtchatka" في أقصى شرق روسيا. فالبحريّة الروسية تقوم بتدريبات على الملاحة والرمي تحت الطوف الجليدي القطبي. [1]

3–<u>عنصر مساحي</u> : يتمثَّلُ العنصر المساحي من خلال الأسطول الشمالي الروسي، باعتبار أن القطب الشمالي هو منطقة عبور إلزامي له. وتتكثّف المناورات العسكرية من قبل الأسطول الروسي الشمالي منذ العام 2007 بسبب عبور الأساطيل الروسية بحر بارينت وبحر النروج. ولا يعتبر هذا العبور أساسياً في مناطق انتشار البحريّة الروسية المتواجدة في المحيط الأطلسي والبحر المتوسط.

كما تمَّ نشر مجموعة سفن بحرية–جوية لأول مرة حول حاملة الطائرات "Amiral Kouznetsov" عند نهاية الحرب الباردة . وخلال عامي 2007 و2008، أثَّرَ إيجاباً وبقوّة مرور هذا الأسطول الروسي على نشاط إنتاج البترول والحركة الجويّة في بحر الشمال.

أخيراً، تستجيب الطلعات الجويّة للقاذفات الروسية لمنطق عملاني وواقعي. فروسيا، وقبلها الإتحاد السوفياتي، لم تفصلْ، من حيث العقيدة، بين السلاح التقليدي والسلاح النووي التكتي بعكس الحلف الأطلسي. بل إن السلاح النووي الروسي كان يُعتبَرُ وسيلة للتعويض عن الخلل والتقصير الحاصلين في القوى التقليدية الروسية. تعزّزت هذه العقيدة منذ نهاية الحرب الباردة بهدف الأخذ في الحسبان الضعف المتزايد للمنظومة التقليدية الروسية مقارنة مع تلك الموجودة لدى الحلف الأطلسي.[2]

---

[1] Frédéric Lasserre, **Passages et mers arctiques: Géopolitique d'une région en mutation**,op.cit.

[2] Ibid.

البند الثاني: الإهتمام الأميركي الحديث بالقطب الشمالي :

أولاً–الاستراتيجية الأميركية في القطب الشمالي:

الولايات المتحدة الأميركية، القوَّة الأولى في العالم والدولة القطبية من خلال ألاسكا، تمتلكُ مصالح جوهرية في القطب الشمالي، علماً ان الإحترار المناخي وتداعياته جَذَبَ اهتمامها .

1– دولة قطبية : بناء على توجُّه رئاسي منذ العام 2009، تُعرِّفُ الولايات المتحدة نفسَها على أنها "دولة قطبية مع مصالح عليا متنوِّعة في المنطقة". ثلاثة أمور تثيرُ اهتمام الولايات المتحدة: الأمر الأول اكتشاف حقول جديدة من الهيدروكاربور في ألاسكا ممّا يعزّزُ عزم الإدارة الأميركية بالإستقلالية في الطاقة، فألاسكا تحتوي على ثلث الثروات الغير مكتشفة من البترول في القطب الشمالي، إضافة إلى 6 ترليون م^3 من الغاز الطبيعي من أصل 47 تريليون المحتمل توقُّعِه.الأمر الثاني يتعلَّق بالموقف الأميركي حول الوضع القانوني للممرّين البحريين الذي يدعو الى حريّة الملاحة في أعالي البحار وحق المرور بدون عقبات في المياه والمضائق الدولية باعتبارهما ممرّين استراتيجيين.الأمر الثالث يتجسَّدُ بالتحدّي الأمني في القطب الشمالي من خلال التهديدات من ضربات باليستية أو نووية، خاصة تلك المتعلِّقة بالإستفزازات النووية والباليستية المستجِدَّة لدولة كوريا الشمالية .[1]

2–الاستراتيجية الوطنية من أجل المنطقة القطبية : تمَّ نشر الاستراتيجية الوطنية الجديدة من أجل المنطقة القطبية في 2013/5/10، حيث تضمَّنت ثلاثة خطوط عمل أساسية :

أ– تأمين تعزيز المصالح الأميركية في مجال الأمن : وهذا يعني السماح بممارسة الطيران الجوّي والملاحة البحريّة والتجارة القانونية في المناطق الدولية والتعرُّف على المنطقة من خلال البحث العلمي، وتطوير البنى التحتية والقدرات الأميركية.

ب– ضمان إدارة مسؤولة عن المنطقة : أي حماية البيئة القطبية وثرواتها، استغلال هذه الثروات مع المحافظة على البيئة، وإنشاء إطار متكامل لإدارة القطب الشمالي.

ج– تعزيز التعاون الدولي : أي البحث عن تسوية ثنائية أو متعدِّدة الأطراف. هذه الوثيقة تركّزُ على مبادئ، يجب ان توجِّه السياسة الأميركية في القطب الشمالي من خلال ضمان الأمن والسلم في هذه المنطقة خالية من أي نزاع واللجوء إلى المعلومة الأفضل بغية اتخاذ القرارات، وتطوير الشراكة مع باقي الأطراف المعنية (ألاسكا، الدول القطبية، القطاع الخاص)، والتنسيق مع شعوب ألاسكا في عملية اتخاذ القرار. كذلك الأمر، فان قسم الأمن الداخلي (DHS: Departement of homeland security) والبنتاغون قاما بنشر استراتيجيتهما الخاصة على التوالي في 2013/5/21 و2013/11/22، وجاءتا متشابهتان لهذه الوثيقة.[2]

---

[1] André Gallotin, Arctique: Préoccupations européennes pour un enjeu global, op.cit.

[2] Ibid.

3- شبكة متنوّعة من البنى التحتية:

يحتوي المنحدر الشمالي لألاسكا عدّة حقول نفطية قريبة من الشاطئ، ومنها حقل Alpine، حقل Kuparuk وحقل Prudhoe Bay،إضافة إلى الإحتياط الوطني النفطي لألاسكا. كما بدأ العمل بخط أنابيب النفط من حقل Prudhoe Bay حتى مرفأ Valdez. بين عامي 2012 و2017 سمحت إدارة أوباما بالتنقيب في شمال ألاسكا وفي بحر Beaufort وفي بحر Tchouktches. في الشهر الخامس من العام 2013، طالَبَ حاكم ألاسكا "S. Parnell" بإطلاق عملية استكشاف في هذه المنطقة بهدف رسم خريطة جديدة للموارد مع إمكانية الحصول على رخص للتنقيب، علماً أن البيانات الأخيرة عن الزلازل تعود لعام 1987. وفي هذا العام تمَّ افتتاح منجم الزنك "Red Dog" الذي شكّلَ بُنيَة تحتِيّة إضافية متعلِّقة بالموارد في المنطقة بما أنه ينتج 10 % من الزنك العالمي وكمية كبيرة من الرصاص. [1]

4- موقف أقل عملانية بالنسبة للدول القطبية المجاورة :

تجاه التحدّيات في القطب الشمالي، تبدو الولايات المتحدة الأميركية متأخِّرة عن جيرانها: ففي سياق القيود المفروضة على الميزانية والتركيز على مناطق أخرى، لا يُمثِّلُ القطب الشمالي من أولويات الإدارة الأميركية بخلاف روسيا وكندا والنروج التي تجعل من القطب الشمالي حجر أساس لسياساتها الخارجية حتى جزء من هويَّتِها، بينما تبقى الولايات المتحدة الدولة القطبية الوحيدة التي لا تَمْلُكُ إطاراً استراتيجياً مفعّلاً. إضافة إلى ذلك، لم تقدّمُ واشنطن لهذه المنطقة سوى القليل من الوسائل الجديدة التي تسمح بتكييف جهازِها الموجود، كما لا تملك أية مقاربة قانونية قويّة تسمح لها بتعزيز موقِفِها . [2]

انتظرت الإدارة الأميركية الولاية الثانية لأوباما لإعلان إطاراً لاستراتيجيتها التي أضيفت إلى التوجُّه الرئاسي للرئيس بوش والتي حَكَمَتْ السياسة الأميركية في القطب الشمالي. ثمّ قام البيت الأبيض بالإعلان عن خطة عمل خالية من أهداف مرحلية وأعمال حسيّة، والتي بنظر الكثيرين، تهدُفُ إلى رسم واقع حال القطب الشمالي وحاجاته حتى العام 2014 دون معالجة البعد المالي .

وَصَلَتْ الوكالات الأميركية إلى نتيجة مفادها عجز القدرات الأميركية الحالية من التحديث. وأعلن سكرتير الدفاع الأميركي في حوار معه لـ Halifax الأخبار، أنه تمَّ ترحيل المُعضِلة بين القيود المفروضة على الميزانية وبين الإرادة الأميركية في إثبات وجودها في القطب الشمالي. لذا من المفترض إقرار عدّة موازنات أساسيّة، خاصة مسألة أسطول كاسحات الجليد الذي يعاني من وضع حرج بهدف الإستجابة الى تحدّي

---

[1] André Gallotin, Arctique: Préoccupations européennes pour un enjeu global, op.cit.

[2] Ibid.

السلامة البحريّة أو عمليات البحث والإنقاذ. وهذه المسألة هي محط اهتمام ممثِّلي المنطقة القطبية من خلال اقتراح قانون للسيناتور الديمقراطي في ألاسكا Mark Begich الذي يسعى إلى إقتناء 4 كاسحات جليد. [1]
إضافة إلى ذلك، هناك ثغرتان قانونيتان تطرحان مسألة قراءة الاستراتيجية الأميركية في القطب الشمالي :
أ- الثغرة الأولى: إذا كانت الولايات المتحدة تعترِفُ بإتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982 التي دَخَلَتْ حيّز التنفيذ عام 1994، فإن عدم التصديق عليها يُعرقِلُ الدفاع عن مصالحِها. فلا يمكنُها تقديم طلب للمطالبة بالجرف القاري الموسّع لدى لجنة الجرف القاري المكلَّفة دراسة الطلبات ووضع البعض خارج اللعبة. والجدير ذكره، ان دعوة الرئيس السابق باراك أوباما للإنخراط في تصديق الإتفاقية كانت قد دَخَلَتْ في الاستراتيجية الجديدة التي أعدَّها، ولكن الكونغرس رفض التصديق عليها باعتبار أن معظم المعارضين في الكونغرس هم جمهوريون الذين يرون في الإتفاقية انتهاكاً للسيادة الوطنية الأميركية وتؤسِّسُ لبيروقراطية تعملُ بعكس المصالح الأميركية .
ب- الثغرة الثانية: ان إرادة الكونغرس التي تقضي بعدم الإرتباط بجهاز دولي مُلْزِم في قضايا المناخ وخروج الرئيس ترامب من اتفاقية باريس للمناخ، تعزّزُ غياب القائد الأميركي، وتساهمُ في تشويه رسالة الإدارة في الدفاع عن المنطقة الشمالية .[2]

5- إرادة للتركيز على التعاون :

أ- لتعاون متعدِّد الأطراف على نطاق واسع في القطب الشمالي: في مختلف الاستراتيجيات في القطب الشمالي، ركّزت الولايات المتحدة بشكلٍ منهجيّ على مُقاربَة تعاونِيّة ومتوازِنة تاركة المجال واسعاً للمنتديات المتعدِّدة الأطراف من خلال المراجعة الرباعية للدفاع (مراجعة كل 4 سنوات للأولويات الإستراتيجية الأميركية في آسيا وأوروبا والشرق الأوسط إضافة الى مكافحة الإرهاب)، أو من خلال تصريحات John Kerry في الإجتماع الوزاري في مدينة كيرونا السويدية، أو حوار Chuck Hagel لـ Halifax الأخبار حول موضوع التعاون. في موضوع الإدارة، منحت الولايات المتحدة مكانةً بارزةً لمجلس القطب الشمالي. وبالرغم من عدم وجود ميل لدى الولايات المتحدة لانشاء المجلس في العام 1996، إلا ان هذه المنظمة تمثِّلُ التوجُّه الطبيعي والشرعي لمعالجة تحدّيات المنطقة. والدليل على ذلك انتقال هيلاري كلينتون مرَّتين إلى المجلس: الأولى عام 2011 على أثر الإجتماع كل سنتين في مدينة Nuuk الدنماركية، والثانية عام 2012 إلى Tromsø النروجية. كما شارك John Kerry في المؤتمر الوزاري الذي انعقد في Kiruna السويدية عام 2013.[3] أما على الساحة المتعدِّدة الأطراف، انتقدت الولايات المتحدة إعلان "Illulissat" بسبب استبعاد

[1] André Gallotin, Arctique: Préoccupations européennes pour un enjeu global, op.cit.

[2] Ibid.

[3] Ibid.

الدول القطبية الثلاثة الأخرى (السويد، فنلندا، ايسلندا) ومنظمات السكان الأصليين، باعتبار انها قادرة على لعب دور هام أكثر من الدول غير القطبية في المجلس. كما ان قيام دول مجلس القطب الشمالي بإبرام اتفاق أول حول عمليات الإنقاذ في البحر عام 2011 بهدف تنسيق جهود التعاون المناطقي وتقديم المساعدة، واتفاق آخر حول مكافحة التلوّث البحري من الهيدروكاربور عام 2013 شكّلا نجاحاً هاماً للمجلس حيث كان للولايات المتحدة دورٌ مشجّعٌ. بالمقابل ترفضُ الولايات المتحدة معالجة مواضيع الأمن في إطار المجلس، مُتَمَسِّكَةً بالأمن الوطني، باعتباره يقلّلُ من قوَّتِها بالنسبة للتحدّيات الأمنية في المنطقة. [1]

ب– لمقاربة ثنائية بناءة :

على المستوى الثنائي، بالرغم من اعتراف الولايات المتحدة بالنزاعات مع كندا (وضعية الممرّ الشمالي–الغربي، والنزاع على بحر بوفور) ومع روسيا (وضعية الممرّ الشمالي–الشرقي، الحدود البحريّة في بحر بيرينغ)، فانها تبحث أيضاً بتطوير مقاربة بناءة:

–مع كندا : تمَّ اعتماد مبدأ المراوحة أو "ستاتيكو" فيما خص الممرّ الشمالي–الغربي. ففي عام 1988، أبرمت الدولتان اتفاقية التعاون، دون ان تعدِّلَ واشنطن في موقفِها حول مبدأ حريّة الملاحة، ولكنّها التزمتْ بطلب الإذن قبل أي عبور لهذا الممرّ حيث كان يتمُّ الموافقة عليه دائماً. كما التزمت واشنطن بدعم الأعمال الشرطية لكندا انطلاقاً من الاهتمامات بالسلامة البحريّة. ويتجسّدُ التعاون بين البلدين من خلال محاولة إيجاد حلّ للنزاع القائم على بحر بوفور. كما يتجلّى التعاون العسكري من خلال العمليات المشتركة لخفر السواحل، والمشاركة التاريخية لكندا في قيادة دفاع الفضاء الجوّي لأميركا الشمالية (NORAD) ، وقيادة التمارين المشتركة، وتجديد اتفاقيتان عام 2012 حول التعاون في القطب الشمالي لثلاث قيادات. وأخيراً، يؤكِّدُ الإعلان عن الاستراتيجية الأميركية للبنتاغون في القطب الشمالي لـ Halifax الأخبار على متانة العلاقة بين الحليفين في قضايا القطب الشمالي .[2]

–مع روسيا : إن التعاون الأميركي مع روسيا في القطب الشمالي يأخذ طابعاً هاماً من خلال مراجعة عملية الدفاع كلّ 4 سنوات (Quadriennal Defense Review). وهذا يدلُّ على ضرورة البحث عن فرص للعمل مع موسكو حول القضايا المُستجِدَّة مثل مستقبل القطب الشمالي. ويُؤخَذُ على القطب على أنه مساحة جيّدة من التعاون الأميركي–الروسي ومن المفترض أن يستمرّ. وفي نيسان من العام 2013، عكست رسالة أوباما انتباه الرئيس بوتين حول السلامة البحريّة في مضيق بيرينغ، بهدف المحاولة لإطلاق علاقات ثنائية معقدّة، علماً أنه لم يتمّ الإنتهاء من الأزمة الأوكرانية .[3]

---

[1] André Gallotin, Arctique: Préoccupations européennes pour un enjeu global, op.cit.

[2] Ibid.

[3] Ibid.

ثانياً– النشاطات العسكرية الأميركية :

1–عنصر جوي: جاءت ردّة الفعل الأميركية مدروسة، إذ ذكرت بأنه لا يجب تفسير النشاطات الروسية كأنها تهديد. ومن المؤكد أنه في نهاية العام 2007، تمَّ نشر أولى الطائرات الحربية العملانية F-22 ضمن القيادة الجويّة لألاسكا في قاعدة "Elmendorf"، حيث بدأت الولايات المتحدة على الفور باستبدال طائرات F-15 في المهام الإعتراضية للطائرات الروسية في منطقة سيطرة قيادة دفاع الفضاء الجوي لأميركا الشمالية (NORAD) . وبالتالي شكّلت هذه الإجراءات رسالة سرّية وحازِمة لروسيا مفادها أن المعدات الروسية تبقى قديمة العهد بالرغم من تطويرها. [1] كما تُشكِّلُ أنظمة الدفاع الصاروخية وأنظمة الإنذار المبكر في القطب الشمالي، وخاصة في شمال القارة الأميركية (NORAD) عناصر هامة لنظام الدفاع والأمن الأميركي. كذلك، تُشكِّلُ القواعد العسكرية الثلاثة لسلاح الجو الأميركي (Thulé في غرينلاند، Fort Clear و Fort Greely في ألاسكا) جزءاً من الهندسة الأميركية العامة لنظام الدفاع الصاروخي. وبالرغم من أن القاعدة العسكرية Fort Greely كانت مقفلة منذ العام 1995، إلا أنها عادت وفُتِحَت عام 2004 واستقبَلَتْ طائرات اعتراضية بموجب خطة الدفاع الصاروخي الأميركي الذي أطلقها بوش حيث يتمُّ تعزيز هذا النظام حديثاً بوجه التهديد الكوري–الشمالي. وتأوي هذه القاعدة كتيبة الدفاع الصاروخي (49)، المركز الرئيسي لشبكة الإتصالات (59)، سرب الإنذار الجوّي (12)، وعناصر من خفر السواحل لألاسكا الوطنية. علاوة على ذلك، تُشكِّلُ قاعدة Thulé جزءاً من شكبة نظام الإنذار المبكر من الصواريخ الباليستية. (BMEWS: Balistic Missile Early Warning System)، وتؤمِّن راداراتها قدرة على المراقبة الجوّية والفضائية. كما تمَّ تجهيز محطة القوات الجوّية "Clear Air Force Station" برادار جديد من نوع SSPARS.

بالنتجية، عزّزت الولايات المتحدة دفاعاتها المضادة للصواريخ (ضمناً في أراضيها)، مع الإعلان عن نشر 14 صاروخ اعتراضي إضافي ضد الصواريخ المضادة في قاعدتها "Fort Greely" في ألاسكا . [2]

في نهاية الخمسينيات، قرَّرت الولايات المتحدة إنشاء قاعدة سرّية "camp century"، محفورة داخل جليد غرينلاند، بهدف وضع الأراضي السوفياتية في مرمى الصواريخ الباليستية الأميركية. ان الفكرة صحيحة، ولكن لم يفكِّرُ أحداً بذوبان الجليد. إنه مشروع "دودة الجليد" "Ice Worm"، وهو أحد الأسرار الأكثر تكتماً منذ الحرب الباردة، والذي يهدِّدُ بكشفِهِ ذوبان الجليد في السنوات القادمة.[3]

---

[1] Frédéric Lasserre, **Passages et mers arctiques: Géopolitique d'une région en mutation**,op.cit.

[2] André Gallotin, Arctique: Préoccupations européennes pour un enjeu global, op.cit.

[3] Yohan Blavignat, Au Groenland, une base militaire secrète americaine refait surface,2016. www.lefigaro.fr>ACTUALITE>International. (acces 3/6/2017).

2-<u>عنصر بحري:</u> واشنطن تتجاوز موسكو في قدرة الغوّاصات مع 72 غوّاصة أميركية مقابل حوالي 60 غوّاصة روسية. ويبدو أن روسيا على وشك اللّحاق بالتأخير التكنولوجي بفضل إنشاء غوّاصات جديدة من فئة "Yasen"، التي تتمتّع بميزة التخفّي ومُجَهّزة بطوربيدات تَصِلُ سرعتها الى أكثر من 200 عقدة. [1]

3-<u>عنصر مساحي</u>: بالإجمال، تمَّ نشر أكثر من 22 ألف عسكري و65 طائرة مقاتلة في ألاسكا. وتُشكِّلُ الترسيمات الغير مؤكّدة للحدود في القطب الشمالي، تهديداً محتملاً جديداً في مجال الأمن والسيادة. وهذا ما دفع أوباما في نيسان من العام 2011 لمراجعة خطّة قيادة موحَّدَة.

ان مسؤوليات القيادة الأميركية في القطب الشمالي موزّعة بين القيادة الشمالية (NORTH COM) التي تمارسُ صلاحياتها على مضيق Bering والقطب الشمالي، وبين القيادة الأوروبية (EUCOM) التي تديرُ بحر Laptev وبحر سيبيريا الشرقية Siberie orientale ، وبين قيادة المحيط الهادئ (PACOM) التي تمَّ استبعادها من سلسلة القيادة، علماً انه تمَّ توسيع مسؤوليات القيادة الشمالية بما أنها مُكَلَّفة بتثبيت الأمن في القطب الشمالي .

زيادة على ذلك، يلعب خفر السواحل الأميركي دوراً هاماً في هذا النظام: وهو مؤلف من 5 آلاف شخص، قاموا بإعداد ميناء في المياه العميقة في "Dutch Harbor" على أطراف جزر "Aleoutes"، ويعتمدون على ثلاث كاسحات للجليد (Healy, Polar Sea, Polar Star)، كما يقومون بعمليات إغاثة وإنقاذ، ويساهمون في حماية البيئة البحريّة، ويساعدون في تأمين سير الملاحة، ويؤكِّدون على الوجود الأميركي من خلال القيام بدورياتهم، وأخيراً يدعمون البحث العلمي. وتُعتبَرُ الولايات المتحدة أول من اهتم بدراسة المناخ من خلال عدّة مراكز أبحاث مثل المؤسسة الوطنية للعلوم (National Science Fundation) وغيرها ..

وتملك الولايات المتحدة 3 كاسحات جليد (مقابل 25 لروسيا)، اثنتان منهن بَلَغَتا 30 سنة خدمة : الأولى وضعت في الإحتياط منذ العام 2006 بهدف إعادة استخدامها لمدة 7 أو 10 سنوات إضافية. الثانية غير فعّالة منذ تشرين الأول من العام 2011، وقد تم تأجيل تنحيَتِها. والثالثة (Healy) متوسطة الحجم حيث تمَّ تخصيصَها لحملات البحث العلمي. ووفقاً لسلاح البحريّة الأميريكية، تقتضي الحاجة إلى وجود 10 كاسحات جليد للقيام بالمهام الموكلة إليها، وسدّ النقص في الخبرة العملانية. وهناك أيضاً ضرورة لوجود بنى تحتية (مرافئ في المياه العميقة) في شمال ألاسكا، ولإقتناء معدّات مراقبة وأقمار اتصالات. [2]

لذا تقوم الولايات المتحدة بإجراء أبحاث في القطب الشمالي بهدف تعزيز تواجدها العسكري في المستقبل. فالعلماء في صدد إنشاء "خارطة طريق"، التي من المفترض أن تُبَيِّنَ الجزء الجليدي الذي سيذوب خلال 20

---

[1] Bastien Duhamel,Satellites drones et sous-marins:l’arctique devient le nouveau carrefour de l’espionnage international,2015. www.45enord.ca>Denfense/securité.(accès3/6/2017).

[2] André Gallotin, Arctique: Préoccupations européennes pour un enjeu global, op.cit.

سنة قادمة. وتتضمَّن هذه الخارطة المعلومات الضرورية لقدرة الأسطول الأميركي على العمل ضمن الشروط القطبية القاسية. ويتعلَّق الأمر بعمليات البحث والإنقاذ وتأمين السلامة في البحار، وإدارة ومراقبة تحليل المعلومات. وتُذَكِّرُ خارطة الطريق هذه "بالتهديد الروسي"، إذ وفق هذه الوثيقة تخطِّطُ البحرية الروسية في تعزيز تواجدِها العسكري في المنطقة، علماً أنها تملكُ عدداً كبيراً من كاسحات الجليد، كما لسفنها قدرة الوصول الى السواحل الأميركية ومختلف المسارات القطبية بعد ذوبان الجليد. وأخيراً، إن الولايات المتحدة بصدد تصميم معدّات عسكرية قادرة على العمل في شروط مناخية قاسية، إضافة الى تصميم تكنولوجيا تسمح في تأمين عمل أكثر فعالية للأسلحة وأنظمة الكشف. [1]

البند الثالث: ردّات الفعل الغربية :

استدعى السلوك الروسي ردّات فعل غربية، خاصة من الدول المتشاطئة للقطب الشمالي. بشكل عام، جاءت ردّات الفعل من المتخصّصين بالدفاع مدروسة جداً أكثر من ردّات فعل عامة الشعب ووسائل الإعلام وبعض السياسيين باعتبار أنه ما زال يُنظر إلى العتاد السوفياتي على أنه مصدر قلق وعدائية. [2]

أولاً-الحلف الأطلسي وإمكانية احتواء روسيا : يُقْلِقُ النشاط الروسي في المنطقة القطبية كلّ من الحلف الأطلسي والنروج والمسؤولين السياسيين الأميركيين. كما أعلنت واشنطن صراحة قبولها بإعداد خطة ردع لإحتواء موسكو في المناطق القطبية الشمالية، وهذا ما رأيناه في نظرية الإحتواء لجورج كينان.
يأملُ الأميرال الأميركي Haakon Bruun-Hanssen أن تُعزِّزَ النروج مراقبتها للغوّاصات والسفن والطائرات الروسية الجديدة. كما أعلن المسؤولون في الحلف الأطلسي أنهم كثَّفوا من المناورات البحرية في إطار استراتيجية الردع " للعدائية الروسية". في شباط من العام 2016، قبلت الولايات المتحدة علناً النظر في الخيارات لإحتواء القوات الروسية في المياه القطبية على لسان قائد القوات الأميركية في أوروبا وقطاع القوى الحليفة في أوروبا Philip Breedlove، الذي يرى إمكانية احتوائها دون تحديد التصوُّر لذلك. بموازاة ذلك، يقول نائب رئيس أركان القوات المسلَّحة الأميركية Paul Selva من جهته في مقابلة معه على موقع أخبار Business Insider أن أميركا غير جاهزة للتقاتل على هذه الجبهة. ويضيف أنه بغية حلّ النزاع،

[1] Les USA se preparent à une guerre arctique avec la Russie,Yandex ,2017.
https://infosdanyfr.word press.com/…/les-usa-…(acces 3/12/2017).

[2] Frédéric Lasserre, **Passages et mers arctiques: Géopolitique d'une région en mutation**,op.cit.

فإن الولايات المتحدة بحاجة لبناء كاسحات جليد جديدة علماً أنها لا تملك سوى كاسحتين مقابل أكثر من 20 لروسيا. [1]

ثانياً– فنلندا : في بداية العام 2000، تمَّ نشر التقرير السنوي حول سياسة الأمن والدفاع، الذي يُحلِّلُ تداعيات التطورات السياسية والعسكرية الحديثة في روسيا على أمن جارتها فنلندا، حيث أشارت الوثيقة لأول مرّة الى وجود حجج قوية لمصلحة انضمام فنلندا الى الحلف الأطلسي، مما شكَّلَ انعطافةً في السياسة الفنلندية بالرغم من قيام الرئيسة الفنلندية "Tarja Halonen" بالتخفيف من وطأة نتائجها .

ثالثاً– السويد : قامت السويد بإصلاحات قيد التنفيذ باتجاه تقليل حجم وعديد القوات المسلّحة، إنما عَلَتْ أصوات كثيرة ضد هذا الإجراء مطالبةً بتعزيز القوات الجويّة والبحريّة تجاه التهديد الروسي المستجدّ. [2]

رابعاً– النروج: توقّفت البحريّة النروجيّة عن التقليل من حجم قواتها المسلَّحة علماً أنها تُعتبَرُ من البحريّة المتطوِّرة في الحلف الأطلسي. بين عامي 2003 و2008 تمَّ وضع 7 وحدات في الخدمة الفعلية و5 وحدات إضافية بين عامي 2009 و2010. كما تمَّ اتخاذ القرار بعدم شراء طائرات حربية سويدية من نوع "Saab Gripen" لتحلّ محلّ طائرات F-16 القديمة، بل طائرات أميركية من نوع "F-35 Lightning II" باعتبارها أفضل لمواجهة التهديدات المستقبلية خاصة الطائرات الحربية الروسية المفترضة من الجيل الخامس التي يجب أن تحلّ محلّ SU-27 Flanker. واذا أرادت الحكومة النروجية على لسان وزير دفاعها "Jonas Støre" أن تكون مُطمَئِنَّة، ولا ترى بتصاعد وتيرة النشاط العسكري الروسي في الشمال القطبي تهديداً عسكرياً متزايداً لها، لذا عليها الإنتهاء من تطوير قواتها المسلّحة، علماً أنها الخط الدفاعي الأول في الجبهة الشمالية للحلف الأطلسي . [3]

خامساً– كندا: ان اعتراض الطائرة الروسية من طراز Tu-95 بالقرب من المجال الجوي الكندي بطائرات من القوات الجوية الملكية الكندية من نوع CF-18 قبل يوم واحد من زيارة الرئيس الأميركي لكندا في شباط من عام 2009، أعطى الفرصة لرئيس الوزراء "Stephen Harper" لمعاودة إطلاق النقاش حول الوسائل الممكنة للحفاظ على السيادة الكندية في القطب الشمالي تجاه روسيا أكثر عدوانية .

إبتداءً من آب 2009، تمَّ استئناف المناورات العسكرية الكندية في القطب الشمالي، إذ لا يعود الوعي بضرورة الحفاظ على السيادة الكندية في القطب الشمالي بسبب عودة الطائرات الحربية الروسية الى منطقة قيادة دفاع الفضاء الجوي لأميركا الشمالي (NORAD) ، إنما بدأ الوعي في منتصف العقد 2000 من جرّاء

---

[1] L'Otan envisage de contenir la Russie dans l'artique-Sputnik,Taboola,New york,2016 https://fr.sputniknews.com/defense.... (accès 3/6/2017).

[2] Frédéric Lasserre, **Passages et mers arctiques: Géopolitique d'une région en mutation**,op.cit.

[3] Ibid.

نقص الوسائل المتعلّقة بالطموحات الإستراتيجية الكندية لفرض احترام سيادتِها على القطب الشمالي على أثر عبور الغواصات النووية الهجومية الأميركية في المياه الإقليمية الكندية دون الإعلان عن ذلك أو السماح لها بذلك. وتبيَّنَ أن كندا تناوِرُ مع كاسحتي جليد ثقيلتين، وثلاث طائرات غير مجهَّزة بأسلحة، إنما مخصَّصة للدوريات القطبية فقط من طراز CP–140A Arcturus، بل وتعاني أيضاً من مشكلة خطيرة تتعلَّقُ بالغواصات،علماً أن النقص في الوسائل اللازمة يؤثِّرُ بشكلٍ مباشر في إظهار السيادة الوطنية على مجال قطبي فسيح. [1]

عام 2007، أعلن رئيس الوزراء الكندي عن عدّة أمور أهمها: تعزيز الوسائل البريّة، إنشاء مركز تدريب قطبي للقوات الكندية، إشادة مرفأ ترحيل في المياه العميقة في Nanisivik على مدخل الممرّ الشمالي–الغربي، وبناء 6 الى 8 سفن بهياكل مدعمة مخصَّصة للدوريات في القطب الشمالي. ومن هنا تبدأ إعادة المصداقية لكندا في هذا المجال. أما بالنسبة للغواصات الكندية: اثنتان منهن تعملان، والثالثة "Chicoutimie" تضرّرت بفعل حريق كبير أثناء عبورها الى كندا عام 2004 حيث يُفترضُ إصلاحَها. وبالرغم من أن هذا النوع من الغواصات يعملن على الديزل مع حركية مناورة ملحوظة وبقائها صامتة، لكنها لا تتمتّع بالإستقلالية خاصة تحت الجليد مثل الغواصات النووية الهجومية. إضافة الى ذلك، هل تقوم البحريّة الكندية بدراسة إمكانية تجهيز هذه السفن بنظام دفع لاهوائي ممّا يسمح لها بالتحرُّك بسهولة أكبر تحت الجليد؟ على المدى المتوسط، هناك برمجة حتى العام 2020 لـ17 طائرة بحث وإنقاذ جديدة، و65 طائرة مقاتلة، و12 طائرة للدوريات البحريّة لكي تحلّ محلّ المعدات الحالية، بحيث تصبح قادرة على الحفاظ على الإقليم الكندي وخطوطه الجويّة والبحريّة وتحسين مراقبته. [2]

بالخلاصة، لا تبرح الدول القطبية المتنافسة خاصة روسيا والولايات المتحدة الأميركية في عرض عضلاتها وإظهار أنيابها بقدر اهتمامها بالمنطقة القطبية حيث بدأت بسياسة "العسكرة". وتقوم كل دولة بالتصدّي للتهديدات المحتمَلة للدول جيرانِها. فالروس يدافعون عن نشر قوّاتهم الخاصة متذرّعين بوجود عسكري كثيف للحلف الأطلسي في القطب الشمالي. فهل يجب أن نخاف من أن يتحوّل القطب الى منطقة نزاع محتمَلة بين الدول عبر القوّات المنتشرة هناك ؟ يقول Laurent Mayet مستشار السفير الفرنسي للقطبين التالي: "يُشَكِّلُ القطب الشمالي مكاناً استراتيجياً: فالغواصات النووية تجول المياه القطبية الجليديّة منذ الحرب العالمية الثانية وأثناء الحرب الباردة وصولاً الى أيامنا هذه، وهو أيضاً معبر للصواريخ الباليستية". ويضيف: "أن الوجود العسكري في القطب هو قبل كلّ شيء حلّ لوجستي نظراً لصعوبة الوصول إليه، ويُشَكِّلُ ضمانة للأمن

---

[1] Frédéric Lasserre, **Passages et mers arctiques: Géopolitique d'une région en mutation**,op.cit.

[2] Ibid.

بالرغم من أنه غير مرغوب سياسياً". ويستنتج أيضاً "أن الوسائل العسكرية هي وسائل لاستكشاف المنطقة والسيطرة عليها أكثر منها توجيه تهديدات، ولا شيء غير ذلك ".

أما الجيوبوليتيكي والمتخصِّص في القطب الشمالي Thierry Garcin يتوافق مع Mayet في هذا التوجُّه. ويؤكِّدُ التالي: "من الصعب جداً الذهاب إلى القطب الشمالي، وخاصة البقاء فيه، وحتى التقاتل عليه". فإن "العسكرة" تبقى موسمِيّة. فالشروط القاسية جداً تفرضُ على القوى ألا تبقى سوى فترة محدَّدة من السنة. ولكن كيف يمكن تفسير الخطابات الوطنية الحادّة لبعض قادة الدول؟ وكيف يمكن تفسير الوجود العسكري من أجل تأمين الأمن الجماعي؟ يجاوب Thierry Garcin بأنها أدوات يتمّ إستخدامها للتهديد فقط. كما يبدو أن روسيا هي الأفضل تموضعاً حتى الآن بغية الإستثمار العسكري في القطب الشمالي، الذي يبقى بعيداً لأن يصبح ميداناً للمناورات العسكرية الروسية. [1]

الفقرة الثانية: تأثير الصراع في القطب الشمالي على الشرق الأوسط:

يشهد القطب ازدياداً مضطرداً في درجات الحرارة بشكل مستمر منذ عقود، إذ تبلغُ ضعف المعدّل العالمي لباقي مناطق الكوكب. وقد تراجع الغطاء الجليدي في القطب الشمالي بنسبة 40 % خلال العقود الماضية، وهو معدّل غير مسبوق. بينما ذكرت لجنة الأمم المتحدة للمناخ في العام 2013 أن المحيط القطبي الشمالي سيصبح قابلا للملاحة في شهر سبتمبر من كل عام بحلول منتصف القرن الحالي بفعل ذوبان الجليد الذي سيختفي خلال أشهر الصيف بحلول نهاية القرن. وقد بلغت نسبة التراجع في الغطاء الجليدي أقل معدّلاتها في سبتمبر 2007 منذ أن بدأ تصوير القطب الشمالي بالأقمار الصناعية عام 1979. [2]

البند الأول: الأهمية الإستراتيجية للقطب الشمالي وتحدّياته:

تتزايد أهمية القطب الشمالي بشكل مضطرد مع بروز تأثير التغيرات المناخية وتسارع ذوبان الجليد وانكشاف مساحات واسعة من المحيط القطبي الشمالي أمام حركة الملاحة والاستكشاف معا. وتتمثلُ أهمية القطب في أمرين: أولهما الثروات الهائلة التي يختزنها باطن المحيط من النفط والغاز وخلافهما، وثانيهما الطرق البحرية الجديدة بين جنوب شرق وشرق آسيا من جهة وبين أوروبا والولايات المتحدة من جهة أخرى، حيث تساهم في تخفيض التكاليف ومدّة الرحلات البحرية، وربما تُمثِّلُ منافِساً محتملاً لقناة السويس.[3]

---

[1] Romain Mielcarek, L’arctique, l’autre front russe?|Slate.fr,2014.

www.slate .fr/story/83479/militarisation-arctique-russe. (accès 3/6/2017).

[2] محمود بيومي، صراعات الهيمنة على القطب الشمالي بين الدول الكبرى ، المرجع السابق.

[3] المرجع نفسه.

أولاً-الثروات النفطية والغازية القطبية:

النفط هو سائل ذات منشأ طبيعي ومصنوع من مركبات عضوية،علماً أن استغلال هذا المصدر من الطاقة هو واحد من دعائم الاقتصاد الصناعي الحديث. كما يتمُّ استخدام البترول كمصدر للطاقة وكمادة أولية في جميع دول العالم. فهو مصدر لطاقة كثيفة ممّا يعني أن كمية صغيرة منه يُمكن أن تُنتِج كمية كبيرة من الطاقة، وهو أيضا طاقة سائلة سهلة الاستخراج والتخزين والنقل، وسهلة الاستخدام والتعامل معها أيضاً. والجدير ذكره أنه يتمُّ استهلاك نحو 100 مليون برميل من النفط يومياً مع تناقص متزايد في اكتشافات حقول نفطية جديدة. [1]

يُعَدُّ القطب الشمالي من المناطق الغنِيّة بموارد الطاقة منذ أن اكتشف الاتحاد السوفيتي أول حقل نفطي وغازي ضخم عام 1962 في مدخل بحر كارا في سيبيريا الغربية، بينما اكتشف الأمريكيون عام 1968 حقلاً بترولياً ضخماً في ألاسكا على بعد 250 ميلا من القطب الشمالي. وتقع معظم موارد الطاقة في قاع المحيط القطبي الذي يُشكِّلُ المنطقة الأقل استكشافًا على مستوى العالم، ويُقدَّرُ الاحتياط الأمريكي غير المستكشف في هذه المنطقة بحوالي 30 مليار برميل، بينما تمتلك روسيا الحصة الأكبر من موارد الطاقة في القطب الشمالي حتى الآن، حيث اكتشفت روسيا ما لا يقلُّ عن 43 حقلاً للنفط والغاز في القطب الشمالي حتى نهاية عام 2013 في مقابل 11 حقلا للولايات المتحدة، و6 حقول اكتشفتها كندا، وحقل واحد للبترول اكتشفته النروج. [2]

وللتذكير فقط، أثار تقرير المعهد الجيوفيزيائي الأميركي عام 2008 أرقام الحقول النفطية المحتملة في أراضي القطب الشمالي الغير مستكشفة : إذ يشمل القطب الشمالي على 13 % من المصادر العالمية الغير مكتشفة من البترول (90 مليار برميل) و30 % من تلك المتعلقة من الغاز الطبيعي (1.669 تريليون متر مكعب من الغاز، و44 مليار برميل من نِتاج الغاز المكثّف). [3]

ثانياً-تحديات استغلال الثروات القطبية:

تبيّن أن أعمال التنقيب واستغلال الثروات في القطب الشمالي كانت عملية مربحة في منتصف العام 2000 من الناحية الإقتصادية حين كان برميل البترول يتجاوز عتبة 50 $ والطلب على الطاقة في تزايد مستمر. في الوقت نفسه، سَمَحَ ذوبان الطوف الجليدي بفتح طرق بحرية قطبية جديدة، كما سَمَحَ التقدم التكنولوجي

---

[1] Le pétrole et l'eau sont-ils des enjeux stratégiques de même ..., Geolinks ,Lyon,2013. www.geolinks.fr/.../le-petrole-et-leau-sont-ils-des-enjeux-strategique... (acces 17/7/2017).

[2] محمود بيومي، صراعات الهيمنة على القطب الشمالي بين الدول الكبرى، المرجع السابق.

[3] Denis Cosnard, Audrey Garric ,Les petroliers qui ont reculé face à l'arctique, Le Monde,2015. www.lemonde.fr/.../pourquoi-les-petroliers-reculent-face...(accès 3/7/2017).

باستغلال الحقول النفطية البعيدة عن الساحل، في حين جذبت الآبار النفطية الساحلية أطماع الدول الحدودية وشركات النفط.[1] وبالرغم من إمكانات القطب الشمالي النفطية، لقد توقَّعَ تقرير لشركة تصنيف بحرية إنكليزية Lloyd أن النفط والغاز المستخرجين من القطب سوف يساهمان فقط بنسبة محدودة. [2] وفي هذا الصدد، يتوقّف استغلال الثروات في القطب الشمالي على عدة تحديات رئيسية أهمها:

1- تحديات قانونية وسياسية :

أ- اتفاقية مونتيغوبي: من الناحية القانونية، تستمِدُّ اتفاقية مونتيغوبي لقانون البحار قواعدها من مؤتمر جنيف 1958 والمفاوضات بين عامي 1973 و 1981 على أثر حركات نهاية الإستعمار. وقد حلّت محلّ القوانين العرفية مرتكزة على حرية البحار. كما حدّدت هذه الإتفاقية المجالات البحرية : المياه الداخلية، المياه الإقليمية (12 ميل بحري)، المنطقة المتاخمة، المنطقة الإقتصادية الخالصة (200 ميل بحري) ....ولهذه الإتفاقية تداعيات ونتائج ومفاعيل على استغلال الموارد الطبيعية وترسيم الحدود البحرية للدول المتشاطئة، الأمر الذي أثارَ بعض الخلافات خصوصاً على ترسيمات الجروف القارية، حيث تُعْتَبَرُ لجنة حدود الجرف القاري الهيئة صاحبة الصلاحية والإختصاص في ترسيم امتدادات الجروف القارية للدول المتشاطئة استناداً الى معايير جيولوجية ضمن مهلة محدّدة (10 سنوات).هذه النقطة تُشَكِّلُ إشكالية باعتبار أنه إذا استفادت الدول القطبية المتشاطئة من هذا الإمتياز، فهذا من شأنه ترك مساحة صغيرة لأعالي البحار بالقرب من القطب الذي سيكون نفسه محصوراً ضمن المنطقة الإقتصادية الخالصة الروسية. [3]

ب- تصاعد التنافس الدولي: أما من الناحية السياسية، من المتوقّع أن يتصاعد التنافس الدولي على القطب الشمالي في المدى المتوسط، خصوصاً على الموارد الطبيعية والطرق البحرية في ظلّ الخلافات الحدودية بين دول القطب. لكن لا يُتوقَّعُ تحوُّلِ التنافس الإقليمي والدولي إلى نزاع ذي طابع عسكري في ظلّ سعي جميع الأطراف لجذب الاستثمارات والحصول على حصّة أكبر من الموارد. وسيكون العامل الأبرز دخول القوى الدولية والصاعِدة في حلبة التنافس على القطب الشمالي إلى جانب دول المنطقة، كما أن ازدياد حركة النقل البحري قد أثارت مزيداً من المنافسة بين روسيا والولايات المتحدة وكندا حول طرق النقل البحري، والخدمات المُقدَّمَة للسفن.[4]

---

[1] Denis Cosnard, Audrey Garric ,Les petroliers qui ont reculé face à l'arctique,op.cit.

[2] محمود بيومي، صراعات الهيمنة على القطب الشمالي بين الدول الكبرى، المرجع السابق.

[3] Remy Bova, Les enjeux actuels et futurs de l'Arctique, Geolinks,2014.
www.geolinks.fr/geopolitique/les-enjeux-actuels…(acces 30/62017).

[4] محمود بيومي، صراعات الهيمنة على القطب الشمالي بين الدول الكبرى، المرجع السابق.

2- تحديات تقنية :

أ- التطور التقني: يُعدُّ التطور التقني عنصراً حاسماً في الاستكشافات النفطية في المحيط القطبي نظراً لصعوبة الأوضاع المناخية من جهة، ووجود جزء من الحقول في المياه العميقة من جهة أخرى، بالإضافة للتكاليف الباهظة لعملية الإستخراج. بالمقابل، فإن التوسع في تقنيات استخراج النفط الصخري خاصة في الولايات المتحدة قد يقلِّلُ من اتجاه الشركات النفطية لتطوير تقنيات استخراج النفط التقليدي في القطب الشمالي.

ب- البنية التحتية: تُعتبَرُ البنية التحتية حيويّة لأي استكشاف واستغلال اقتصادي لموارد القطب الشمالي حيث تفتقر كندا والولايات المتحدة للبنية التحتية الملائمة لاستخراج الموارد النفطية من القطب الشمالي، مثل الموانئ ومستودعات التخزين، وخطوط نقل النفط والغاز، وأسطول بحري كافٍ يتضمَّن كاسحات الجليد. وباستثناء روسيا التي استثمرت مبالغ ضخمة في هذا المجال، فإن باقي الدول تواجِهُ نقصاً حاداً في تلك المستلزمات ممّا يُعيقُ استغلال الثروات. [1]

3- تحديات بيئية ومناخية :

أ-مخاطر بيئية: يُشكِّلُ القطب الشمالي منطقة هشّة ومُراقبَة عن كثب من قبل المنظمات المُدافِعة عن البيئة والقادة السياسيين. ثم قام بعض الناشطين البيئيين بمعركتهم الأساسية بهدف حماية المحيط المتجمد الشمالي والحياة البحرية، وتجنب وقوع أي حادث يمكن أن يتسبّب بتلوث البيئة . [2]

ب-التغيرات المناخية: يتوقَّفُ تطوُّر حركة الاستكشاف والملاحة واستخراج الثروات إلى حدّ كبير على مدى سرعة التغيرات المناخية.[3] فالعمل في أعماق القطب الشمالي هو من الأشغال الشاقة بالنظر الى المناخ العدائي وبعد المسافة. وهذا ما تبيّن لشركة Shell عام 2012، إذ شهدت هذه الشركة سلسلة من الأضرار لثلاث منصات مخصّصة لاستغلال النفط في مياه البحار، حيث تعطّلت إحداها وتوجّب قطرها لمدّة أسبوع كامل. كما يُشيرُ تراجع شركة Shell؛ التي كانت السباقة في هذا المجال؛ الى صعوبات التنقيب في القطب الشمالي. فلا يمكن لشركات النفط العمل سوى عدّة أشهر في فصل الصيف، علماً أن عملياتها مُكلِفة بسبب اتخاذ العديد من التدابير الإحتياطية. والجدير ذكره، أنه نادراً ما توصّلت الى معالجة المشاكل مثل الجبال الجليدية التي تنحرف وتهدّد بتدمير المنصّات. [4]

---

[1] محمود بيومي، صراعات الهيمنة على القطب الشمالي بين الدول الكبرى، المرجع السابق.

[2] Denis Cosnard, Audrey Garric ,Les petroliers qui ont reculé face à l'arctique, op.cit.

[3] محمود بيومي، صراعات الهيمنة على القطب الشمالي بين الدول الكبرى، المرجع السابق.

[4] Denis Cosnard, Audrey Garric ,Les petroliers qui ont reculé face à l'arctique, op.cit.

4- تحديات اقتصادية :

أ-تراجع إنتاج النفط القطبي : ان موارد الهيدروكاربور المتأتِّية من القطب الشمالي والمُستخدَمة في إنتاج الطاقة العالمي في انخفاض مستمر حتى العام 2050 وفق تقديرات المكتب المركزي للإحصاءات ومركز الأبحاث النروجي حول المناخ بناء على دراسة حديثة تمَّ نشرَها في مجلة " Energy Economics ".

يجب أن يشمل إنتاج البترول في القطب الشمالي 8 % من الإنتاج العالمي في العام 2050 مقابل 10 % في العام 2010 حتى ولو تضاعفت قيمته خلال هذه الفترة . كذلك الأمر، فإن إنتاج الغاز مُماثل من 27 % الى 22 %. ويمكن تفسير هذا التراجع بثورة انطلاق الهيدروكاربور غير التقليدي مثل إنتاج الغاز الصخري في شمال أميركا وإنتاج الغاز التقليدي في الشرق الاوسط، علماً ان استغلال هذين المصدرين غير مُكلِفين مقارنة مع موارد القطب الشمالي. [1]

ب-أسعار النفط العالمية: إن الأسعار المرتفعة لبرميل البترول تُعتبَرُ حاسِمة للجدوى الاقتصادية لإستخراج النفط القطبي، خاصة إذا كان هذا الارتفاع مستمراً على المدى المتوسط والطويل. فقد اضطرت شركة غازبروم الروسية لترك حقل (Shtokman) في بحر بارنتس عام 2012 بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج، كما أوقفت شركة Shell العملاقة استكشافاتها النفطية في ألاسكا الأمريكية بعد المشاكل التقنية المتعدّدة التي واجهتها، بالإضافة للتكاليف المرتفعة التي تعدَّت 5 مليار دولار.[2] خلال العام 2015 انخفضت الأسعار العالمية للبترول الى النصف أي إلى 45 $ للبرميل الخام. لذا أصبحت محاولة استخراج البترول الموجود في مناطق صعبة وخطرة في القطب الشمالي لا معنى له، والآن يتحضّر المختصّون لفترة طويلة بأسعار منخفضة.[3]

ثالثاً-هل تصلح الممرات الملاحية الشمالية بديلا عن قناة السويس؟

هناك عدة عوامل تُثيرُ الإهتمام بوجوب الحذر من الإعلان عن طرق بحرية قطبية مستقبلية. أن المرور عبر الطرق البحرية تسمح بالتأكيد من اختصار المسافات، ولكن يجب الأخذ بعين الإعتبار عدة عوامل قبل التسليم بتزايد حركة المرور في هذه المنطقة، وأهمها عدائية المناخ القطبي، قلّة العمق، عدم وجود وسائل لوجستية، مسألة السلامة البحرية، والجدوى الإقتصادية، وهذا ما شرحناه سابقاً. وإذا كان من الصعب استشراف المستقبل للعقود القادمة، فإن التوقعات حول صلاحية الطرق البحريّة الجديدة للملاحة أقلّه على المدى القصير مرتبط بعدّة عوامل أهمها:

---

[1] Audrey Garric, L'Arctique, terre promise pour les compagnies petrolieres? Le Monde,2012. mobile.lemonde.fr>article>.... (accès 29/6/2017).

[2] محمود بيومي، صراعات الهيمنة على القطب الشمالي بين الدول الكبرى، المرجع السابق.

[3] Denis Cosnard, Audrey Garric ,Les petroliers qui ont reculé face à l'arctique, op.cit.

– ان الفترات التي تكون فيها الممرّات البحريّة مفتوحة، تبقى محدودة وغير مؤكدة وذلك خلال عدة سنوات قادمة على الأقل بالرغم من استخدام كاسحات الجليد. وهذا لا يؤمِّنُ ضمان السلامة العامة طيلة مدة الرحلات الذي هو من صلب عمل الشركات البحريّة ،علماً أنه لا يوجد خطوط ترابط مُنتظَمَة.

– إن ذوبان الجليد المتسارع والذي يؤدي الى زيادة حركة الجبال الجليدية، يتطلَّبُ توقُّع مخاطر وكلفة مرتفعة: (تأمينات، سفن ذات هياكل مدعّمة، موارد بشرية متخصِّصة، اللجوء الى كاسحات الجليد...).

– تكاد تخلو المجالات القطبية من البنى التحتية للموانئ، ومن الكثافة السكانية، ومن المراكز التجارية والإقتصادية، ممّا يجعل عمليات الإغاثة صعبة. وبالتالي تحدُّ من الملاحة الساحلية على امتداد الطرق البحريّة باعتبارها مصدر كبير لعائدات الشركات البحريّة .[1]

حالياً، تقتصر الملاحة في الممرّ الشمالي–الغربي على السفن السياحية. عام 2013، قامت أول سفينة شحن كبرى "Nordic Orion" (بطول225 م) بنقل الفحم من خلال اجتيازها هذا الممرّ. كما تعتبر الحركة في الممرّ الشمالي–الشرقي أكثر نشاطاً وتزداد باطراد وأكثر ملاءمة من الممرّ الشمالي–الغربي لعدة أسباب أهمها:

– وجود مرافئ وبنى تحتية وكاسحات جليد في المنطقة القطبية الروسية أكثر منها في المنطقة القطبية الكندية.

– هذا الممرّ هو، بشكل عام، أقل تعرجاً في المياه العميقة وأقل إعاقة بالجليد بسبب وصول كميات كبيرة من مياه الأنهر السيبيرية الأقل برودة الى المحيط المتجمّد الشمالي .

– تمَّ تسجيل 43 مرور عام 2011، ثمّ قفزَ الى 71 عام 2013. ولكن هذا الرقم عاد وانخفض الى 28 مرور عام 2014. وإذا ما قاربنا هذه الأرقام مع أخرى، نجد أنّه يتمّ تسجيل 17 ألف الى 18 ألف سفينة عبور سنوياً عبر قناة السويس (أي بمعدل 50 سفينة يومياً)، بالمقابل فإن حركة العبور عبر الممرّ الشمالي–الشرقي سنوياً يعادل معدّل مرور يوماً واحداً لقناة السويس. أما فيما خص مضيق "مالاكا" (Malaaca) الأندونيسي، فلقد تمَّ تسجيل 127 ألف عبور عام 2012 مع إجمالي شحن حوالي 7 مليار طن، بينما لا يتجاوز الشحن الحالي عبر الممرّ الشمالي–الشرقي بـ5 مليون طن سنوياً. ويُتوقّع وصول معدّل الشحن الى 80 مليون طن حتى العام 2030.

نرى هنا أن الطرق القطبية الشمالية تبقى مستغَلَّة بشكل ضعيف جداً مع عدم توفر شروط المردودية الإقتصادية حتى الآن. إضافة الى ذلك، يبقى التكهن بتطور النشاط الملاحي على هذه الطرق صعباً خلال

[1] Mamère Noël, Rapport d'information sur **Les enjeux ecologiques, economiques et geopolitiques du changement climatique en arctique et en anarctique**.. op.cit.

السنوات والعقود القادمة بسبب ارتباط هذا الأمر بتطور غير مؤكد للطوف الجليدي القطبي، وبانطلاق النشاطات الإقتصادية المحلية القادرة على تغذية حركة الملاحة الساحلية .[1]

أخيراً ، يمكننا القول بأن الطرق البحرية القطبية، بالرغم من اختصارها للمسافات، تبقى لا تستجيب بالضرورة للحاجات الأساسية لتدفّق البضائع. لذلك يبقى من الصعب استبدال النظام اللوجستي الحالي للنقل الذي يمرّ في جنوب شرق آسيا والمحيط الهندي بالممرّات البحرية القطبية. [2]

البند الثاني: أهمية الشرق الأوسط الإستراتيجية :

يشملُ الشرق الأوسط مجموعة من الدول الواقعة من غرب آسيا وجنوب غرب آسيا ومن تركيا حتى حدود إيران وباكستان، أي إنه يشملُ تركيا ودول شرق البحر الأبيض المتوسط ودول شبه الجزيرة العربية. كما يُشكِّلُ الشرق الأوسط ملتقى القارات الثلاثة أوروبا، أفريقيا وآسيا. وهو أيضاً ممرّ عبور لطرق تجارية وبحرية وبرِّية كبرى، ويتمتَّعُ بممرّات بالغة الإستراتيجية على الصعيد الدولي، مثل قناة السويس ومضيق هرمز وباب المندب، إضافة الى أنه مهد الديانات السماوية الثلاثة اليهودية والمسيحية والإسلام حيث تتعايش على أرضه خليط من الشعوب. [3] ولا شك أنّ النفط، منذ اكتشافه عام 1859 قد شَكَّلَ ولا يزال أحد أهم أسباب الصراع في العالم، ومن المرجّح أن يستمر هذا الامر لفترة طويلة مُقبِلة في القرن الحالي. كما لا يزال النفط حتى اليوم يُشكِّلُ العصب الرئيسي للطاقة. ومن الواضح أنه عندما ارتفعت أسعار النفط عقب حرب أكتوبر 1973 شعرت الدول الصناعية الكبرى خاصة أوروبا وأميركا بإمكانية تحكُّم الدول المُنتِجة بالأسعار أو ربط ذلك بالمواقف السياسية، عندها حاولت الدوائر العِلْميّة في تلك الدول أن تبحث عن بديل للبترول بأسعار معقولة. وانطلاقًا من هذه الاعتبارات كانت السيطرة على النفط تعني ضمان استمرار عمل الآلة الصناعية والآلة العسكرية معاً أي الرخاء والقوة. وبات النفط يمثّلُ قطاعاً مهماً للإستثمار الرأسمالي. وهكذا كان النفط محوراً لصراع الرأسماليات والشركات والدول ومقاولي النقل، فضلًا عن العسكريين بالطبع. [4]

---

[1] Mamère Noël, Rapport d'information sur **Les enjeux ecologiques, economiques et geopolitiques du changement climatique en arctique et en anarctique**.. op.cit.

[2] Mathilde Le Clainche, Frédéric Pesme, Arctique: une traversée strategique, op.cit.

[3] Cours de Histoire-géographie- Proche Orient et Moyen Orient: photographies, Maxicours.com, www.maxicours.com>fiches.(acces17/8/2017).

[4] نبيل سرور ، الصراع على النفط والغاز وأهمية منطقة الشرق الأوسط الإستراتيجية،الموقع الرسمي للجيش اللبناني،2016. https://www.lebarmy.gov.lb/.../الصراع-على- النفط-والغاز -وأهمية-/ (acces 17/7/2017)

أولاً–أهمية نفط الشرق الاوسط:

في نهاية العام 2015، تمَّ تقدير الإحتياطات النفطية في العالم بحوالي 1698 مليار برميل، أي ما يعادل 51 سنة من الإنتاج العالمي بالوتيرة الحالية (تمَّ تقدير هذه المدّة نظرياً علما ان الإنتاج يتناقص مع الوقت).
ان الدول الخمسة التي تمتلِكُ أهم الإحتياطات المؤكّدة من البترول في العالم في نهاية العام 2015 هي: فينزويلا مع 300.9 مليار برميل من البترول أي بمعدل 17.7 % من الاحتياطات العالمية المؤكدة، المملكة العربية السعودية مع 266.6 مليار برميل من البترول (15.7 %)، كندا مع 172.2 مليار برميل (10.1 %)، إيران مع 157.8 مليار برميل (9.3 %)، العراق مع 143.10 مليار برميل (8.4 %).
ويمتلكُ الشرق الأوسط 47.3 % من الإحتياطات العالمية من البترول في نهاية العام 2015، كما يُقدَّرُ الإنتاج العالمي من البترول لهذه المنطقة لنفس العام بـ 32.4 % .[1]

كما يُبيّنُ هذا الجدول كيفية توزيع الإحتياطات المؤكّدة من البترول في العالم خلال1994–2004–2014:[2]

المنطقة	عام 1994	عام 2004	عام 2014
الشرق الأوسط	%59.4	%54.9	% 47.7
أميركا الوسطى والجنوبية	% 7.9	% 7.6	% 19.4
أميركا الشمالية	%11.4	%16.4	% 13.7
اوروبا واوراسيا	%12.6	%10.3	% 9.1
افريقيا	% 5.8	% 7.9	% 7.6
آسيا و الهادئ	% 3.5	% 3	% 2.5

علاوة على ذلك، في نهاية العام 2014 بلغت الإحتياطات المؤكدة من الغاز في العالم 187100 مليار م^3 وفق شركة BP، علماً أن لكل شركة وسائلها في تقدير الإحتياطات الغازية. أما الدول الخمسة التي تمتلك أهم الإحتياطات العالمية من الغاز هي : إيران مع 33800 مليار م^3 من الإحتياطات المؤكدة نهاية العام 2013 (أي 18,2% من الإحتياطات العالمية)، تليها روسيا مع 31300 مليار م^3 (16,8%)، ثمّ قطر مع 24700 مليار م^3 (13,3%)، ثمّ تركمنستان مع 17500 مليار م^3 (9,4 %)، وأخيراً الولايات المتحدة مع

[1] Reserves de pétrole dans le monde : definition, repartition par pays,chiffres…, 2016. www.connaissancedesenergies.org>Energies fossiles> Fiches pedagogiques. (acces 30/6/2017).

[2] Ibid.

9300 مليار م3 (5 %). كما قامت شركة BP بتقدير المدّة الزمنية لإستمرار وجود الإحتياطات من الغاز بحوالي 55 سنة .

تتوزَّع احتياطات الغاز الطبيعي بشكل غير متكافئ في العالم حيث تقبع حوالي 60 % من احتياطات الغاز في روسيا والشرق الأوسط. وتملك كل من إيران وروسيا وقطر لوحدهن حوالي نصف الإحتياطات العالمية المؤكدة من الغاز. فالشرق الأوسط يَملِكُ الإحتياطات الأهم من الغاز في العالم (42,3 % من الإحتياطات المؤكدة في نهاية العام 2013).[1]

ويُبَيِّنُ الجدول أدناه كيفية توزيع الإحتياطات من الغاز الطبيعي في العالم في نهاية العام 1991 و2001 و2011 (وفق BP):[2]

المنطقة	عام 1991	عام 2001	عام 2011
الشرق الأوسط	% 32,6	% 42,1	% 38,4
أميركا الجنوبية والوسطى	% 4	% 4,2	% 3,6
أميركا الشمالية	% 7,2	% 4,6	% 5,2
أوروبا وأوراسيا	% 41,8	% 33,7	% 37,8
أفريقيا	% 7,2	% 7,8	% 7
آسيا والهادئ	% 7,1	% 7,7	% 8

في المحصِّلة، يحتوي الشرق الأوسط على حوالي 50 % من الإحتياطات العالمية من البترول، و40 % من الإحتياطات العالمية من الغاز.[3]

ثانياً–أهمية قناة السويس ومضيق هرمز:

إن لقناة السويس أهميّة كبيرة بموقعها كونها تربِطُ بين قارّتي آسيا وأفريقيا. كما تعتبرُ مصدر دخلٍ ممتاز بالنسبة لمصر إذ بلغت إيرادات هذه القناة في العام 2014 حوالي 39 مليار جنيه تقريباً، وهذا رقم لا يستهان به. أما بالنسبة لدول العالم، فإن حجم التجارة العالمية من خلال هذه القناة يبلِغُ ما بين 8 % الى 12 % تقريباً من إجمالي التجارة العالمية. ومن هنا، فإنّه لا يمكن للدول وخاصّةً التي لديها ارتباطات تجارية

---

[1] Les reserves de gaz dans le monde, Connaissance des energies,2015 https://www.connaissancedesenergies.org >…(accès 17/8/2017).

[2] Ibid.

[3] Les enjeux de l’or noir au Moyen- Orient,publié par le CIT USA,2014. www.cit.la>sites>default>…/enjeux-petrole-moyen. (acces 31/7/2017).

وحركة اقتصادية نَشِطَة معها أن تستغني ولا بأيّ حال عن هذا الممرّ المائي الهامّ والحيوي. لذا برزَ تركيز الدول العظمى عليها في جعلها محور الصراع، كما سعت دول عديدة إلى السيطرة عليها، ذلك أنّ من يسيطر على قناة السويس بإمكانه السيطرة على مورد مالي ونقطة استراتيجيّة هامة. [1] ثمّ بعد إنشاء قناة السويس الثانية زادت الأهمية الإستراتيجية لمصر إذ ساهمت في خفض تكلفة الشحن بين دول شرق آسيا ودول شرق أفريقيا ودول الخليج من جهة وبين أوروبا من جهة أخرى. كما ساهمت في خفض زمن رحلة العبور من 20 الى 11 ساعة، بالإضافة إلى تقليل عدد ساعات انتظار السفن إلى 3 ساعات فقط، ورَفَعَتْ التوسعة الجديدة لمجرى القناة، وستزيد من القدرة الاستيعابية من 49 سفينة حاليا إلى 97 سفينة بحلول العام 2023. كما أكد الفريق أحمد فاضل رئيس هيئة قناة السويس، بأن القناة ستكون قادرة على استيعاب 99 % من جميع وسائل النقل البحري العالمي بعد الوصول الى مرحلة غاطس 72 قدم (21.6 م) ابتداء من العام 2012. [2]

أما بالنسبة لمضيق هرمز، فإنه يقع عند مدخل الخليج العربي بين عُمان وإيران ويربِطُ الخليج العربي مع خليج عُمان وبحر العرب. ويُعتَبَرُ أهم ممرّ عالمي لمرور النفط في العالم، إذ يَعبُرُه ما بين عشرين وثلاثين ناقلة نفط يومياً بحمولة تتراوح ما بين 16.5 و17 مليون برميل، وهو ما يُشكِّلُ 40 % من تجارة النفط العالمية بحسب إحصائيات إدارة معلومات الطاقة الأميركية للعام 2006. ويُعتبَرُ أيضاً المنفذ الوحيد للدول العربية المُطِلَّة على الخليج العربي عدا السعودية والإمارات وسلطنة عُمان. وتُصَدِّرُ دول الخليج نحو 90 % من نفطها عن طريق ناقلات نفط تَمُرُّ عبر مضيق هرمز كما تأتي مستورداتها عبر هذا المضيق أيضاً، وخاصة تلك القادمة من الصين واليابان وكوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان. ونظرا لموقعه الإستراتيجي، فإنه ظلَّ عبر التاريخ محطاً لأطماع وصراع الدول الكبرى للسيطرة عليه. فمنذ القرن السابع قبل الميلاد وهو يلعبُ دوراً دوليا وإقليميا هاماً في التجارة الدولية. [3] وغنيّ عن القول أيضاً، إن أي إقفال مؤقت لمضيق هرمز ولأي سبب كان، من شأنه تعبئة فورية لجميع دول العالم حول هذه القضية لإعادة فتحه. كذلك الأمر، فإن استخدام الغواصات الإيرانية في هذا المضيق بغرض إقفاله أو التهديد بإقفاله سيؤدي الى تدخُّل فوري من جميع الفاعلين المعنيّين وليس فقط الولايات المتحدة. [4]

---

[1] أهمية وفائدة قناة السويس لمصر والعالم، موسوعة كله لك.

wiki.kololk.com › بحار ومحيطات ‹علوم الأرض (acces 21/8/2017)

[2] محمود الضبع ، تعرف على أهمية قناة السويس الاستراتيجية للملاحة الدولية– انفراد،2016.

www.innfrad.com/.../الاستراتيجية-السويس-قناة-أهمية-علي-تعرف-...(acces 22/8/2017).

[3] مضيق هرمز، الجزيرة.نت.

www.aljazeera.net/encyclopedia/citiesandregions/.../9/ (acces 29/9/2017)

[4] Les enjeux de l'or noir au Moyen– Orient, op.cit.

البند الثالث: النفط الصخري

الغاز والنفط الصخريان هما نوعان من المحروقات (أو الهيدروكربور) اللذان يتواجدان داخل صخور رسوبية وطِينِيَّة صمّاء على مسافات عميقة في باطن الأرض تصلُ الى ما بين ألف وثلاثة آلاف متر. وتُقدِّرُ الدراسات أن باطن الأرض يحتوي على احتياطات هائلة منه، ربما تُغطِّي 150 عاما من الاستهلاك العالمي. [1]

أولاً–النفط الغير التقليدي : يعني النفط الذي لا يمكن إنتاجه بالوسائل التقليدية. وهو يشمل التالي:

1– الزيوت الثقيلة جداً: Les huiles extralourdes

تتواجد الزيوت الثقيلة جداً في حوض "L'Orénoque" في فينزويللا الذي يحتوي على كميات من الهيدروكاربور تعادل الإحتياطات العالمية. وتُقدَّرُ الإحتياطات بحوالي 100 مليار برميل مع تقنيات إنتاج حالية، بينما تُقدَّرُ الإحتياطات المحتملة بحوالي 300 مليار برميل، وهي أكثر من احتياطات المملكة العربية السعودية (260 مليار برميل). ولكن يجب أن يتمَّ معالجة هذه المواد الخام الثقيلة جداً وتحويلها من خلال تقنية التكسير الى نفط أخف وزناً، والتي يمكن بعد ذلك نقلها بسهولة ومعالجتها في المصافي التقليدية.

2– الرمال الإسفلتية: Les sables asphaltiques

وهي خليط من الرمال والإسفلت أو بيتومين (Bitume)، حيث تكوّنت وتركّزت في أعماق الأراضي الكندية خاصة في Athabasca وجزيرة Melville. وتُقدّرُ الإحتياطات بحوالي 2000 مليار برميل منها 200 مليار برميل قابلة للإنتاج، علماً أن إستغلال الرمال الإسفلتية مُكْلِف، وتتطلَّبُ بعض المشاريع أن يكون سعرُ النفط ما بين 60 $ و80 $ لتكون مربحة .

3– مخلّفات البيتومين : Les schistes bitumineux: هي صخور تحتوي على مواد عضوية. ويمكن أن تُنْتِج زيوتاً متقاربة مع بعض الزيوت الخام وذلك تحت تأثير الحرارة القوية، ولكن عملية تحويلها الى الهيدروكاربور تبقى غير كاملة. وبالرغم من كونها موارد هامة، ما تزال تكاليف الإنتاج عالية والتقنية المُسْتَخدَمَة في الإستخراج ضارّة بالبيئة.

عملياً، ليس هناك إنتاج فِعليّ للزيوت من خلال النفط غير التقليدي. ويجب ألا ننخدع بأرقام الموارد والإحتياطات لهذا النفط غير التقليدي. فإن تعقيدات استخراجه وكلفته وطريقة معالجته وتأثيره على البيئة، كلُّها تَحُدُّ من المساهمة في تموين العالم منه. [2]

---

[1] الغاز والنفط الصخريان.. الطاقة على حساب البيئة ، الجزيرة.نت، 2015.

www.aljazeera.net/.../الغاز-والنفط-الصخريان-الطاقة-على-حساب-ال...(acces 9/8/2017).

[2] Jean-Pierre Fvennec, L'avenir du petrole , Sciences Po,2010.

[PDF] www.sciences po.fr >sites >...(acces 9/10/2017).

ثانياً– ثورة النفط الصخري في الولايات المتحدة :

يُمثِّلُ الهيدروكاربور غير التقليدي مورداً محتملاً هاماً بالرغم من عملية استخراجه المعقدة. وتقدّرُ الوكالة الدولية للطاقة في تقريرها السنوي لعام 2008 الحجم المحتمل من الهيدروكاربور السائل الممكن إنتاجه بحوالي 9 تريليون برميل، ويشمل هذا التقدير الزيوت الثقيلة والزيوت الثقيلة جداً والزيوت الصخرية والهيدروكاربور السائل الناتج عن معالجة الفحم والغاز. كما تقدِّمُ الوكالة تقديرات لموارد الغاز غير التقليدي في تقريرها لعام 2009 بأكثر من 850 تريليون م^3، منها 187 تريليون م^3 من الإحتياطات المؤكدة.[1]

وهناك تقديرات أخرى من الإحتياطات العالمية المؤكدة من الغاز الطبيعي بحوالي 208,4 تريليون م^3، يقابلُها حجم مماثل من موارد الغاز الصخري، علما أن التقديرات خارج أميركا الشمالية غير مؤكَدَّة بسبب البداية في التنقيب. وتسمح احتياطات الغاز الصخري الموجودة بوفرة تحت الأرض من سدّ الحاجات المتزايدة من الغاز الطبيعي. والجدير ذكره أن الموارد العالمية المُسْتغلَّة من الغاز غير التقليدي توازي تلك المُسْتغلَّة من الغاز التقليدي، أي ما يقارب 65 سنة من الإستهلاك السنوي بالوتيرة الحالية .[2]

تمَّ أول استغلال للغاز الصخري في بداية القرن 19 في Fredonia في الولايات المتحدة، كما تمَّ استخراج كميات قليلة منه في نهاية القرن نفسه. منذ العام 1980، بدأت المصانع بالبحث عن تطوير استغلال الغاز الصخري بهدف التخفيف من وطأة استنفاذ محتمل لإحتياطات الغاز التقليدي. إن الإكتشافات التقنية المتطورة (تنقيب أفقي، وتكسير هيدروليكي)، وكلفة النقل المنخفضة وارتفاع الطلب على الغاز، جعلت من حقول الغاز الصخري قابلة للوصول إليها وذات مردودية. وفي السنوات الخمسة الأخيرة، أصبح استغلال الغاز الصخري شيئاً فشيئاً عالمياً، علماً أنه تمَّ إجراء حملات تنقيب بهدف اكتشاف حقول جديدة .[3]

تتوزَّعُ احتياطات الغاز الصخري بوفرة تحت الأرض، وقد تمَّ التأكد من حقول كثيرة في العالم مثل أميركا الشمالية، أميركا الجنوبية، الصين، أستراليا، روسيا وبعض الدول الأوروبية مثل فرنسا، المملكة المتحدة، ألمانيا، السويد والنمسا.[4]وبعض الدول الأفريقية مثل الجزائر وليبيا وتونس والمغرب. [5]

---

[1] Kamel Bennaceur, **Les hydrocarbures non conventionnels**, ESKA,Paris,2011,86-92.

[2] Le gaz de Schiste, toutes les explications : exploration, extraction, usage,2014
https://www.connaissancedesenergies.org/fiche…/gaz-de-schiste. (accès 4/9/2017).

[3] Ibid.

[4] Ibid.

[5] Robert Bacon, Le Gaz de Schiste et ses implications pour l Afrique et la….,2013 .
[PDF] https://www.afdb.org>afdb>Docu….(acces 9/10/2017).

ثالثاً–هل يشكِّلُ النفط الصخري منافسا حقيقياً للنفط التقليدي العربي :

للغاز الصخري نقاط قوة عديدة، إذ تَكْمُنُ أهم مزاياه في أنه يتواجد بكميات وفيرة توازي احتياطات الغاز التقليدي، كما يتوزَّع بشكل أفضل على كامل الكرة الأرضية من الغاز التقليدي الذي يتواجد في أماكن محددة من الكوكب، ولا يحتاج لمدّ أنابيب غاز لمسافات بعيدة وبالتالي تلوث أقل. [1] كما يمكنُ لهذا الإستغلال أن يساهم في استقلالية الطاقة للدول المُنْتِجة، وبالتالي يحدُّ من الخلل الحاصل في ميزان المدفوعات. وهذا من شأنه أيضاً إثراء شركات النفط والغاز والدول المُنْتِجة والمجتمعات المحلية وأصحاب الأراضي وخلق فرص عمل والحدّ من البطالة. [2]

يُقابلُ تلك المزايا عدّة عيوب تتمثَّلُ في التالي:

– صعوبة الإستخراج والتكلفة الباهظة للإنتاج: تتميَّزُ الصخور الحاضنة للغاز والنفط الصخريين بالصلابة وعدم النفاذ، وهذا هو السرّ في صعوبة استخراج هذه الأنواع من الهيدروكربور وتمايزها عن الأنواع الأخرى التقليدية الشائعة من النفط والغاز،[3] بينما نجد أن إنتاج النفط السعودي هو من النوع الخفيف الممتاز ولا يحتاج إلى عمليات إنتاج معقدة. وتُقدَّرُ كلفة إنتاج البرميل الواحد من النفط الصخري ما بين 40 الى 80 د.أ. بحسب طبيعة البئر.[4] في حين تعتمِدُ المملكة العربية السعودية استراتيجية عدوانية تقضي بالمحافظة على مستوى إنتاجها من البترول التقليدي بأي ثمن حتى لا تفقد حصتها في السوق من جهة ولإضعاف منافسيها من جهة أخرى. ويعتبر النفط السعودي مُربِحاً اعتباراً من 20 $ للبرميل الواحد، وهذا الأمر ينطبِقُ على دول الخليج، بينما تبلغُ تكاليف استخراج النفط الإيراني بحدود 20 $ ويُتوقَّعُ أن تَصِلَ الى 60 $. وهذه الإستراتيجية تجعل الحياة مستحيلة بالنسبة للبلدان المتنافسة مثل فنزويلا أو الجزائر أو نيجيريا التي تعتمدُ على 90 % من صادراتها على الهيدروكاربور حيث يصبح فيها النفط مُربحاً اعتباراً من 80 $ للبرميل

[1] Le gaz de schiste – Avantages et inconvenients –, Forum metaphysique . www.forum-metaphysique.com/t10600-le gaz-de-schiste-avantages…(acces 23/9/2017).

[2] Pierre Thomas, Le gaz de schiste : geologie , exploitation, avantages et …. – Planet – Terre,2011. planet-terre.ens-lyon.fr/article/gaz-schiste.xml..(accès 23/9/2017).

[3] الغاز والنفط الصخريان.. الطاقة على حساب البيئة ، الجزيرة.نت، المرجع السابق.

[4] خليل المقداد ، إنهيار أسعار النفط الأسباب المعلنة والخفية ، أورينت نت، 2016.
orient-news.net/ar/…/انهيار-أسعار-النفط-الأسباب-المعلنة-والخفية (acces 8/8/2017).

الواحد. [1] بالمقابل، يبقى البترول الصخري يعاني من صعوبة في المردودية اذا ما انخفض سعر البرميل الواحد للبترول التقليدي عن 50 $. [2]

– العمر الإفتراضي القصير لحقول النفط الصخري: يمكن لحقول النفط التقليدي أن تُنتِج لمدّة 25 سنة، بينما لا يمكن لحقول النفط الصخري أن تنتج أكثر من 5 سنوات كحدّ أقصى، [3] حيث يبدأ بالتناقص فور بدء الإنتاج ممّا يدفع الى حفر آبار جديدة.[4] والجدير ذكره، أنه لا يمكن استخراج الغاز الصخري إلا بمضاعفة حفر الآبار بمعدل بئر واحد لكل 0,5 الى 4 كم مما يؤدي الى تلف مساحات كبيرة من طبيعة الأرض. [5]

– تداعيات بيئية مدمِّرة: يطرح استخراج النفط الصخري إشكالات بيئية حادة. فتأثير عملية الاستخراج مدمِّرة في جميع مراحلها، إذ تبدأ بتسميم الطبقات الداخلية للأرض وصولا إلى الغطاء النباتي والإنسان والحيوان مرورا بالمياه الجوفية وحتى المياه الجارية فوق الأرض، والتي تُشكِّلُ مصدر استنزافٍ حقيقي لها. فهذا النوع من الصناعة البترولية يتطلب كمياتٍ هائلة من المياه. [6]

حصل جدل واسع حول ثورة الغاز الصخري في الولايات المتحدة منذ أن أصبحت الأخيرة في العام 2009 أكبر مُنْتِجَة للغاز في العالم. ثم تَبِعَها ثورة البترول الصخري المعروف بـ " light tightoil" (LTO).

بفضل البترول الصخري، أصبحت الولايات المتحدة في نيسان من العام 2014 من أوائل المُنْتِجين العالميين للهيدروكاربور السائل، وقلّصت من اعتمادها على الواردات النفطية الى 27 % عام 2014 مقارنة مع 60 % عام 2005. وقد انخفض العجز التجاري بشكل كبير، وبَلَغَ إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة عام 2014 ما يقارب 55 % من الإنتاج الأميركي من النفط والمُكثّفات. وهذا الأمر يعني أن الولايات المتحدة هي مصدر نمو في إنتاج النفط العالمي.[7] وعلى أثر هذه الطفرة في الولايات المتحدة، لم

---

[1] Antoine Izambard, Chute du prix du pétrole : pourquoi l'Opep peut exploser – challenges.fr, 2016. https://www.challenges.fr/…/chute –du–prix–du–petrole–….(accès 12/10/2017).

[2] Jean–Pierre_Favennec,Petrole moyen–oriental contre schiste americain: les émirs ne gagneront pas la guerre,2014. www.atlantico.fr / decryptage / petrole–moyen–oriental….(accès 6/9/2017).

[3] Thomas Porcher, La revolution du petrole de schiste est–elle dejà terminée aux Etats–Unis/Atlantico.fr,2014 www.atlantico.fr>decryptage>revo….(acces 30/9/2017).

[4] خليل المقداد، انهيار أسعار النفط الأسباب المعلنة والخفية، أورينت نت، المرجع السابق.

[5] Le gaz de schiste – Avantages et inconvenients –, Forum metaphysique .op.cit.

[6] الغاز والنفط الصخريان.. الطاقة على حساب البيئة ، الجزيرة.نت، المرجع السابق.

[7] La revolution des pétroles de schiste aux Etats– Unis : Chiffres, futur…,Ifri,2015. www.connaissancedesenergies.org>…>Etudes et Dossiers..(accès 7/9/2017).

تعد الأخيرة تستوردُ سوى ثلث حاجتها بحلول العام 2018، وسوف يكون لهذه الثورة الاميركية تأثير على المستوى العالمي، وستظلُّ الزيادة الهائلة في إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة العامل المُهَيمِن في سوق النفط العالمي على مدى السنوات الخمسة المقبلة، وذلك وفقاً لتقرير صادر عن الوكالة الدولية للطاقة بتاريخ 14/5/ 2013. والجدير ذكره، أنه بعد زيادة قدرها مليون برميل يومياً في العام 2012، وهي قفزة غير مسبوقة في تاريخ الذهب الأسود من خارج منظمة "أوبك"، فإن الولايات المتحدة تُنتِجُ حوالي 2.8 مليون برميل إضافي يومياً بحلول العام 2018 وفق توقعات وكالة الطاقة الدولية، أي ما يقارب 12 مليون برميل يومياً، وهي نفس القدرة الإنتاجية الحالية للسعودية . [1]

من الواضح أنه لدى ظهور الغاز والنفط الصخريين عام 2001 في الولايات المتحدة، كان وما زال المانع دون استغلاله في عدد من البلدان عدم وجود تقنية فعالة لاستخراجه، بيدَ أن تقنية التكسير الصخري التي ظهرت في الولايات المتحدة جعلت استخراج هذه الأنواع من المحروقات ممكنة على نطاقٍ واسع وذات كلفة مقبولة مقارنة بالمردودية المالية وإن كان لاستخراج الغاز والنفط الصخريين آثار مدمِّرة على البيئة خاصة على المياه الجوفية والغطاء النباتي.[2]

إذن، يؤدّي النفط والغاز الصخريين دوراً تنافسياً محدوداً مقابل النفط التقليدي العربي بحكم الصعوبات التي ثعترض عمليات التنقيب والإستخراج.

رابعاً– هل يمكن الإستغناء عن موارد الشرق الأوسط النفطية ؟

كان للطفرة في مجال النفط الصخري دور واضح في ما يشهده العالم من تراجع للطلب العالمي على النفط. ويعزو العديد من الخبراء في مجال الطاقة ما يشهده العالم من تراجع في الأسعار إلى ما تشهده الولايات المتحدة ما يطلق عليه "طفرة النفط الصخري". وقد كتبت جريدة "التايمز" البريطانية في 16 تشرين الأول/أكتوبر 2015، أن السعودية اتخذت موقفًا محسوباً بدقّة، بدعمها انخفاض أسعار النفط إلى ما دون 80 دولارًا للبرميل الواحد لكي تجعل من استخراج النفط الصخري أمرًا غير مجدٍ اقتصاديًا، ممّا يدفع واشنطن في النهاية إلى العودة لاستيراد النفط من المملكة وإخراج الغاز الصخري من السوق. [3]

إن الإستغناء اليوم عن هيدروكاربور الشرق الأوسط يعني إزالة 40 % من الموارد البترولية التقليدية التي يستخدمُها كوكبَنا في ليلة وضحاها (حيث تقدّر الحاجات النفطية التي تقدِّمُها السعودية وحدَها بحوالي 10 %)، وهذا يعني أيضاً إزالة 11,5 % من الموارد الغازية المُسْتخدَمَة وأكثر من 20 % من قيمة التداول

---

[1] Fabrice Nodé-Langlois,Le boom petrolier americain sera encore plus important que prévu,2013 www.lefigaro.fr>economie>conjoncture. (accès 4/9/2017).

[2] الغاز والنفط الصخريان.. الطاقة على حساب البيئة، الجزيرة.نت، المرجع السابق.

[3] نبيل سرور، الصراع على النفط والغاز وأهمية منطقة الشرق الأوسط الإستراتيجية، المرجع السابق.

اليومي في الأسواق الدولية. لذا يبدو من المستحيل تجاهل هذه المنطقة، وإن أية عرقلة لإنتاج النفط الشرق-أوسطي سيؤثّرُ على بقية العالم. لذا لا يقتصر جيوبوليتيك النفط في الشرق الأوسط على جانب واحد من سياسة الحفاظ على حسن تدفُّق الطاقة بكمية كبيرة الى باقي العالم. بل هو قبل كل شيء مسألة مستوى إنتاج، مسألة استثمار، واستراتيجيات مالية لضمان تدفُّق الإنتاج النفطي والغازي الى المناطق المُستهلِكة على المدى الطويل. [1]

البند الرابع: الشرق الأوسط منطقة صراع

عاشت منطقة الشرق الأوسط منذ نهاية الحرب العالمية الأولى تحدّيات عديدة مثل نهاية الاستعمار، القضية الفلسطينية، البترول، الهويات المتداخلة وأزمة المياه... لكن التحديات المتعلقة بالمنطقة تُفسِّرُ وضعَها المُعقّد في العلاقات الدولية والجيوستراتيجية الإقليمية على امتداد القرن العشرين. سنذكر بعضاً من العوامل التي تجعلُ من الشرق الأوسط منطقة صراع دائمة، خاصة تلك المتعلِّقة بموضوع بحثنا.

أولاً- الأسباب الحقيقية وراء ثورات الربيع العربي:

كان الدافع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي عاملاً أساسياً في قيام ثورات الربيع العربي، فالضغط الأمني وعدم العدالة وسوء توزيع الثروة وارتفاع الأسعار وانحسار الحريات كانت بمثابة الوقود الذي أشعل نيران الغضب الشعبي والشرارة التي تحوَّلت الى نيران مستعِرَة أتت على الأخضر واليابس في دول المنطقة. لكن الأمر لا يقف عند ذلك الحدّ السطحي من التحليل، فمنطقة الشرق الأوسط منطقة ملتهبة بطبعها، منطقة نفوذ «جيوبولتيكي» لأطراف دولية تتصارع لتحقيق مصالحها. هذه المصالح التي تتمثَّلُ بشكل أساسي في غاز حوض البحر المتوسط في كل من لبنان وسوريا ومصر والعراق. من هنا كان التنافس الأمريكي الروسي في المنطقة على الوجود وبسط النفوذ أمراً لا مفر منه. [2]

ثانياً- الصراع الأميركي-الإيراني : لا بد من القول في هذا السياق المتَّصِل بالبعد الجيوسياسي، أنّ هذه المنطقة هي منطقة متخمة بالأزمات القابل كل منها للاشتعال في أي لحظة. وما يجمع هذه الأزمات وخصوصاً في الرقعة الممتدة بين شرق المتوسط والخليج، هو ارتباطها بالصراع الأميركي-الإيراني، الذي يختزل تناقضاً بين مشروعين لمستقبل المنطقة وهويتين مختلفتين لها. فأصبح هذا الصراع والتناقض هما المحرّك الأول للتفاعلات السياسية، وهذا ما يجعل شبح الحرب مخيمًا في سماء هذه المنطقة بعد أن كان الصراع العربي-الإسرائيلي مصدر توترها الوحيد. [3]

---

[1] Les enjeux de l’or noir au Moyen- Orient, op.cit.

[2] أحمد داود، حروب الغاز: دوافع التنافس الأمريكي الروسي على الأرض السورية ، إضاءات،2017.
ida2at.com/gas-wars-russian-american-competition-motivated-, (acces19/7/2017)

[3] نبيل سرور، الصراع على النفط والغاز وأهمية منطقة الشرق الأوسط الإستراتيجية، المرجع السابق.

ثالثاً– حروب خطوط أنابيب الغاز:

يتأتّى حوالي ثلث الغاز المُستهلَك في الإتحاد الأوروبي من روسيا. وفي زمن الإتحاد السوفياتي، كان 80 % من هذا الغاز الروسي يتدفَّقُ عبر خط أنابيب الغاز Brotherhood الذي يمرُّ عبر أوكرانيا. ولكن بعد انهيار الإتحاد السوفياتي، أدّت التوترات المُتكرِّرة بين روسيا وأوكرانيا الى البحث عن بدائل لهذا الطريق سواء شمالاً أو جنوباً . ففي الشمال، ازدهرت مدينة Yamal الروسية ودفعت بألمانيا لبناء خط أنابيب الغاز North Stream الذي يتدفَّقُ من روسيا وصولاً الى ألمانيا مروراً تحت بحر البلطيق مُلتفاً على محور بيلاروسيا– أوكرانيا– بولندا. كما أعطت روسيا أهمية لخط أنابيب الغاز South Stream تحت البحر الأسود وصولاً الى النمسا، إلا أنها تخلّت عنه في نهاية العام 2014. أما في الجنوب، يبدو الوضع معقداً إذ تمَّ تدشين خط أنابيب Blue Stream بين موسكو وأنقره عام 2003 الذي يمرُّ تحت البحر الأسود ليغذِّي تركيا.

بالمقابل، هناك عدّة خطوط أنابيب غاز غير قائمة وما زالت مشاريع بهدف تغذية أوروبا، مثل مشروع Trans-Adriatic Pipeline (TAP) الذي يؤمِّن الغاز من أذربيجان مروراً بجورجيا وتركيا وصولاً الى اليونان وألبانيا وإيطاليا. [1] (أنظر خريطة رقم 24) إضافة الى مشروع نابوكو حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتوقيع اتفاق في العاصمة التركية أنقرة يقضي بإنشاء خط غاز يمتدُّ من أذربيجان وتركمانستان (رابع أكبر احتياطي غازي في العالم) في وسط آسيا مروراً ببحر قزوين وصولاً الى تركيا ومنها إلى قلب أوروبا (المعروف بخط غاز نابوكو). وكان الهدف الأساسي من هذا المشروع كسر الاحتكار الروسي لتجارة الغاز العالمية وإنشاء خط غاز جديد ينقل الغاز الآسيوي إلى السوق الأوروبي المتعطش للطاقة دون المرور بروسيا.(أنظر الخريطة رقم 25) فقامت روسيا بعدة هجمات مضادة أجهضت هذا المشروع (باعتبار أنه من المستحيل مرور خط الغاز الأمريكي "نابوكو" عبر قزوين دون موافقة روسيا). كما قامت روسيا بعقد اتفاقيات طويلة الأجل مع كل من أذربيجان وتركمانستان تقضي بتعهد هذه الدول بإمداد روسيا بالغاز على المدى الطويل. ومن هنا جفَّفت روسيا المنابع التي كان من المخطط أن يقوم عليها خط الغاز الأمريكي. لكن أمريكا لم تيأس، فقامت باللجوء إلى حلفائها التقليديين في الخليج، وتم عقد اتفاق على أن تكون قطر هي المصدر البديل للغاز الآسيوي. فيتم نقل الغاز القطري عبر شبه الجزيرة العربية إلى سوريا ومنها إلى تركيا ومن تركيا إلى قلب أوروبا. لكن الأمر لم يستقِم على هذا النحو، فسوريا هي عقدة التقاء خطوط الغاز (المصرية والقطرية والإسرائيلية) قبل توجهها نحو تركيا، والنظام السوري لن يقبل أبدًا بمرور هذه الخطوط

[1] Gazoducs Russie/ CEI vers l’Europe existants et en projet/, Planete,2016. www.planete-energies.com/.../gazoducs-russie-cei-vers-l-europe-ex....(acces 16/10/2017).

عبر أراضيه حفاظًا على مصالحه الإستراتيجية مع حليفه الروسي. فكان الحلّ هو الإطاحة بالنظام السوري، وإزالة هذه العقبة من الطريق. وهذا يُفسِّرُ لنا سرّ معاداة قطر وأمريكا وتركيا للنظام السوري وسرّ دعم روسيا لنظام بشار الأسد، وتحوَّلت الأراضي السورية إلى حرب بالوكالة تديرها القوى الدولية لتحقيق مصالحها. فروسيا تساند بشار حفاظاً على مصالحها الاقتصادية، وهو نفس ما تفعله تركيا وأمريكا وقطر. كل طرف يحاول أن يوجِّهَ دقّة الحرب في الاتجاه الذي يُعظّم مكاسبه ولو كان ذلك على حساب الشعب السوري. وما زال الصراع بين أمريكا وروسيا في سوريا محتدماً، ولن يتوقف هذا الصراع ما دامت الأراضي السورية منطقة نفوذ استراتيجي لكل من القوتين. وفي النهاية سيظلُّ الغاز هو مؤجِّج الحرب . [1]

نخلص إلى القول أن النفط والصراع الذي نَشَأ حوله من أجل الوصول اليه ونقله وتخزينه، يفسِّرُ الكثير من معادلات الصراع والحروب والانتشار العسكري والسياسي لضمان سلامة المنابع، هذا عدا عن المشاكل بين دول المنطقة حول خطوط النقل. وهكذا فالمجال المُفضَّل أمام الولايات المتحدة هو منطقة الخليج. وهذا ما يُفسِّرُ احتلالَها للعراق الذي لا علاقة له بموضوع أسلحة الدمار الشامل أو موضوع الديمقراطية، وهذا ما يفسّرُ ذهاب الولايات المتحدة إلى أفغانستان وجورجيا وكازاخستان من أجل بترول بحر قزوين. [2]

---

[1] أحمد داود ، حروب الغاز: دوافع التنافس الأمريكي الروسي على الأرض السورية، المرجع السابق.

[2] نبيل سرور، الصراع على النفط والغاز وأهمية منطقة الشرق الأوسط الإستراتيجية، المرجع السابق.

الخاتمـــــة:

على ضوء هذه المعطيات المتوفرة، ما هو السيناريو المُرجَّح حصوله؟ للإجابة على السؤال، هناك فرضيتان:

– الفرضية الأولى : سيكون للنفط القطبي الشمالي تأثيراً أساسياً في سوق النفط العالمي بصورة عامة وتأثيراً حاسماً على نفط الشرق الأوسط بصورة خاصة. كما سيُشكِّلُ القطب صِلة الوصل بين الشرق والغرب عبر ممرّاته البحرية. وبالتالي سيدفع الصراع بين الدول القطبية الى التخلّي عن الشرق الأوسط لمصيره في الصراعات فيغرق في الفوضى .

– الفرضية الثانية : لن يكون للنفط القطبي الشمالي أي دور أو تأثير حاسمين على سوق النفط العالمي بصورة عامة وعلى نفط الشرق الأوسط بصورة خاصة الذي سيظلُّ حاجة وضرورة مُلِحّة لسوق النفط العالمي. كما لن يُشكِّلُ القطب الشمالي طريق عبور آمنة ومُنتظمَة على مدار السنة بين الشرق والغرب. وبالتالي سيؤدي الصراع بين الدول القطبية الى تعاظم اقتصاد الشرق الأوسط واستتباب الأمن والسلم فيه، وبالتالي بقاء القطب الشمالي منطقة مُهمَلَة ومَتروكة .

بهدف فهم المسار المتوقَّع أن تسلُكُه مجريات الأحداث، هناك ثلاث نقاط أساسية يجب إثارتها والمتعلّقة تباعاً بالثروات النفطية القطبية، وبالممرّات البحرية القطبية، والصراع على القطب الشمالي وتأثيره على منطقة الشرق الأوسط.

<u>أولاً: فيما خصّ الثروات النفطية القطبية:</u>

في الواقع، تقوم الدول الكبرى بالبحث عن بدائل متعدّدة عن النفط بشكلٍ عام وعن نفط الشرق الأوسط بشكلٍ خاص. ومن الملاحظ أن القطب الشمالي يتعلَّق بحوض من الثروات الذي سيكون محط أطماع ضمن بيئة معادية للإنسان. ومن الواضح أيضاً أن ظهور الغاز والنفط الصخريين منذ العام 2001 في الولايات المتحدة وطفرته شكَّلَ منافسة جدّية للنفط التقليدي، وأن التقنية المُتطوّرة المُستخدَمة جعلت استخراج هذه الأنواع من المحروقات ممكنة على نطاقٍ واسع وإنْ كان استخراجه عملية صعبة ومُكلِفة وتحتاج لعملية معالجة مُعقّدة مع آثار مدمّرة على البيئة، خاصة على المياه الجوفية والغطاء النباتي. كما أنه ما زال المانع دون استغلاله في عدد من البلدان عدم وجود تقنيّة فعّالة لاستخراجه. لذا لا يمكن اعتبار النفط الصخري حلاً بديلاً، ويبقى تأثيره على سوق النفط العالمي رهناً بجدواه الإقتصادية واستمراريته. بالمقابل، يطفو بترول وغاز الشرق الأوسط في باطن أرضه، ويتميّز بوفرته بكميات كبيرة، برخصه وسهولة الوصول إليه، ويُعتبَرُ أقل تلوثاً للبيئة من النفط غير التقليدي. وبناءً عليه يُشكِّلُ هذا النفط استثماراً مثالياً. وبالتالي، ما يزال الشرق الأوسط يلعب دوراً حيوياً وحاسماً في سوق النفط العالمي بصورة عامة، وفي الإستهلاك الغربي بصورة خاصة.

وبالرغم من إمكانيات القطب الشمالي النفطية التي توازي إمكانيات الشرق الأوسط، لن يكون النفط التقليدي في القطب الشمالي بديلاً عن نفط الشرق الأوسط، إنما سيكون له تأثيرٌ محدودٌ على سوق النفط العالمي

بشكل عام وعلى نفط الشرق الأوسط بشكل خاص بحكم التحدِّيات القانونية والتقنية والمناخية والإقتصادية التي تواجه استكشافه والتنقيب عنه واستخراجه من جهة أولى، وبسبب وفرة ومرونة نفط الشرق الأوسط وقدرته العالية على المنافسة من جهة ثانية، وبفعل ولادة وطفرة النفط والغاز الصخريين حديثاً من جهة ثالثة. ولكن ما هو مؤكد، أن القطب الشمالي الغنيّ بثرواته سيبقى له تأثير إقليمي محدود في مجال تغذية أوروبا بالطاقة. كما سيظلُّ مركز جذب للصراعات الدولية ومنطقة تنافس القوى الكبرى من خلال استغلال الثروة النفطية والغازية يغذّيه الإحترار المناخي.

ثانياً: فيما خص الممرات البحرية القطبية:

لا يرى العالم القطب الشمالي طريق عبور بين أوروبا وآسيا، إنما يرى فيه هدف أو غاية لخدمة الشعوب أو لنقل الثروات الطبيعية. ويشكُّ البعض في ظهور طريق عبور يتمُّ استخدامها بشكل منتظِم في القطب الشمالي بحكم التحدّيات المناخية والتقنية والبنى التحتية بشكل أساسي. بموازاة ذلك، يقدِّرُ "Rob Lomas" مدير شركة Intercargo الدولية للنقل أن القطب الشمالي يُمثِّلُ حركة تجارية مرتبطة باستغلال الثروات الطبيعية أو حركة نقل خفيفة قابلة للتطوُّر من المواد الأولية ولكنه لا يُشَكِّلُ حركة نقل كثيفة.[1] بالمقابل، إنّ الموقع المُتميِّز للشرق الأوسط، الذي يتحكّمُ بمجموعة من القنوات والبحار والممّرات المائيّة الإستراتيجية المهمّة يُتيحُ له أن يلعبَ دور صلة الوصل في مسارات نقل النفط الخام والغاز والمواد الأولية إلى العالم بأسره دون عوائق قاهِرة تذكر. لذا يمكن القول أن الطرق البحرية الشمالية لا تُشكِّلُ حتى تاريخه بديلاً ولا تهديدًا مُلِحاً لقناة السويس والممرّات المائية في الشرق الأوسط على المدى القصير والمتوسط، لكنها ستُشكِّلُ تحدِّياً جدِّياً على المدى الطويل مع تطوُّر عدّة عوامل رئيسية أهمها التغيُّر المناخي وذوبان الجليد بشكل دوري من جهة أولى، ثمّ تحسين تموضع الدول القطبية المتشاطئة من خلال إنشاء وتطوير البنى التحتية من جهة ثانية، وأخيراً التطوُّر التقني في صناعة الكاسحات من جهة ثالثة.
ولكن ما هو مؤكد أيضاً، أن القطب الشمالي سيبقى مركز جذب وبقعة توتُّر استراتيجية على ممرّاته البحرية يغذّيه الإحترار المناخي والتطوُّر التكنولوجي، وسوف يكبر دوره مع التحولات الجيوبوليتكية .

ثالثاً: فيما خصّ الصراع في القطب الشمالي وتأثيره على منطقة الشرق الأوسط:

ينقسِمُ القطب الشمالي بين الرغبة في التنافس (العسكرة) وبين الإرادة في التعاون بين الدول المعنية بهدف استثمار ثرواته مع بقائه مسرحاً للتجاذبات والضغوطات التي لم تتوقَّف منذ نهاية الحرب الباردة. ولكن ما هو تأثير ذلك على منطقة الشرق الأوسط؟

[1] Frédéric Lasserre, Passages arctiques et trafic maritime international, op.cit.

منذ بداية ثلاثينات القرن العشرين، ارتبطت دول الخليج العربية والولايات المتحدة الأمريكية بعلاقة استراتيجية متينة بين نفط الشرق الأوسط والأمن القومي الأمريكي (معاهدة كوينسي 1945). لذا وضعت الولايات المتحدة الأميركية أولوية استراتيجية طويلة الأمد تتمثَّلُ في استقرار إمدادات النفط المتأتِّية من الدول المصدِّرة في الشرق الأوسط. وهذا يعني تأمين أمن الممرّات البحرية ولعب دور الشرطي داخل البلدان المعنيّة. لكن بعد ولادة وطفرة النفط الصخري في الولايات المتحدة الأميريكية منذ العام 2001، بدأ يظهر باطن الأرض الأميركية كمكان لبناء توازن جيو- سياسي جديد في العالم، وذلك من خلال السماح للولايات المتحدة بالحدّ من اعتمادها على الطاقة الخارجية بشكل عام وعلى نفط الشرق الأوسط بشكل خاص. وأخذت الظروف الإقتصادية الأميركية الحالية تبرِّرُ تدخُّلاً خارجياً أقلّ من السابق لمصلحة إعادة التركيز على داخل الشرق الأوسط. وإذا ما ثبُتَ للنفط الصخري الأميريكي فعاليته وجدواه واستمراريته بوجه النفط التقليدي وقدرته على التعميم والمنافسة والاستغلال على نطاق واسع سيؤدي ذلك الى استقلالية أميركا أكثر فأكثر في مجال الطاقة، وبالتالي تراجع لعب دور الشرطي وضابط الإيقاع داخل الشرق الأوسط ، وبالتالي تركه لمصيره في صراعاته وتعقيداته.

بالمقابل، إن إمكانية حصول حروب في القطب الشمالي غير واقعية بحكم عدائية البيئة المناخية وشروطها القاسية على مدار السنة تقريباً، ولكنّه يُشَكِّلُ منطقة استراتيجية للدول الكبرى المتشاطئة خاصة لروسيا وغواصاتها. وهذا يعني أن النزاع في القطب الشمالي محكوم بالتنافس (العسكرة) ضمن موازين قوى معروفة بما يُسمَّى "المراوحة" أو "statico"، كما هو محكوم أيضاً بالتعاون بين الدول القطبية المتشاطئة حول استغلال ثرواته القطبية نظراً للفائدة المشتركة منه، علماً أن هذا التعاون لن يؤدّي الى التخلّي عن الشرق الأوسط لأن الأخير يُشكِّلُ حاجة وضرورة مُلِحّتين، ولا يُمكن الإستغناء عنه للإستهلاك العالمي من النفط.

في هذا السيّاق، لا بدّ من القول أنّ التدخلات الخارجية وخاصة التدخل الروسي المباشر على خط الصراع المسلَّح في سوريا وإن استبطن هدفاً استراتيجياً، إلا أنّه يصبُّ في المحصّلة في خانة تأكيد الحضور الدولي الخارجي في منطقة الشّرق الأوسط، ورعاية مصالحِها الحيويّة في الحصول على إمدادات النفط والغاز. وما الحروب والصراعات الدائرة في سورية إلا على خلفية محاولة تنفيذ مشروع مدّ أنابيب الغاز من قطر الى أوروبا مروراً بسورية بهدف كسر الإحتكار الروسي لتجارة الغاز العالمية، حيث كان من أهم تداعياته تأجيج الصراع في منطقة الشرق الأوسط . وكل ذلك يؤكِّدُ حجم الأهميّة التي توليها القوى الدولية للمنطقة، كما تُظهِرُ حجم التعقيد في الواقع السياسي والديني والاجتماعي الذي تشهده المنطقة العربية، ممّا يُعرّضُها لاهتزازات سياسية وأمنية واضطرابات خطيرة، تضرب معظم دولها منذ سنوات، وتستفيد من ذلك الدول الكبرى وتوظِّفه في رسم سياساتها وتنفيذ مشاريعها وتعزيز مصالحها الحيوية، وتأمين خطوط نقل إمداداتها من النفط والغاز على امتداد العالم.

كذلك، فإن نفط القطب الشمالي سيظلُّ حاجة وضرورة إقليمية وسيبقى القطب الشمالي ممراً إلزامياً لأنابيب الغاز لا غنى عنه لتغذية أوروبا بالطاقة من خلال خطّي أنابيب الغاز Brotherhood و North Stream، وهذا سيزيدُ من أهمية خطوط أنابيب الغاز المنوي إنشائها كبديل عن هذين الخطّين ومن حدَّة الصراعات عليها.

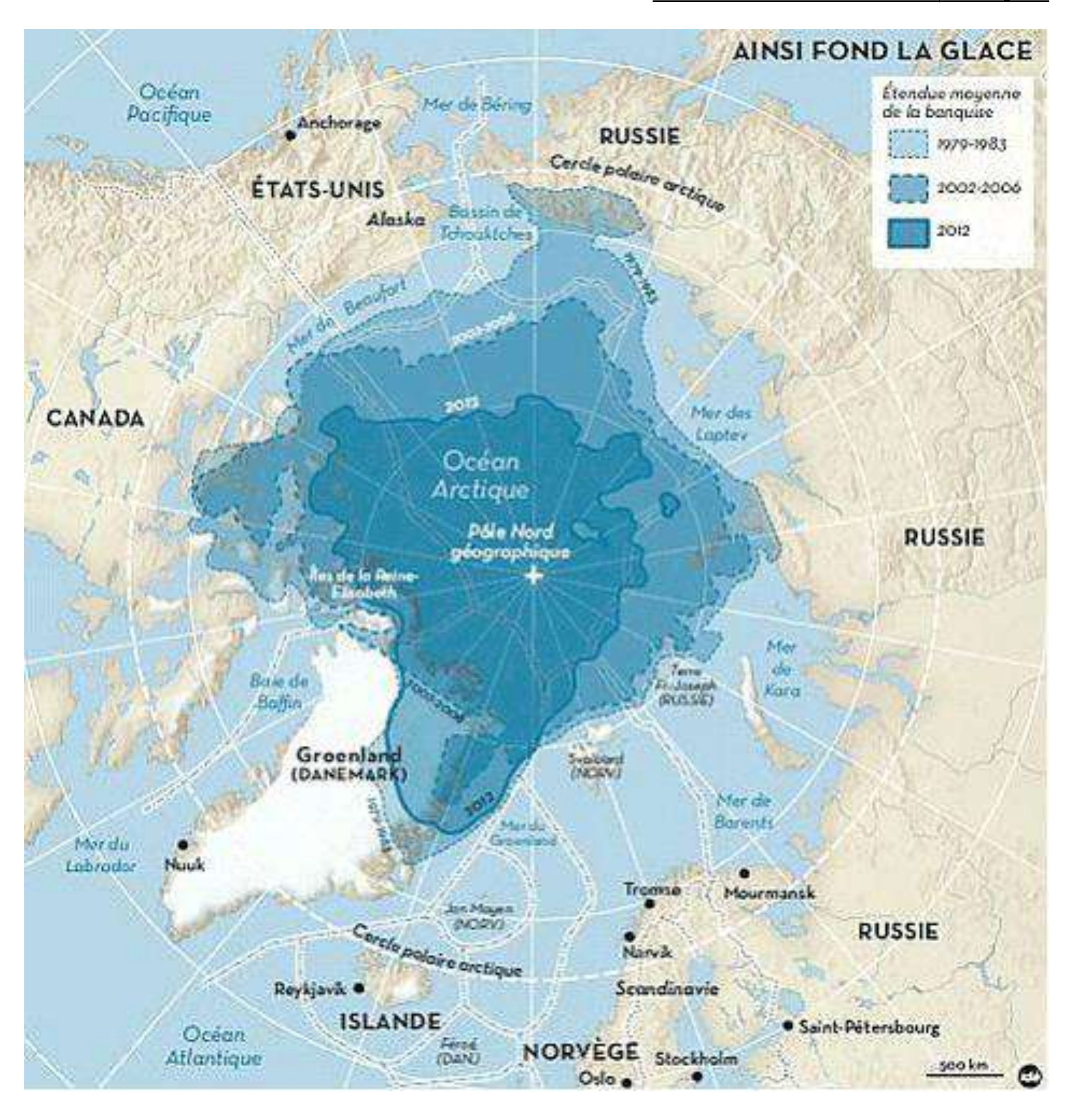
والملاحظ أيضاً أن منطقة الشرق الأوسط هي في الأصل منطقة صراع بحكم طبيعتها الملتهبة وتعقيداتها المتشابكة، والصراع على القطب الشمالي يعني صراع هيمنة ونفوذ بين الدول القطبية المتشاطئة على القطب الشمالي وتمسك كل دولة باستغلال مواردها والتحكم بممراتها الإستراتيجية، وهو يعني أيضاً تمسك روسيا بورقة الغاز العالمية. وبالتالي، فإن أية محاولة لكسر الإحتكار الروسي لتجارة الغاز العالمية من خلال تنفيذ مشاريع مدّ أنابيب غاز جديدة في الشرق الأوسط سيزيد الصراعات فيه. والدليل على ذلك التدخلات الإقليمية والدولية في سوريا بهذه الخلفية.

في النهاية، ستبقى منطقة الشرق الأوسط ساحة توتر مضبوطة النزاعات والصراعات تحت سقف تدفُّق النفط التقليدي الى الدول الصناعية الكبرى، مع الإشارة أن الإدارة الدولية في استغلال الثروة القطبية والإستفادة المشتركة منها تُشكِّلُ نموذجاً يُحتذى به حول كيفية التعاون الدولي للإستفادة من الثروة النفطية القابعة في مياه البحر الأبيض المتوسط وكيفية إدارتها من قبل الدول المعنية.

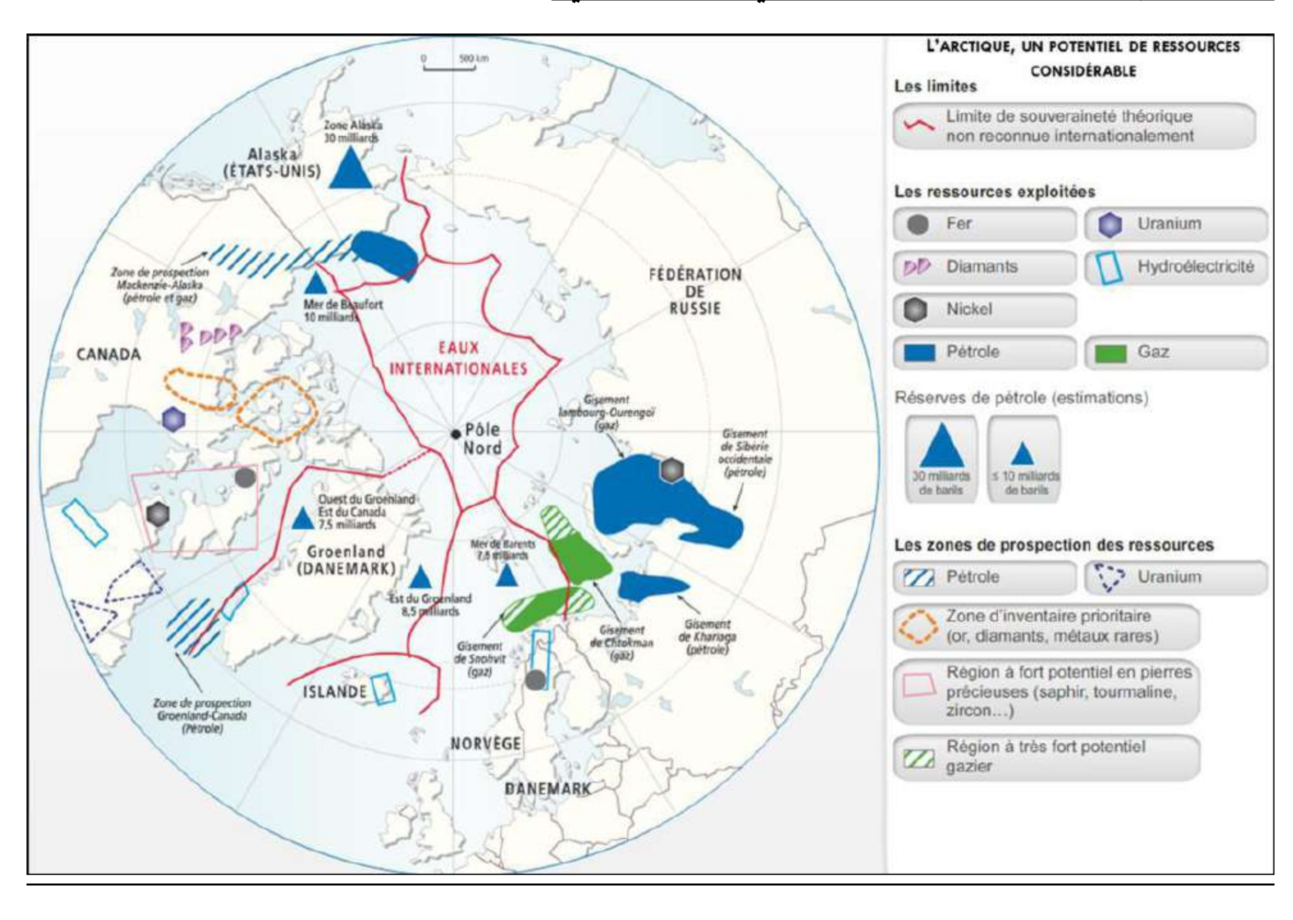
وهنا يُطرح السؤال التالي: في ظلّ التعقيدات والصراعات والتوترات التي تعيشها منطقة الشرق الأوسط، تتوزَّعُ الثروة النفطية القابعة في مياه البحر الأبيض المتوسط بين لبنان ومصر وقبرص وسوريا وإسرائيل. فهل ستتمكَّن هذه الدول المعنية من تجاوز خلافاتها وصراعاتها والتوصُّل الى إدارة دولية رشيدة لاستغلال الثروة النفطية الشرق أوسطية والإستفادة منها بشكلٍ يعود بالمنفعة الى جميع الدول المعنية؟

قائمة الملاحق:

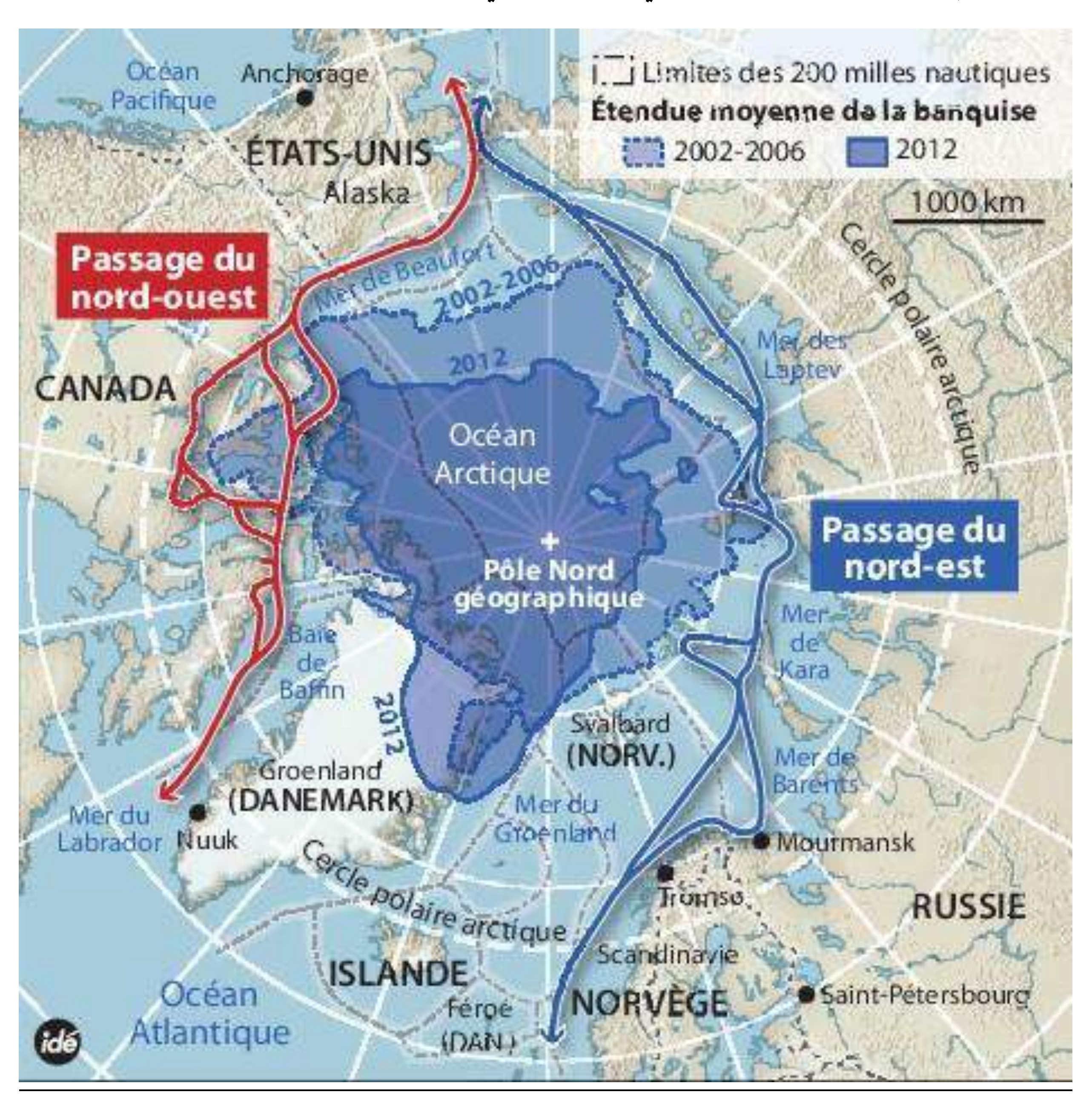
الخريطة رقم 1: المنطقة القطبية الشمالية.



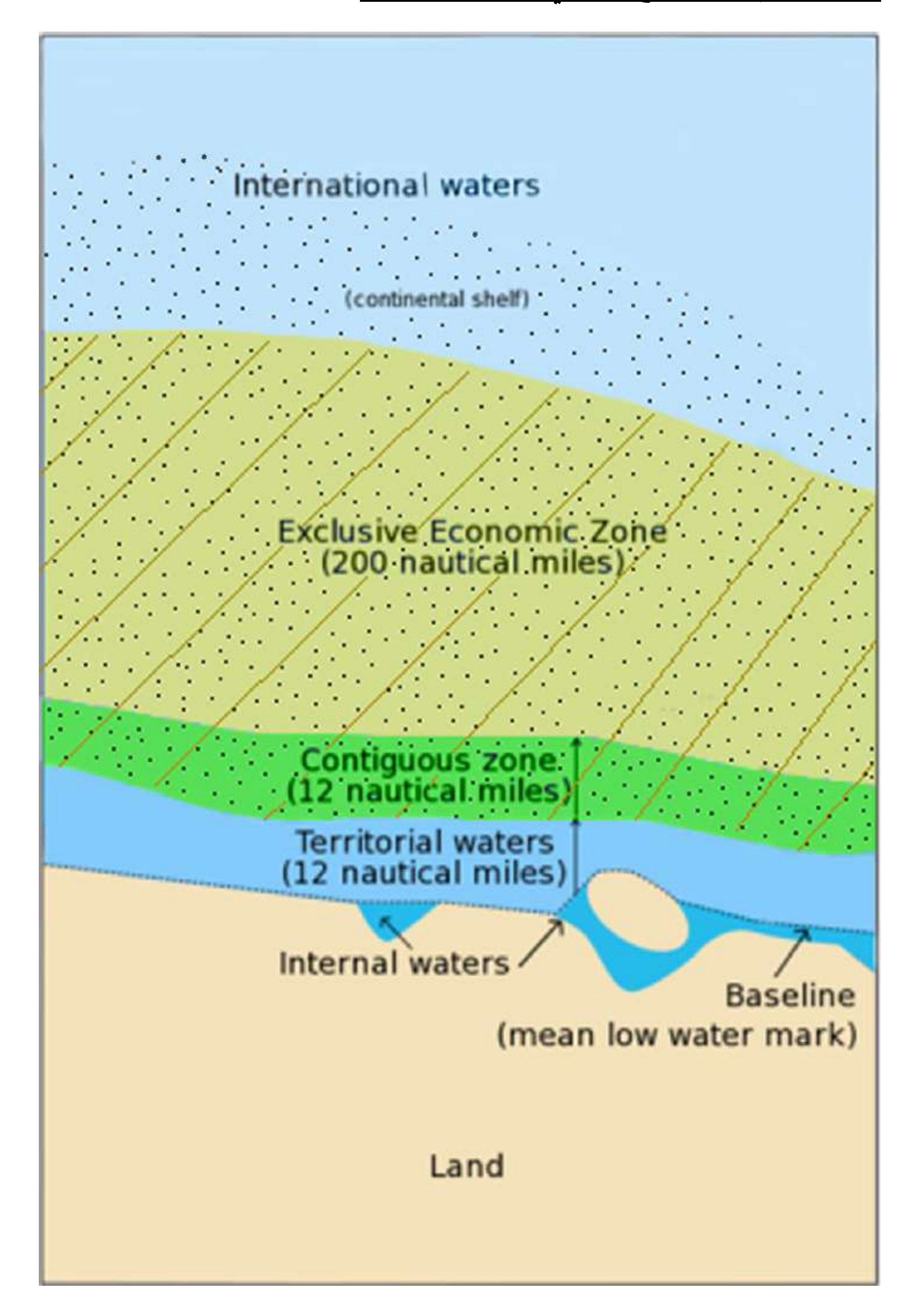
<u>الخريطة رقم 2: الثروات النفطية والمعدنية في القطب الشمالي.</u>



الخريطة رقم 3: الممرات البحرية الجديدة في القطب الشمالي



الخريطة رقم 4: الوضع القانوني للمناطق البحرية.



الخريطة رقم 5 : نظرة عامة عن توزيع الموارد في القطب الشمالي والمنازعات حولها .

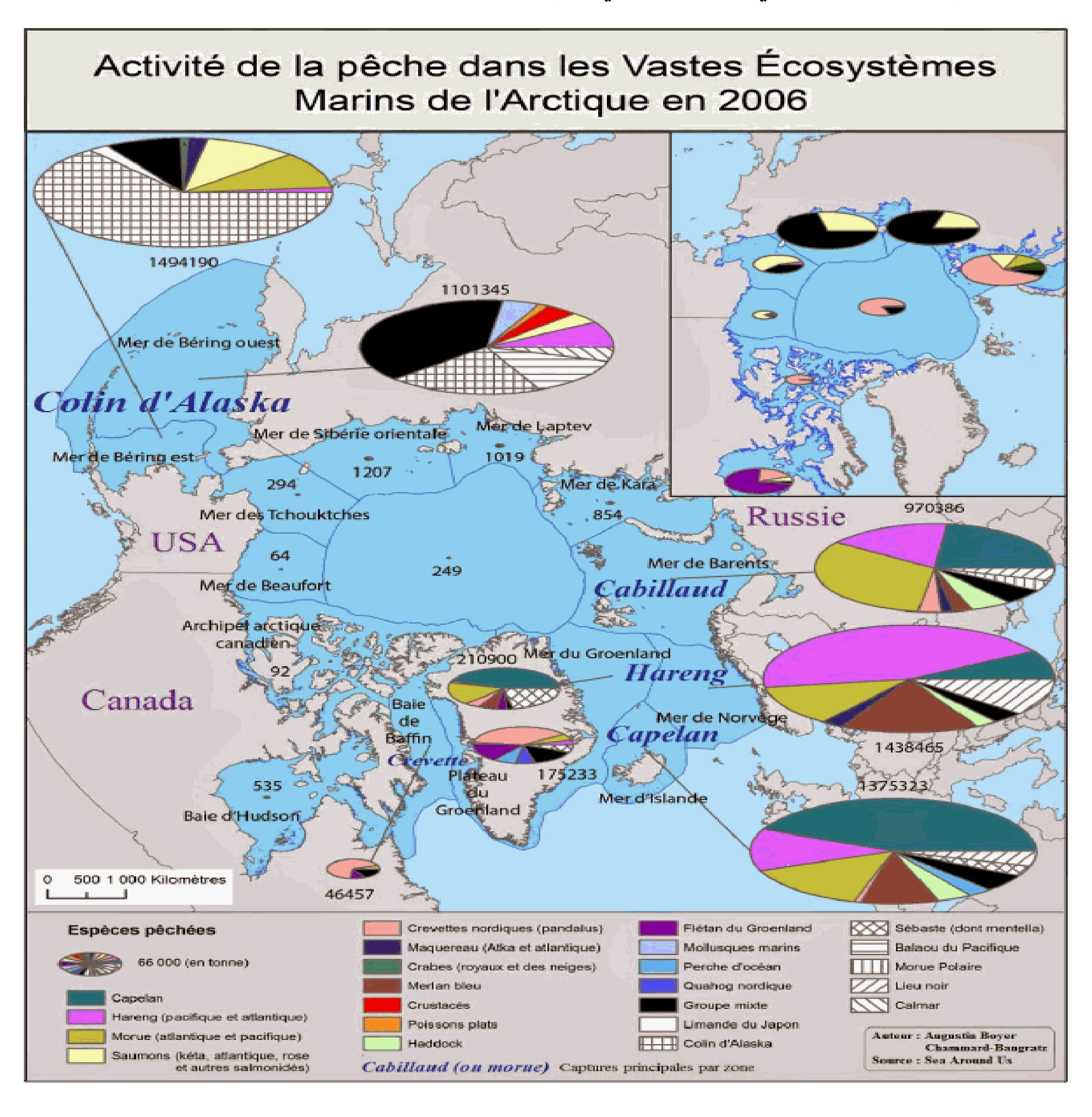


Sources : Conseil de l'Arctique ; Institut polaire norvégien, Permanent Participants of the Arctic Council, carte établie par Winfried Dallmann ; ministère canadien des affaires étrangères et du commerce international ; International Boundaries Research Unit Database, University of Durham (IBRU) ; Bureaux statistiques nationaux ; United States Energy Information Administration (EIA) ; National Oceanic and Atmospheric Administration (NOAA) ; Impacts of a Warming Arctic, Arctic Climate Impact Assessment (ACIA) Overview Report, Cambridge University Press, 2004 ; Division for Oceans Affairs and Law of the Sea, Commission on the Limits of the Continental Shelf (CLCS) ; ministère norvégien des pêches et de l'énergie (Oslo, Norvège) ; Alaska Science Forum, Geophysical Institute, université d'Alaska Fairbanks.

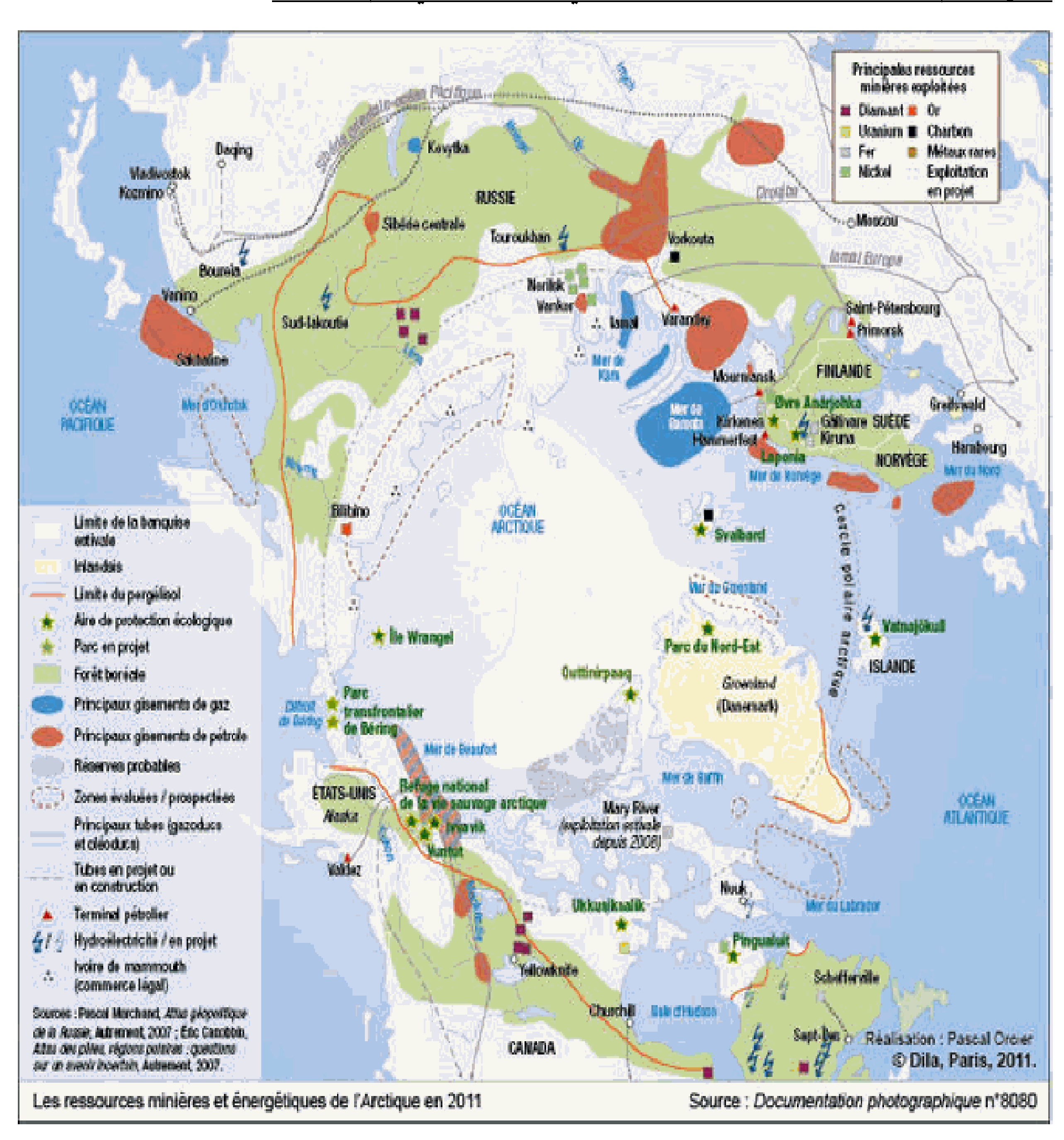
CRÉÉ PAR PHILIPPE REKACEWICZ - VISIONSCARTO.NET POUR PLANETARYSECURITY.NL

Planetary Security Initiative

الخريطة رقم 6: نشاط الصيد في القطب الشمالي عام 2006 .



الخريطة رقم 7 : الموارد المعدنية وموارد الطاقة في القطب الشمالي عام 2011 .

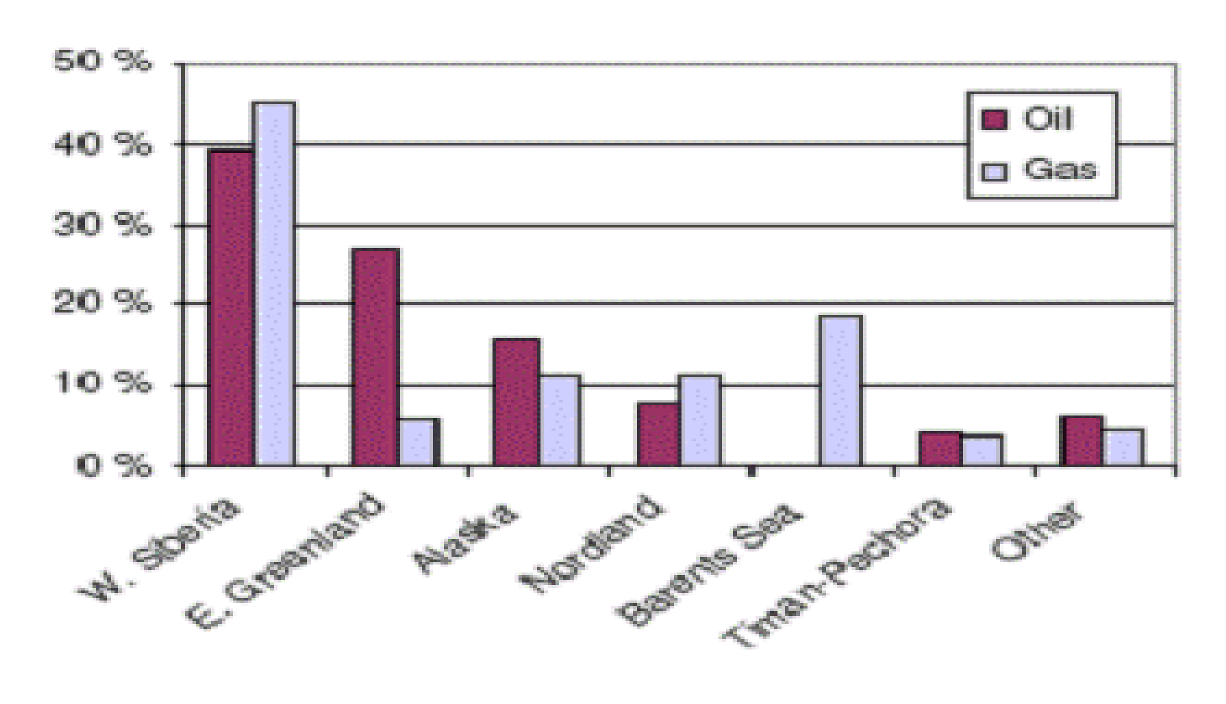


Les ressources minières et énergétiques de l'Arctique en 2011   Source : *Documentation photographique* n°8080

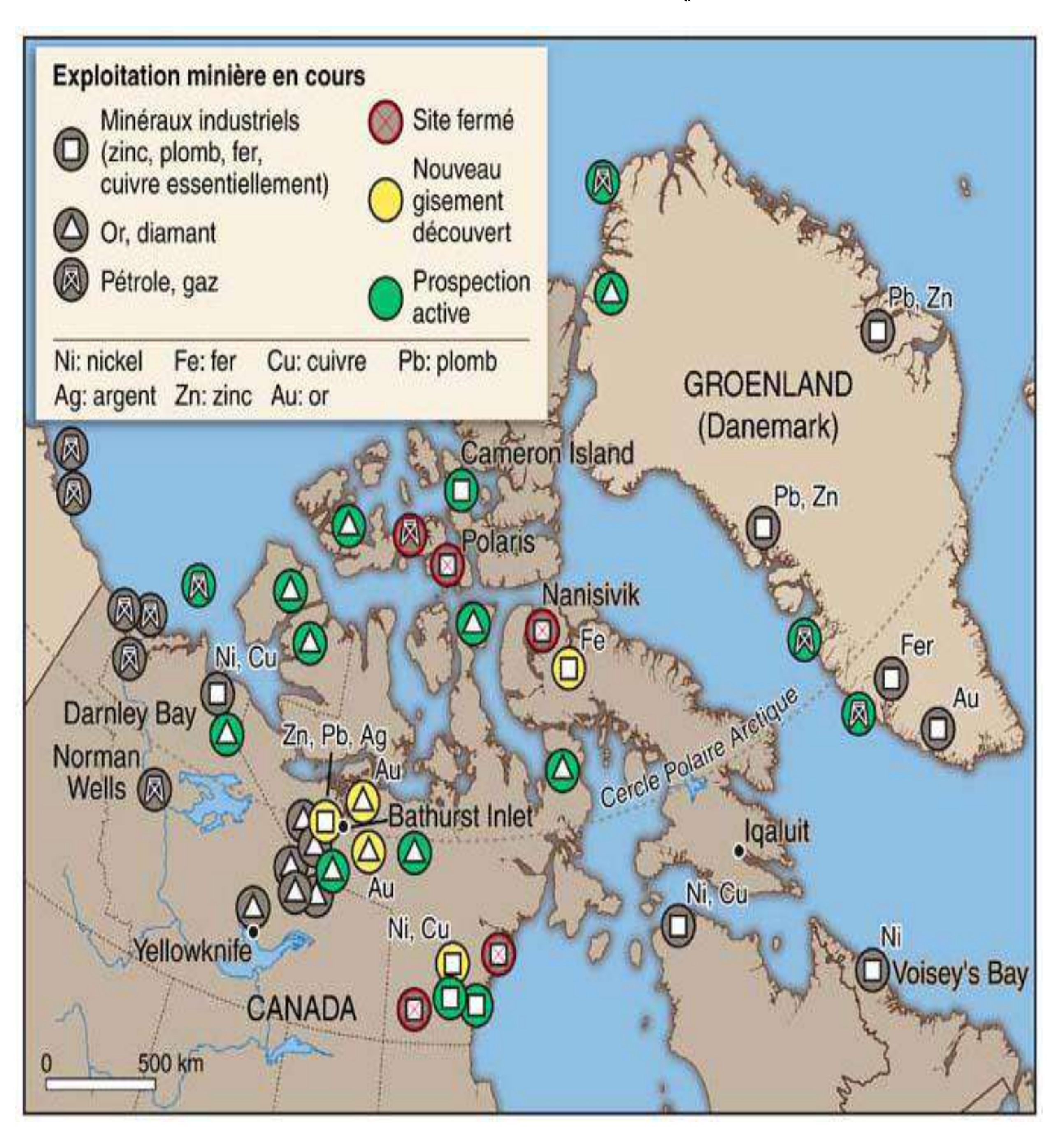
الخريطة رقم 8 : مسار مشروع خط أنابيب الغاز في دلتا ماكينزي .



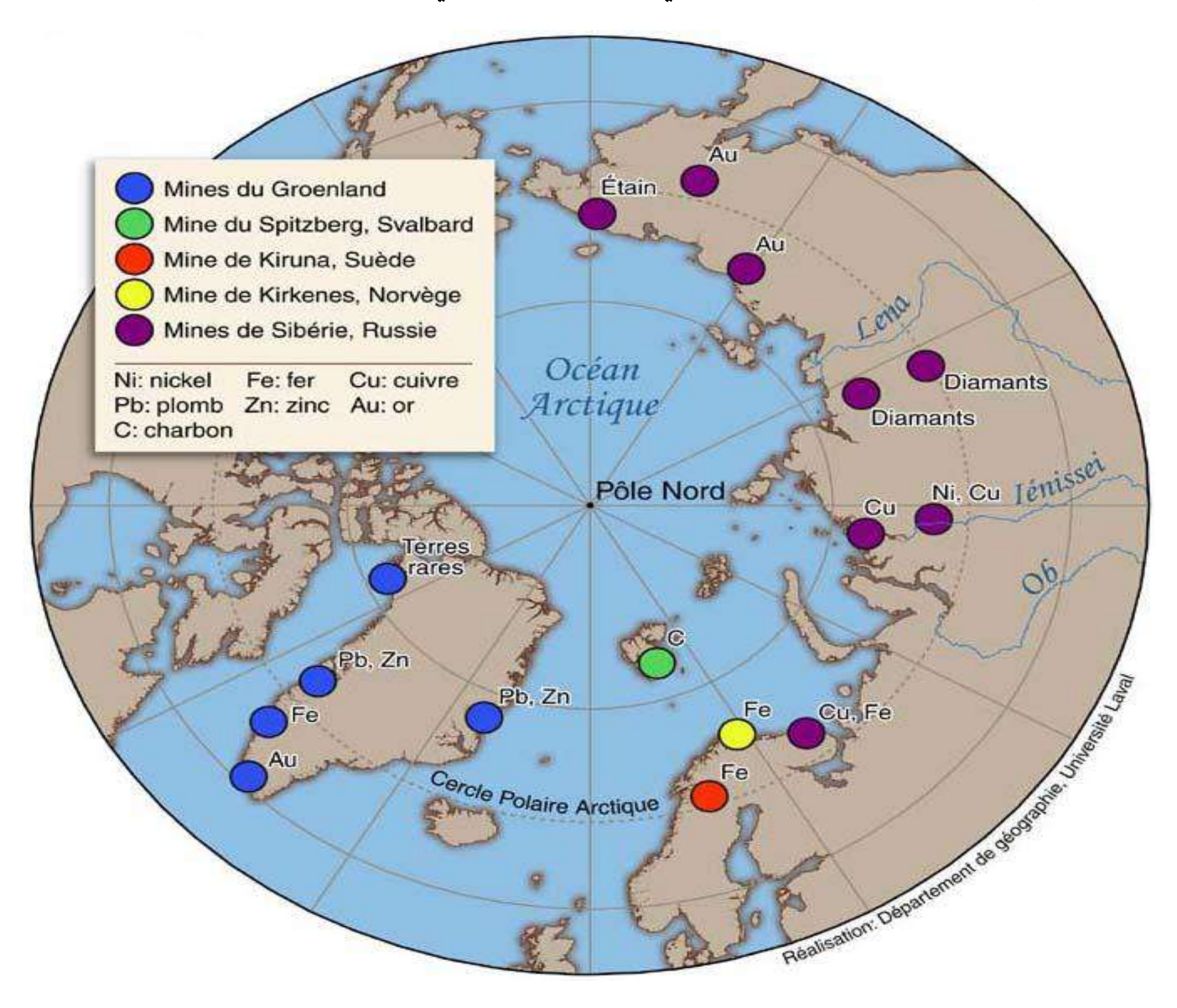
الخريطة رقم 9 : حصة احتياطات الغاز والبترول في القطب الشمالي .



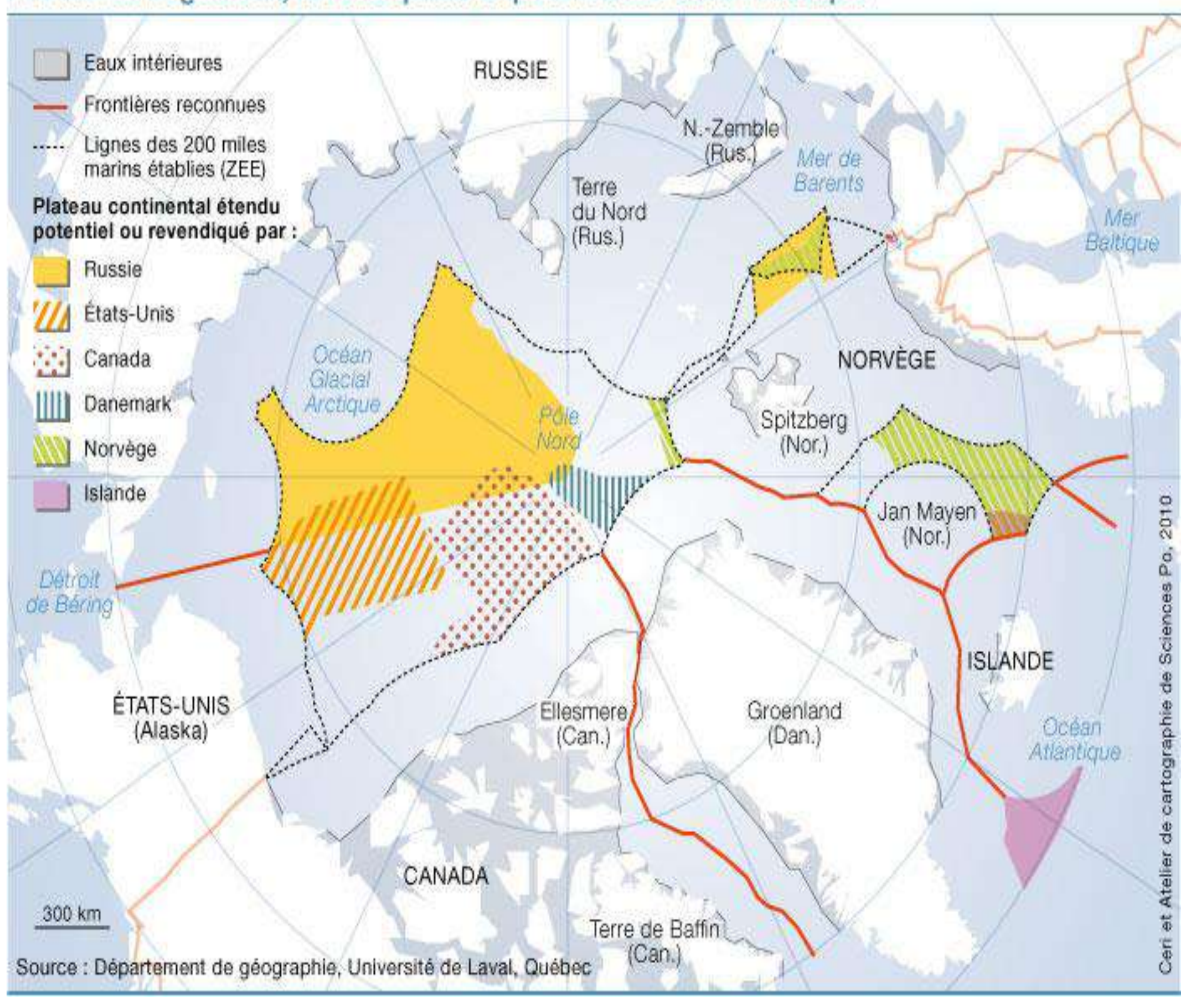
الخريطة رقم 10 : الموارد المعدنية في الشمال الكندي .



الخريطة رقم 11 : استغلال الموارد المعدنية في شرق القطب الشمالي .



الخريطة رقم 12 : حدود الجروف القارية المتنازع عليها والمطالب بها في القطب الشمالي .



الخريطة رقم 13 : الحدود والمجالات البحرية المتنازع عليها .

Frontières et espaces maritimes contestés... et négociés, janvier 2015

Pays	Canada	Danemark	Norvège	Russie	États-Unis*	Islande
Lignes de base proclamées						
Limite des 200 miles marins (ZEE)						
Plateau continental étendu revendiqué ou potentiel						
Limite potentiel du plateau continental						
Limite revendiquée du plateau continental		(revendiquée de 2009 à 2014)	(revendiquée en 2006)	(revendiquée en 2001)		(revendiquée en 2009)

Frontières négociées

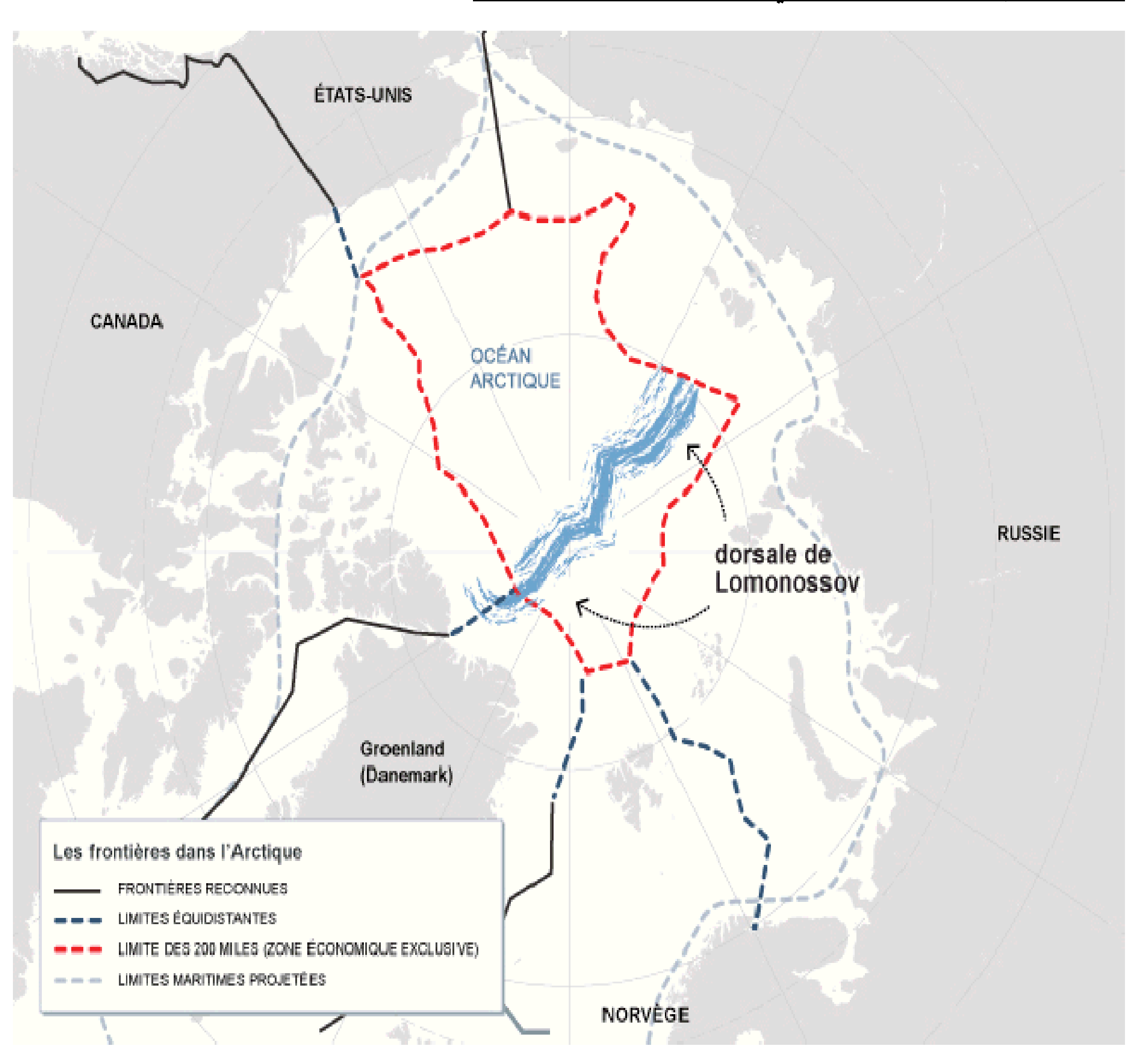
Ligne d'équidistance potentielle

Litiges sur l'île de Hans, Canada-Danemark

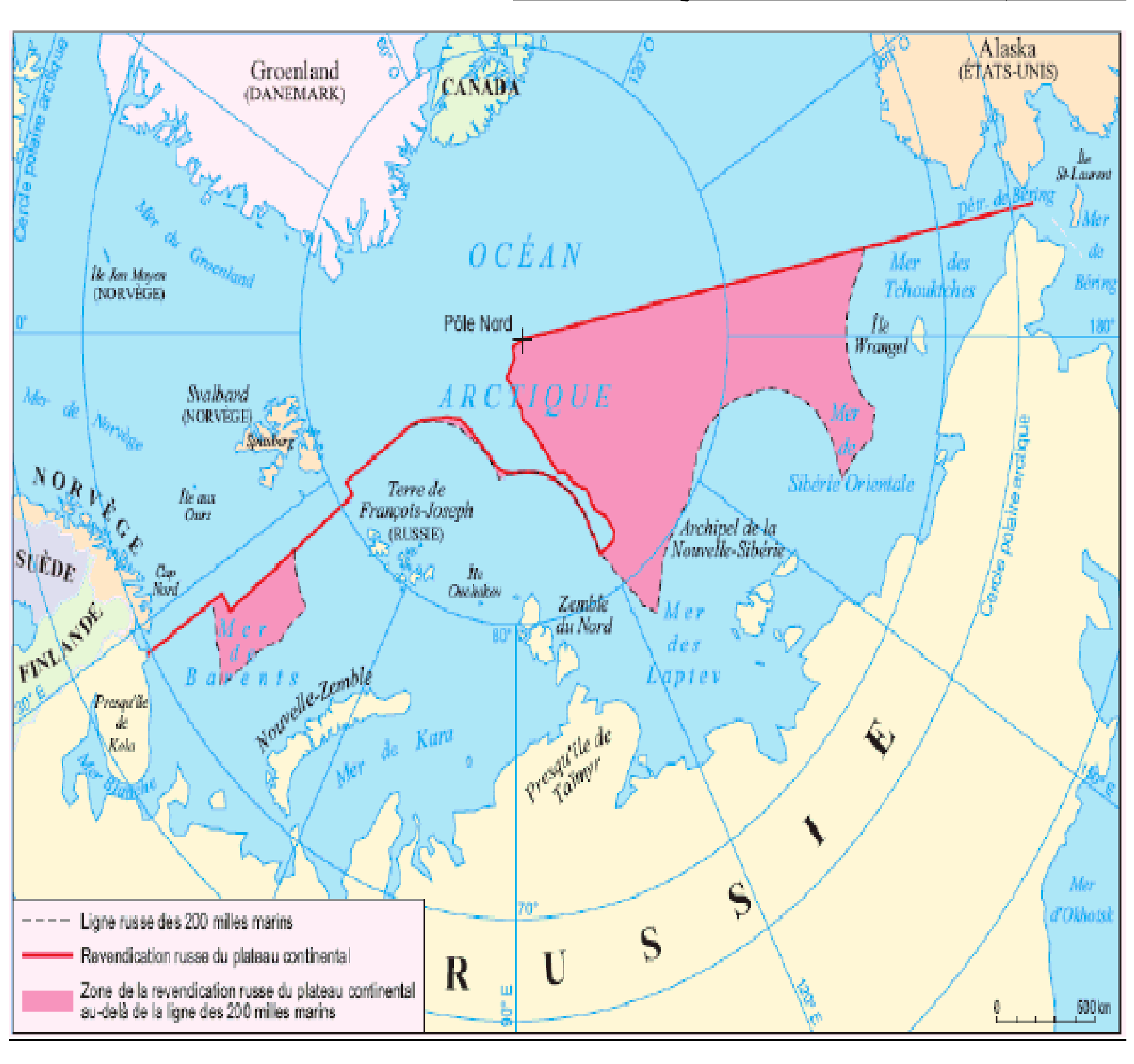
* Ligne de base non précisée; tracé de la limite de la ZEE induit à partir des côtes.

Réalisation: Département de géographie, Université Laval, 2015

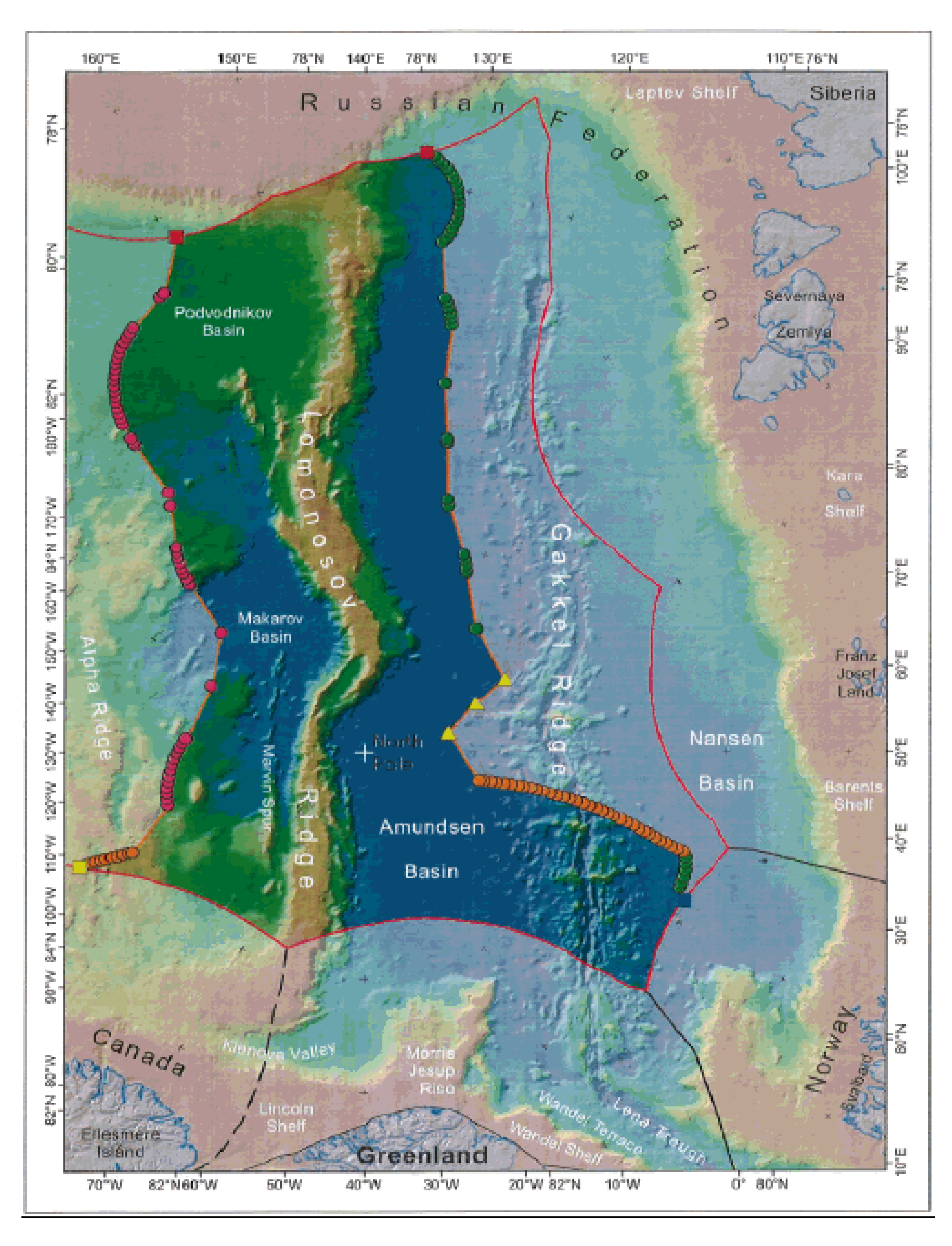
الخريطة رقم 14 : القطب الشمالي وسلسلة جبال لومونوسوف .



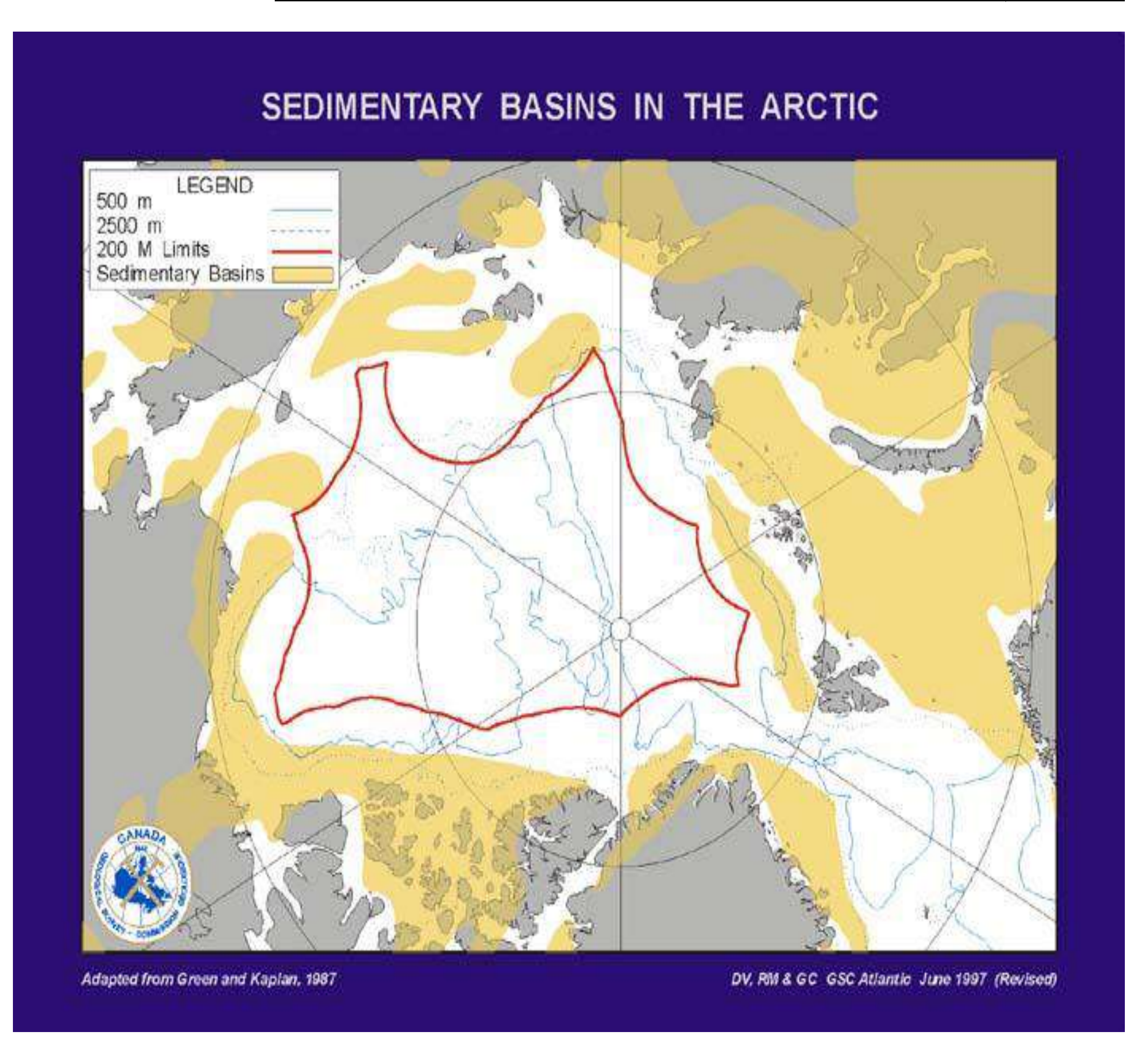
الخريطة رقم 15 : المطالبة الروسية بتوسيع جرفها القاري .



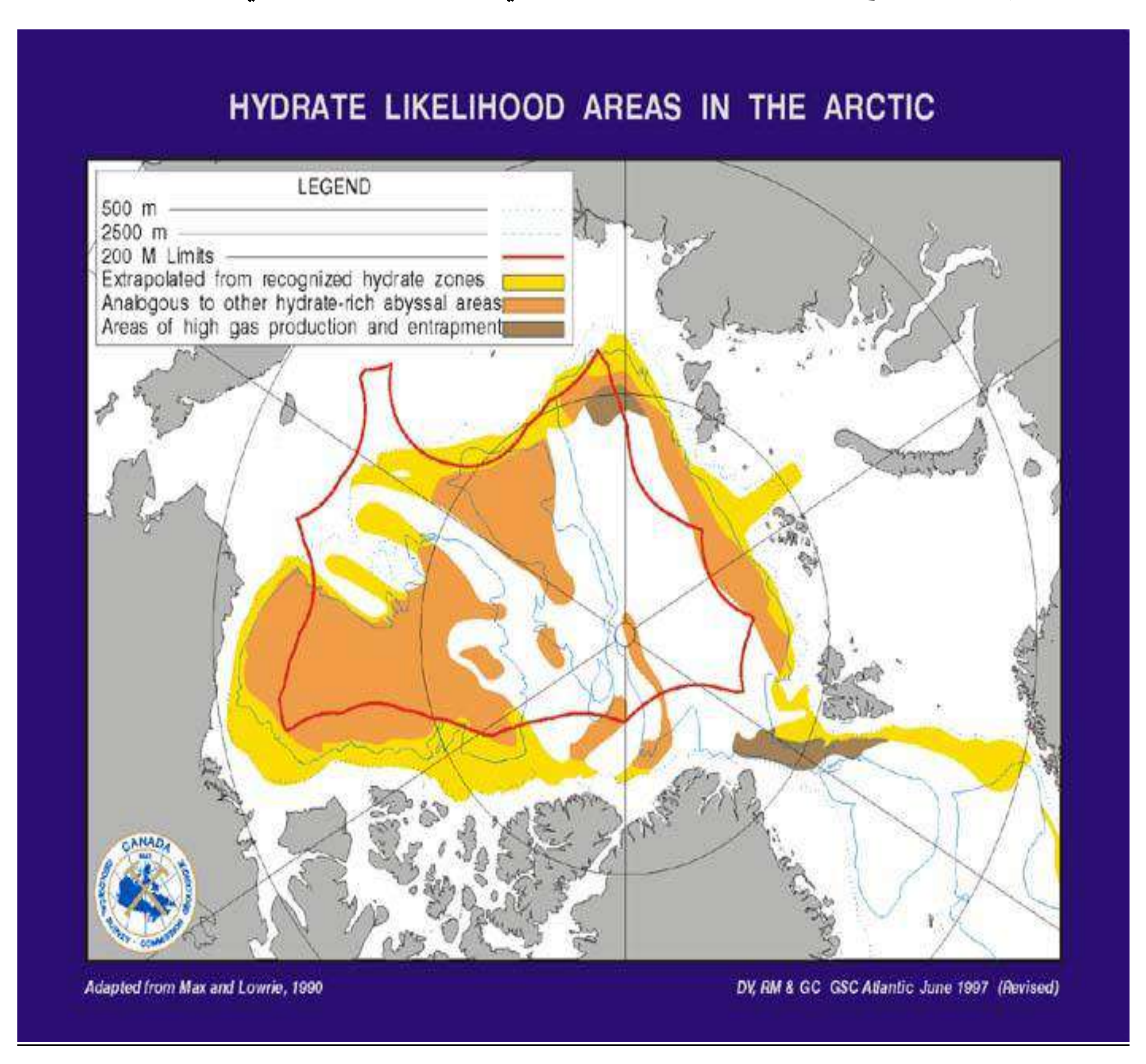
<u>الخريطة رقم 16 : المطالبة الدانماركية بتوسيع جرفها القاري .</u>



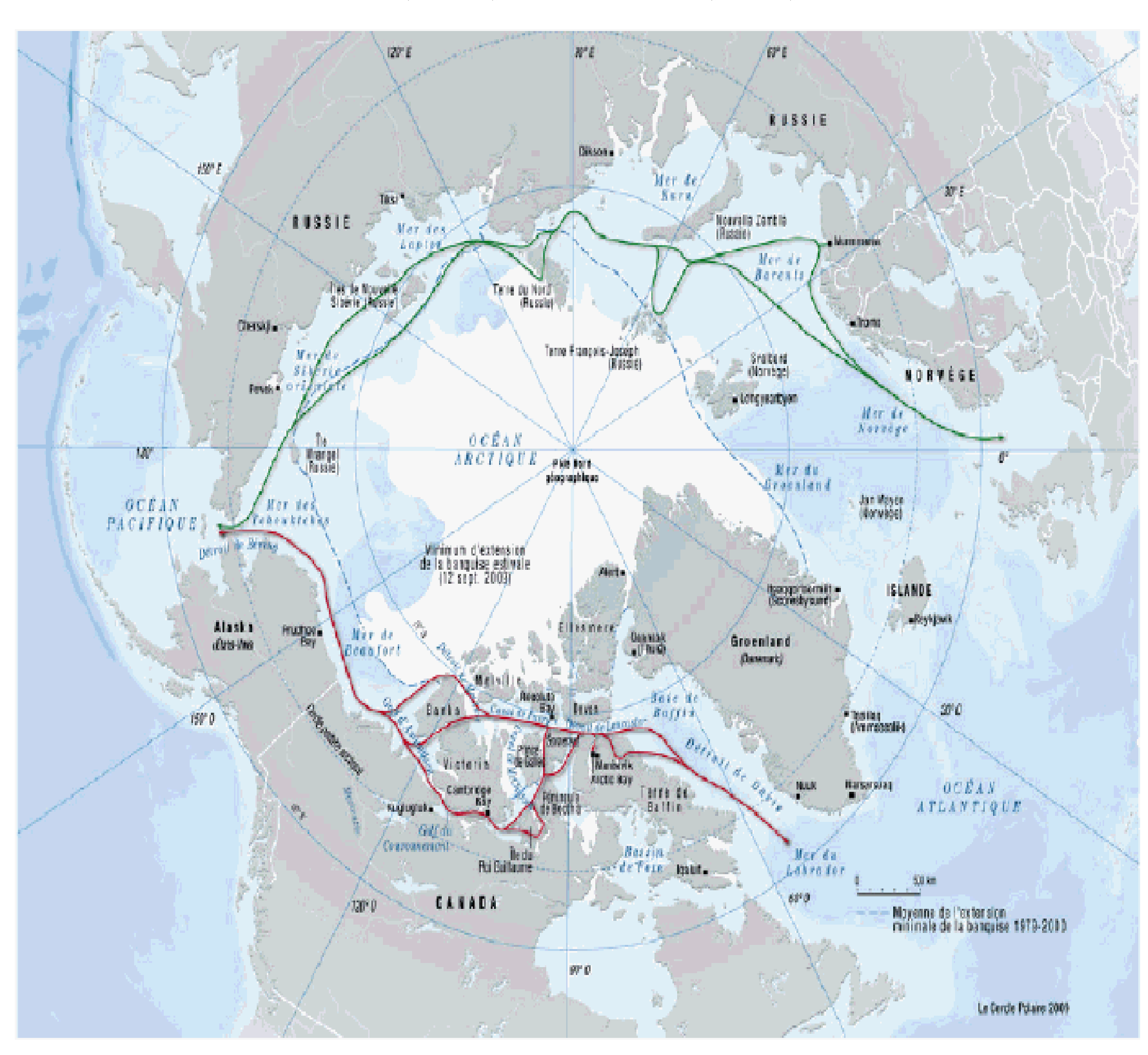
الخريطة رقم 17 : خريطة الأحواض الرسوبية الموجودة أقل من 200 ميل بحري .



الخريطة رقم 18 : المواقع المفترضة لحقول هيدرات الغاز في المحيط المتجمد الشمالي .



الخريطة رقم 19 : الممر الشمالي الغربي (بالأحمر) والشمالي الشرقي (بالأخضر) .



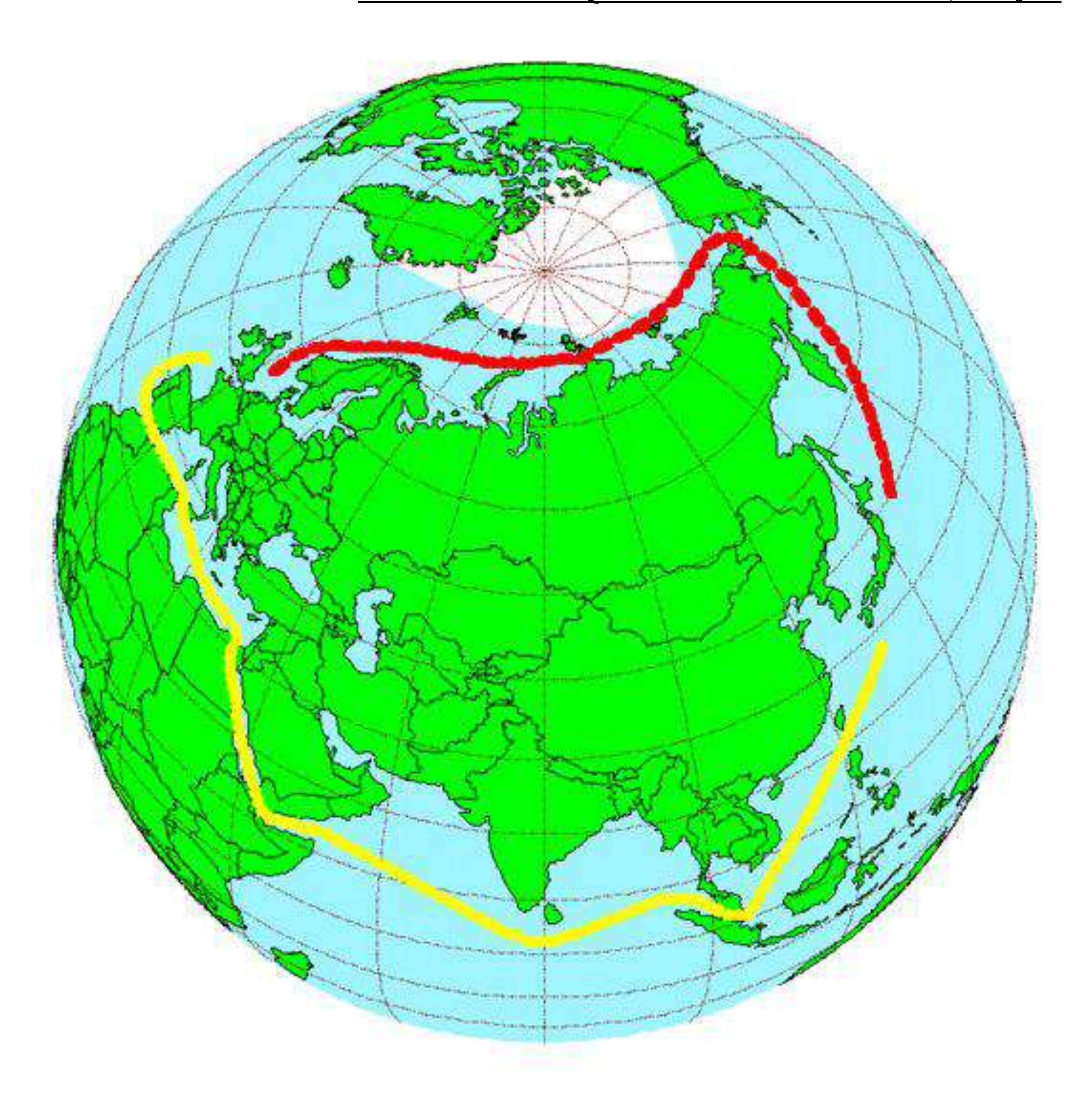
الخريطة رقم 20 : الممر الشمالي – الشرقي .



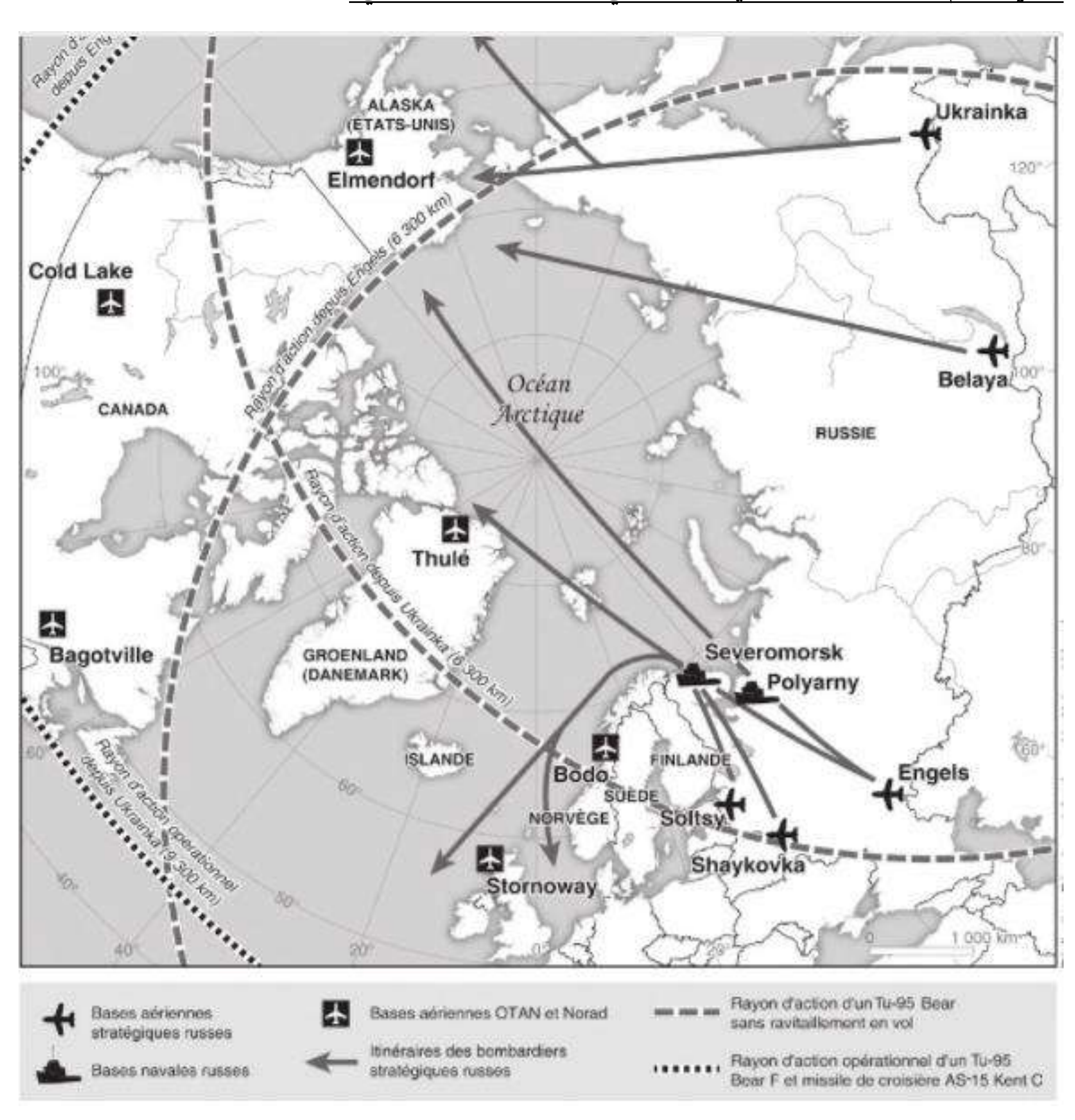
الخريطة رقم 21 : الممر الشمالي – الغربي .



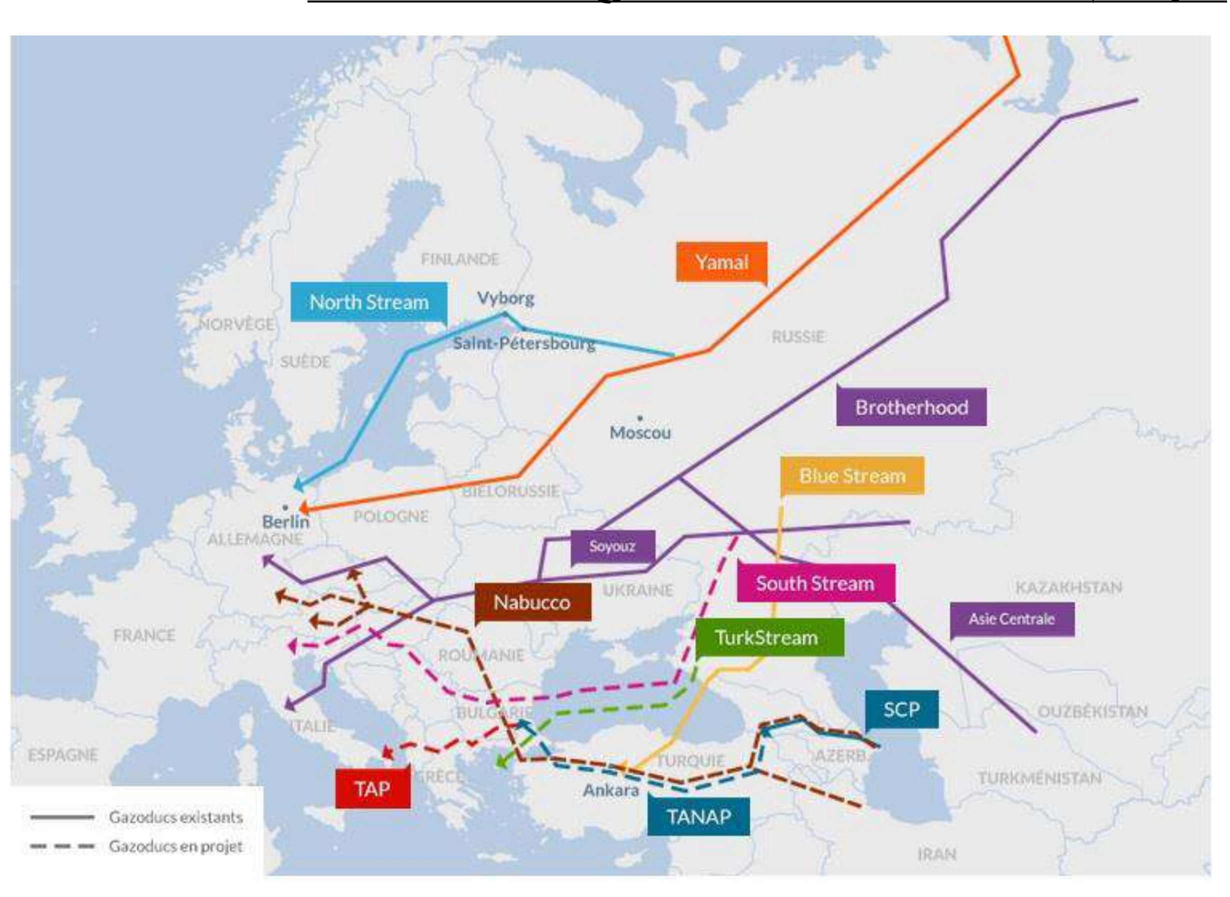
الخريطة رقم 22 : نظرة نحو الكرة الأرضية تسمح بتمييز فرق المسافات .



الخريطة رقم 23: التواجد العسكري الاستراتيجي لروسيا والحلف الأطلسي.



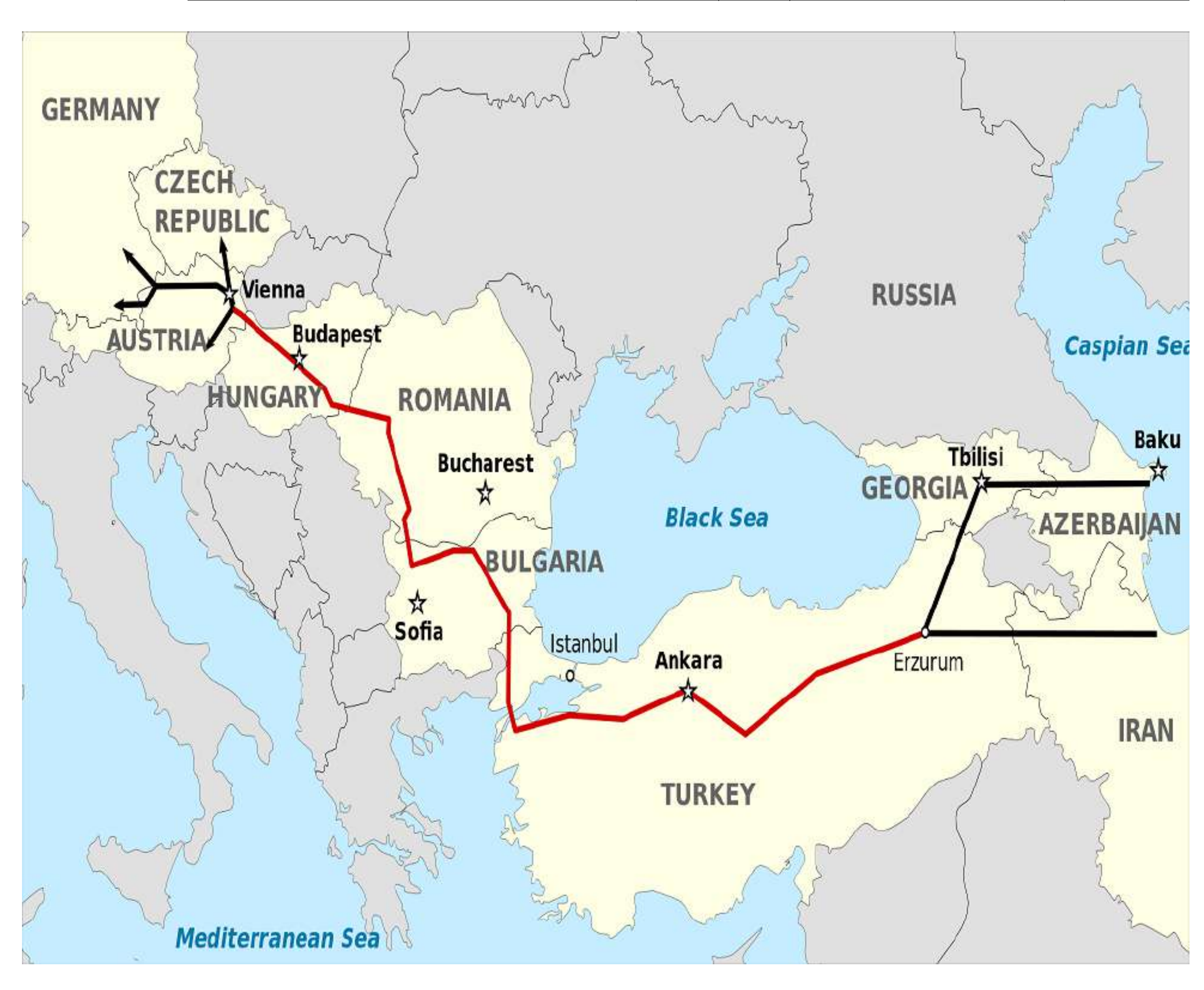
الخريطة رقم 24: خطوط أنابيب الغاز القائمة ومشاريع خطوط أنابيب مستقبلية.



Sources : Gazprom export ; Gazprom ; Tanap ; Trans Adriatic Pipeline ; BP ; Natural Gaz Europe ; Nord Stream ; South Stream Transport

5ème Gauche pour Planète Énergies

الخريطة رقم 25: خط أنابيب الغاز (نابوكو)، القادم من آسيا الوسطى، مارًا بتركيا إلى أوروبا



قائمة المراجع:

اولاً: المراجع باللغة العربية:

المؤلفات:

1- ابو جودة (الياس)، **الأمن البيئي في إطار الأمن العالمي**، دائرة منشورات الجامعة اللبنانية، الإدارة المركزية، بيروت، 2015 .

2- أبو خزام (إبراهيم)، **الحروب وتوازن القوى: دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقتها الجدلية بالحرب والسلام**، الطبعة الأولى، منشورات الاهلية، لبنان، 1999.

3- أبو عامر (علاء)، **العلاقات الدولية**، دار الشروق للنشر، عمان، 2004.

4- أبو الوفا (أحمد)، **القانون الدولي للبحار على ضوء أحكام المحاكم الدولية والوطنية وسلوك الدول وإتفاقية 1982**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006.

5- بدوي (محمد طه)، **مدخل الى العلاقات الدولية**، الدار المصرية للطباعة والنشر، بيروت، 1971.

6- بو قارة (حسين)، **تحليل النزاعات الدولية**، دار هومة، الجزائر، 2008.

7- حتي (ناصيف يوسف)، **النظرية في العلاقات الدولية**، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت، 1985

8- حسين (خليل)، **الجغرافيا السياسية**، الطبعة الاولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009.

9- حماد (كمال) ، **النزاعات الدولية دراسة قانونية دولية في علم النزاعات**، الطبعة الأولى، الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 1998.

10- حمدان (نهلة ياسين)، **الوساطة في الخلافات العربية المعاصرة**، ترجمة سمير كرم، الطبعة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003.

11- الدغمة (ابراهيم محمد)، **القانون الدولي الجديد للبحار**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998.

12- عامر (صلاح الدين)، **القانون الدولي للبحار دراسة لأهم أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982**، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، بيروت، 2000.

13- عبد الغفار (محمد احمد)، **فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية دراسة نقدية وتحليلية**، دار هومة، الجزائر، 2003.

14- عليوة (السيد)، **إدارة الأزمات والكوارث حلول عملية ـ أساليب وقائية**، مركز القرار للاستشارات، القاهرة، 1997.

15- الغنيمي (محمد طلعت)، **القانون الدولي البحري في أبعاده الجديدة**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1975.

16- فوللر (ج.ف.س)، **إدارة الحرب من عام 1789 حتى أيامنا هذه**، ترجمة أكرم الديري، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، لبنان، 1971.

17- قادري (حسين)، **النزاعات الدولية دراسة وتحليل**، منشورة خير جليس، باتنة، 2007 .

18- ميرل (مارسيل)، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**، ترجمة حسن نافعة، المستقبل العربي، القاهرة، 1986.

19- ناي (جوزيف)، **المنازعات الدولية مقدمة للنظرية والتاريخ**، ترجمة أحمد أمين الجمل ومجدي كامل، الجمعية المصرية، مصر، 1997.

الدوريات والدراسات والمقالات:

1- المسدى (عادل عبد الله)، **محاضرات في القانون الدولي للبحار طبقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2008.

الوثائق:

1- إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، الجمعية العامة للأمم المتحدة، مونتيغوبي، جمايكا، 1982 .

المواقع الإلكترونية:

1- أبو جودة (الياس)، تداعيات التحديات البيئية على الأمن العالمي،الموقع الرسمي للجيش اللبناني،2013.
https://www.lebarmy.gov.lb>content.(acces28/02/2017).

2- أهمية وفائدة قناة السويس لمصر والعالم، موسوعة كله لك.
wiki.kololk.com ‹ بحار ومحيطات ‹علوم الأرض (acces 21/8/2017).

3- بالة (صباح)، النظرية الواقعية في تحليل النزاعات الدولية ، Political Encyclopedia،2017.
political-encyclopedia.org/.../النزاعات-تحليل-في-الواقعية-النظرية...(acces 1/3/2018).

4- باهولي (ل.)، الإطار النظري للدراسة، المبحث الأول : مفهوم النزاع.
www.thesis.univ-biskra.dz> acces 15/09/2017

5- بحث في الاستراتيجية, المفهوم والنظرية ، منتدى التكنولوجيا قسم الدراسات الاستراتيجية،2013.
army-tech.net › forum‹ ... قسم الدراسات الاستراتيجية (acces1/3/2018).

6- بيومي (محمود)، صراعات الهيمنة على القطب الشمالي بين الدول الكبرى، مركز الروابط للدراسات الاستراتيجية والسياسية.،2015. rawabetcenter.com/archives/2381 (acces 4/8/2017).

7- حدود بحرية، المعرفة، 2014 www.marefa.org>index.php.>...(acces 12/12/2016)

8- حماد (كمال)، ادارة الازمات: الادارة الاميريكية والاسرائيلية للازمات نموذجاً، 2006.
http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=12087...(acces 21/11/2016)

9- داود (أحمد)، حروب الغاز: دوافع التنافس الأمريكي الروسي على الأرض السورية ، إضاءات،2017.
ida2at.com/gas-wars-russian-american-competition-motivated-. (acces19/7/2017)

10- دجيدو (ف.)، الفصل الاول الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة، 2010.
[PDF] theisis.univ-biskra.dz> (accès 22/10/2016).

11- دياكونوف (نوفوستي يفغيني)، تجربة رادار روسي عملاق مضاد للصواريخ - RT Arabic،2016.
https://arabic.rt.com/news/849790-الصواريخ-مضاد--رادار/ (acces 9/10/2017).

12- رزق (عفيف)،القطب الشمالي: جاء دور الدنمارك؟! المستقبل،2015.
www.almustaqbal.com Article (accès 21/08/2016).

13- زغلول (أيمن)، إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، المعرفة.
www.marefa.org>index.php>... (accès 06/12/2016).

14- سرور (نبيل)،الصراع على النفط والغاز وأهمية منطقة الشرق الأوسط الإستراتيجية، الموقع الرسمي للجيش اللبناني، 2016.
https://www.lebarmy.gov.lb/.../-وأهمية-والغاز-النفط -على-الصراع (acces 17/7/2017)

15- شكري (محمد عزيز)، القانون الدولي للبحار، منتديات الحقوق والعلوم القانونية،2012.
www.droit-dz.com>forum>showthre ... (accès 16/12/2016).

16- الضبع (محمود)، تعرف على أهمية قناة السويس الاستراتيجية للملاحة الدولية- انفراد،2016.
www.innfrad.com/.../الاستراتيجية-السويس-قناة-أهمية-علي-تعرف-...(acces 22/8/2017).

17-العلوم القانونية والسياسية: مفهوم النزاع الدولي ومستويات التحليل،2015.
scjuripoli.blogspot.com/2015/12/blog-post_11.html.acces (28/11/20116).

18- الغاز والنفط الصخريان.. الطاقة على حساب البيئة ، الجزيرة.نت، 2015.
www.aljazeera.net/.../ال-حساب-على-الطاقة-الصخريان-والنفط-الغاز...(acces 9/8/2017).

19- غايرلي (فريد)، السعودية تبحث عن الغاز في القطب الشمالي - RT Arabic، 2017.
https://arabic.rt.com/.../881543-ا-السعودية-روسيا-غاز-طبيعي-مسال (acces 6/6/2017)

20-كارنوخ (ماريا)، موارد القطب الشمالي النفطيّة: بين الأرقام والتوقعات والعوائق والصعوبات،2013.
arab.rbth.com>economies,2013/11 (accès 13/08/2016).

21- مضيق هرمز، الجزيرة.نت.
www.aljazeera.net/encyclopedia/citiesandregions/.../9/ (acces 29/9/2017)

22- المقداد (خليل) ، انهيار أسعار النفط الأسباب المعلنة والخفية - أورينت نت، 2016.
orient-news.net/ar/.../انهيار-أسعار-النفط-الأسباب-المعلنة-والخفية (acces 8/8/2017).

23- المياه الدولية، الجزيرة .نت، 2016.
www.aljazeera.net>encyclopedia...(acces 8/12/2016).

24- النظرية الجيوبوليتيكية، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية،2015.
https://www.politics-dz.com/threads/alnzri-algiubulitiki.187/(acces 1/3/2018).

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

المؤلفات:

1- Battistella (Darios),**theories des relations internationales**,2eme edition, les presses sciences po, Paris, 2006.

2- Bull (Hedley),**The anarchical society**,The macmillan press LTD,London,1977.

3- Swanstrom (Niklas), Weissemenn (Mikeal), **Conflict**,**Conflict prevention**, Central Asian Caucasian Institutes, Sweden, 2005.

الدراسات:

1- Bennaceur (Kamel), **Les hydrocarbures non conventionnels**, ESKA, Paris, 2011, 86-92.

2- Dijkema (Claske), Cooren (Nathalie), **Transformation par le conflit**, Modus Operandi,Ecole d'été, Université Pédagogique Nationale, Kinshasa, République Démocratique de Congo,2014,1-101.

3- Douzet (Frédéric),Kaplan (David), **Geopolitics** , **la geopolitique dans le monde anglo-americain**,La Decouverte,Paris,2012,237-252.

4- Dupuis (Jonathan), Mémoire en Master : **Le developpement du trafic maritime articque et ses impacts**, université Libre de Bruxelles,Bruxelles 2009-2010.

5- Galtung (Johan),**Repenser le conflit : l'approche culturelle**,traduction Alfaz Del Pi, Conseil de l'Europe,strasbourg,2002.

6- Lasserre (Frédéric), **Passages et mers arctiques: Géopolitique d'une région en mutation**,Presses de l' Université de Quebec,Quebec,2010,99-117.

التقارير:

1- Mamère Noël, Rapport d'information **sur Les enjeux ecologiques, economiques et geopolitiques du changement climatique en arctique et en anarctique**, n°2704, assemblee generale de l'ONU,8 avril 2015 .

المواقع الإلكترونية:

1- Bacon (Robert), Le Gaz de Schiste et ses implications pour l' Afrique et la….,2013 . [PDF]https://www.afdb.org>afdb>Docu….(acces 9/10/2017).

2- Bates (Peter),Alverson (Keith),Pourquoi surveiller l'océan arctique, 2010. www.unesdoc.org/images/0018/001898/189843F.pdf (accès 09/09/2016).

3- Blavignat (Yohan), Au Groenland, une base militaire secrète americaine refait surface,2016. www.lefigaro.fr>ACTUALITE>International. (acces 3/6/2017).

4- Borgerson (Scott), The coming arctic Boom, Foreign Affairs,2013 https://www.foreignaffairs.com>arcti…(accès 11/09/2016).

5- Bova (Remy), Les enjeux actuels et futurs de l'Arctique , Geolinks,2014. www.geolinks.fr/geopolitique/les-enjeux-actuels…(acces 30/62017).

6- Le Clainche (Mathilde),Pesme (Frédéric), Arctique:une traversée strategique/ …2010 https://www.cairn.info > revue-politique…(acces 30/3/2017).

7- Colson (Bruno), Jomini, Mahan: les origines de la strategie militaire americaine,2015. https:// www. Theatrum-belli.com> jo…..(acces 30/5/2017).

8- Colson (Bruno), Lire Jomini-L 'art de la guerre. gustavemar. free. fr> lire_ jomini (acces 30/5/2017).

9- Combe (Matthieu), L'arctique fond, fond, fond et bouleverse le climat- Naturascience,2013. www.natura-sciences.com/environnement/fonte-banquise-arctique527.htm. (accès 03/09/2016).

10- Conséquences de la fonte des glaces-CLIMAT, une enquete aux….,CNRS. www.cnrs.fr/cw/dossiers/dospoles/alternative13.html- (accès 03/09/2016).

11- Cosnard (Denis),Garric (Audrey),Les petroliers qui ont reculé face à l'arctique-Le Monde,2015. www.lemonde.fr/…/pourquoi-les-petroliers-reculent-face…(accès 3/7/2017).

12- Cours de Histoire-géographie- Proche Orient et Moyen Orient: photographies, Maxicours.com www.maxicours.com>fiches.(acces17/8/2017).

13- Les decouvreurs du Grand Nord, Jean-Louis Etienne-explorateur. www.jeanlouisetienne.com>encyclop… (accès12/09/2016).

14-Duhamel (Bastien),Satellites drones et sous-marins:l'arctique devient le nouveau carrefour de l'espionnage international,2015. www.45enord.ca>Denfense/securité.(accès3/6/2017).

15- Encyclopedie Larousse en ligne – Arctique ou regions arctiques. www.larousse.fr/encyclopedie….. (acces 17/10/2017).

16- Les enjeux de l'or noir au Moyen- Orient,publié par le CIT USA,2014. www.cit.la>sites>default>…/enjeux-petrole-moyen. (acces 31/7/2017).

17- Les espaces maritimes: approche géostratégique… [PDF]- leonardworkshop https://leonardworkshop.files.wordpress.com/…/gc3a9ostratc3a9gie-des-espaces-mariti… (accès 21/08/2016).

18- L'essentiel sur l'arctique – safari nordique....
www.safari-nordique.net/index.php/le-grand-nord/...arctique/42-L-essentiel-sur-l-arctique/ (accès 01/09/2016).

19- L'exploration de l'arctique.
[PDF] www.ac-amiens.fr>fiche -10-090225- (accès 01/09/2016).

20- Extreme research Shows How arctic Ice is Dwidling, National Geographic,2015. www.ngm.nationalgeographic.com>2016/-(accès 12/09/2016).

21- Fabre (Hubert), NOUVEAUX CONFLITS : GEOSTRTEGIE ARCTIQUE, IERI,2013. www.ieri.be>Accueil>Listedesarctiques.... (accès 08/03/2017).

22- Favennec (Jean-Pierre), L'avenir du petrole – Sciences Po,2010.
[PDF] www.sciences po.fr >sites >...(acces 9/10/2017).

23- Favennec (Jean-Pierre), Petrole moyen-oriental contre schiste americain: les émirs ne gagneront pas la guerre,2014. www.atlantico.fr / decryptage / petrole-moyen-oriental....(accès 6/9/2017).

24- Gallotin (André), Arctique: Préoccupations européennes pour un enjeu global- Senat,2014. www.senat.fr > r 13-684-notice. (accès 3/6/2017).

25- Garric (Audrey), L'Arctique, terre promise pour les compagnies petrolieres? Le Monde,2012. mobile.lemonde.fr>article>.... (accès 29/6/2017).

26- Gatelier (Karine),Transformation de conflit, Irénées, 2014.
www.irenees.net/bdf-fiche -notions-239-fr.html- (accès 12/11/2016).

27- Le gaz de schiste – Avantages et inconvenients, Forum metaphysique .
www.forum-metaphysique.com/t10600-le gaz-de-schiste-avantages…(acces 23/9/2017).

28- Le gaz de Schiste, toutes les explications : exploration, extraction, usage,2014 https://www.connaissancedesenergies.org/fiche…/gaz-de-schiste. (accès 4/9/2017).

29- Gazoducs Russie/ CEI vers l'Europe existants et en projet/, Planete,2016.
www.planete-energies.com/…/gazoducs-russie-cei-vers-l-europe-ex….(acces 16/10/2017).

30- La glace dans l'arctique n'aurait jamais été aussi mince/Climat, LA PRESSE, 2016 http://www.lapresse.ca/environnement/climat/20/603/15/07-4960988-la-glace-dans-l'arctique-naurait-jamais-ete-aussi-mince.php- (accès 09/09/2016).

31- Histoire de l'exploration de l'arctique
[PDF] www.cndp.fr>ressources-isf>lmds>… (accès 31/08/2016).

32- Izambard (Antoine), Chute du prix du pétrole : pourquoi l'Opep peut exploser – challenges.fr,2016. https://www.challenges.fr/…/chute -du-prix-du-petrole-….(accès 12/10/2017).

33- Lasserre (Frédéric), Frontieres maritimes dans l'arctique: le droit de la…- Ceriscope…sciences-po.fr,2011. Ceriscope.sciences-po.fr>node. (accès 20/02/2017).

34- Lasserre (Frédéric), Passages arctiques et trafic maritime international,2008, [PDF] archives-fig-st-die.cndp.fr>TLasserre, (accès 29/6/2017).

35- Lasserre (Frédéric),Rivard (Caroline), L'exploitation des ressources naturelles du sous-sol dans l'arctique,2007. counterdimension.free.fr/Robin/pole/art_f_lasserre_ressources2.htm. (accès 5/5/2017).

36- Mielcarek (Romain), L'arctique, l'autre front russe?|Slate.fr,2014. www.slate .fr/story/83479/militarisation-arctique-russe. (accès 3/6/2017).

37- Nodé-Langlois (Fabrice),Le boom petrolier americain sera encore plus important que prévu,2013 www.lefigaro.fr>economie>conjoncture. (accès 4/9/2017).

38- L'Otan envisage de contenir la Russie dans l'artique-Sputnik,Taboola,New york,2016 https://fr.sputniknews.com/defense.... (accès 3/6/2017).

39- Le pétrole et l'eau sont-ils des enjeux stratégiques de même ..., Geolinks, Lyon,2013. www.geolinks.fr/.../le-petrole-et-leau-sont-ils-des-enjeux-strategique... (acces 17/7/2017).

40- Porcher (Thomas), La revolution du petrole de schiste est-elle dejà terminée aux Etats-Unis/Atlantico.fr,2014. www.atlantico.fr>decryptage>revo....(acces 30/9/2017).

41- Les reserves de gaz dans le monde, Connaissance des energies,2015 https://www.connaissancedesenergies.org >...(accès 17/8/2017).

42- Reserves de pétrole dans le monde : definition, repartition par pays,chiffres..., 2016. www.connaissancedesenergies.org>Energies fossiles> Fiches pedagogiques. (acces 30/6/2017).

43- La revolution des pétroles de schiste aux Etats- Unis : Chiffres, futur...,Ifri,2015. www.connaissancedesenergies.org>...>Etudes et Dossiers..(accès 7/9/2017).

44- Les routes potentielles de l'Arctique, Planète Energies,2014. www.planète-energies.com>decrypt.... (accès 20/5/2017).

45- Routier (Tristan), Mieux comprendre les conflits pour mieux les prevenir, Irénées,2008. www.irenees.net/bdf-fiche-analyse-838-fr.html-(accès 13/11/2016).

46-Tabarly (Sylviane), Océan Arctique : des frontières maritimes à l'épreuve d'une nouvelle ...,2009. geoconfluences.enslyon.fr/doc/typespace/frontier/FrontDoc5.htm.(acces 22/02/2017).

47- Thomas (Pierre), Le gaz de schiste : geologie , exploitation, avantages et .... - Planet – Terre,2011. planet-terre.ens-lyon.fr/article/gaz- schiste.xml. (accès 23/9/2017).

48- Les USA se preparent à une guerre arctique avec la Russie,Yandex ,2017. https://infosdanyfr.word press.com/.../les-usa-...(acces 3/6/2017).

الفهرس :